# ايضاح المبهم من معاني السلم في المنطق

تأليف العلامة والبحر الفهامة

الشيخ أحمد الدمنهوري

تغمده الله برحمته

آمين آمين

آمين

*(ويليه شرح العلامة الاخضري على سلمه المذكور)*

*(نفع الله بهما آمين)*

الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناطق بالحكمة وفصل الخطاب وعلى آله وأصحابه الكرام والتابعين ومن تبعهم باحسان على الدوام *(وبعد)* فيقول أحمد الدمنهوري بلغه الله الآمال ورزقه التوفيق في الاقوال والافعال قد سألني بعض الطلبة المبتدئين أن أشرح سلم المنطق شرحا يكون في غاية اللين وأن لا أزيد على حل ألفاظه ليظفر بفهم معناه من هو من حفاظه فاجبته لذلك مستعينا بالقادر المالك مسميا له بايضاح المبهم من معاني السلم طالبا من السميع البصير أن ينفع به كما نفع باصله انه على ذلك قدير قال رحمه الله تعالى *(بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي قد أخرجا * نتائج الفكر لأرباب الحجا وحط عنهم من سماء العقل * كل حجاب من سحاب الجهل
حتى بدت لهم شموس المعرفه * رأوا مخدراتها منكشفه)*

أقول الحمد لغة الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته وعرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على الحامد أو غيره والشكر لغة هو الحمد اصطلاحا مع ابدال الحامد بالشاكر وعرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لاجله وتحقيق الكلام على البسملة والحمدلة والشكر والمدح لغة وعرفا والنسبة بين الثلاثة في رسالتنا كشف اللثام عن مخدرات الافهام والله علم على الذات الواجب الوجود وأخرج بمعنى أظهر والنتائج جمع نتيجة وهي المقدمة اللازمة لمقدمتين كالعالم حادث اللازم لقولنا العالم متغير وكل متغير حادث والفكر حركة النفس في المعقولات وحركتها في المحسوسات تخييل والارباب جمع رب والمراد به هنا الصاحب والحجا العقل وهو مقصور * ومعنى البيت الحمد لله الذي أظهر لارباب العقول نتائج أفكارهم وفي ذكر النتائج براعة استهلال (وفي البيت سؤالان) الاول لم حمد بالجملة الاسمية ولم يحمد بالفعلية (الثاني) لم قدم الحمد على الله مع أن تقديم الاسم الكريم أهم (والجواب) عن الاول انه حمد الولي لذاته وذاته سبحانه ثابتة مستمرة فناسب الحمد بالجملة الدالة على الثبات والدوام وهي الجملة الاسمية وعن الثاني بان المقام مقام الحمد وان كان ذكر الله أهم في نفسه فقدمت الاهمية العارضة على الاهمية الذاتية مراعاة للبلاغة التي هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال (قوله وحط) بمعنى أزال ومن في قوله من سماء العقل بمعنى عن وهي وجر ورها بدل مما قبله أي أزال عن

(قوله الذي قد أخرجا) بالف الاطلاق وقد فسر الشيخ الملوي الاخراج بالاظهار والاحسن أن يفسر بالايجاد لانه أبلغ من الاظهار ولان شان الاظهار أن يكون لموجود قبل وما هنا ليس كذلك وقد لتحقيق ومن المعلوم ان الموصول مع صلته في قوة المشتق فقوله الذي قد أخرجا في قوة المخرج ولم يعبر به مع ورود اطلاقه عليه تعالى خلافا لمن زعم عدم وروده قال تعالى والله مخرج ما كنتم تكتمون لعله لعدم شهرته وعدم ذكره في الاسماء الحسنى المعروفة اه باجوري (قوله نتائج الفكر) أي النتائج التي تنشأ عن الفكر والنتائج جمع نتيجة وهي لغة الثمرة والفائدة واصطلاحا القول اللازم من تسليم قولين لذاتهما كما يصرح به كلام الشيخ الملوي في شرحه الكبير في باب القياس (قوله لارباب الحجا) متعلق بقوله أخرجا والارباب جمع رب (قوله وحط الخ) معطوف على قوله أخرجا الى آخره من عطف السبب على المسبب أو المعلول على علته الغائية كما يفيده كلام الشيخ الملوي في شرحه الكبير اه باجوري

عقلهم الذي هو كالسماء بجامع كون كل منهما محلا لطلوع الكواكب فكواكب العقل معنوية وهي المعاني والاسرار وكواكب السماء حسية والاصل من عقل كالسماء فحذفت أداة التشبيه وأضيف المشبه به للمشبه بعد تقديمه عليه وهذا العمل جار في قوله من سحاب الجهل اذ أصله من جهل كالسحاب ففعل به ما تقدم والجامع بين الجهل الذي هو عدم العلم بالشئ والسحاب كون كل منهما حائلا ومعنى البيت وحط عن عقولهم التي هي كالسماء كل حجاب أي حائل من الجهل الذي هو كالسحاب (وفي هذا البيت سؤالان) الاول عطف حط على أخرج من أي قبيل (الثاني) أن الجهل أمر عدمي والسحاب أمر وجودي ولا يصح تشبيه العدمي بالوجودي (والجواب) عن الاول أنه من قبيل عطف السبب على المسبب لان ازالة الحجاب سبب في اظهار النتائج وعن الثاني بان الجهل كما يقال فيه عدم العلم بالشئ يقال فيه ادراك الشئ على خلاف ما هو به فلم يكن عدميا فصح التشبيه (قوله حتى بدت) أي ظهرت غاية الظهور (قوله شموس المعرفه) أي معرفة كالشموس ففعل به ما تقدم والمخدرات المستترات لان الخدر معناه الستر ومنكشفة ظاهرة والمقصود من البيت انتهاء زوال الحجاب عن عقولهم بظهور شموس المعارف التي كانت مستترة لدقتها (وفي هذا البيت سؤالان) الاول أن البيت الاول يغني عنه الثاني كان الاولى بعد أن وقع منه ذكره أن يذكر الاول بجنبه أو يذكره بجنب الاول لكون كل منهما مسببا عن ازالة الحجب (والجواب) عن الاول أن النتائج في البيت الاول أعم من أن تكون بعيدة مستورة بسبب دقتها أولا وما في البيت الثاني خاص بالمستورة البعيدة فلم يغن البيت الاول عنه وعن الثاني بانه قدم البيت الاول حرصا على براعة الاستهلال فلم يتأت جعله بجنب البيت الثالث واضطر الى تأخير الثالث لكونه غاية لما قبله فلم يتأت جعله بجنب الاول (ثم قال)

*(نحمده جل على الانعام * بنعمة الايمان والاسلام * من خصنا بخير من قد ارسلا * وخير من حاز المقامات العلى * محمد سيد كل مقتفى * العربي الهاشمي المصطفى * صلى عليه الله ما دام الحجا * يخوض من بحر المعاني لججا
وآله وصحبه ذوي الهدى * من شبهوا بانجم في الاهتدا)*

أقول حمد المولى سبحانه وتعالى حمدا مطلقا أولا وحمده حمدا مقيدا ثانيا ليحصل له الثوابان المندوب على الحمد الاول والواجب على الحمد الثاني ولا يكون تكرارا به على الهامه للحمد الاول لان الهامه اياه نعمة تحتاج الى الشكر عليها وقوله جل بمعنى عظم والانعام هو اعطاء النعمة والايمان تصديق القلب بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من الاحكام والاسلام هو الافعال الظاهرة كالصلاة والصوم لكنهما متلازمان شرعا ومعنى البيت نثني عليه سبحانه وتعالى لاجل انعامه علينا بهاتين النعمتين اللتين بهما النقاذ المهجة من النار * وفي البيت سؤالان (الاول) لم حمد أولا بالجملة الاسمية وهنا بالجملة الفعلية (الثاني) لم حمد على الانعام الذي هو الوصف ولم يحمد على النعمة (والجواب) عن الاول أن الحمد هنا متعلقا نعم وهي متجددة فناسب أن يحمد بما يدل على التجدد وهي الجملة الفعلية وعن الثاني بان الحمد على النعمة يوهم اختصاص الحمد بها دون غيرها بخلاف الحمد على الوصف وقوله من خصنا من اسم موصول بدل من الضمير المعمول لنحمد وخصنا أي معاشر المسلمين ومن بمعنى رسول وحاز بمعنى جمع والمقامات المراتب والعلى الرفيعة ومحمد صلى الله عليه وسلم بدل من خير والسيد متولي أمر السواد أي الجيوش الكثيرة وهو صلى الله عليه وسلم متولي أمر العالم باسره والمقتفي المتبع بفتح الباء واذا كان سيد المتبوعين فهو سيد التابعين من باب أولى والعربي نسبة للعرب والهاشمي نسبة لبني هاشم والمصطفى المختار والصلاة في اللغة العطف فان أضيف الى الله سمي رحمة أو الى الملائكة سمي استغفارا أو الى غيرهما سمي دعاء والحجا تقدم أنه العقل واللجج جمع لجة وهي ما فيه صعوبة من الماء الغزير والمراد بها هنا المعاني الصعبة وآل النبي في مقام الدعاء كل مؤمن تقي وصحب اسم جمع لصاحب بمعنى صحابي وهو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمنا به وذوي جمع ذو بمعنى صاحب أي أصحاب الهدى وقوله من شبهوا الخ أي في قوله صلى الله عليه وسلم أصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم حذف الفاعل هنا للتعظيم (وفي هذه الابيات الاربعة أربعة أسئلة الاول) ما مدلول الضمير في خصنا (الثاني) أن قوله بخير من قد أرسلا يغني عنه قوله سيد

(قوله ما دام الخ) ما مصدرية بمعنى انها آلة في سبك ما بعدها بمصدر ظرفية ولذلك فسرت بمدة فالمعنى مدة دوام الخ وليس المراد تقييد الصلاة بهذه المدة بل المراد تأبيدها فكأنه قال صلى عليه الله دائما وأبدا جريا على ما هو عادة العرب من ذكرهم مثل ذلك ويريدون التأبيد وقوله الحجا هو بالكسر والقصر العقل كما تقدم (قوله يخوض) فيه مجاز عقلي لان فيه اسناد الشئ لغير من هو له فان الخائض حقيقة النفس وانما العقل آلة كما مر (قوله وآله وصحبه) عطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار وهو جائز على الصحيح عند المحققين ومن أدلته قراءة من قرأ تساءلون به والارحام بجر الارحام ومن منع ذلك حمل هذه القراءة على القسم والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه والمراد به في هذا المقام أقاربه صلى الله عليه وسلم وقيل أتقياء أمته وقيل جميع أمة الاجابة وهو الاولى ليشمل كل مؤمن ولو عاصيا (قوله ذوي الهدى) صفة للصحب فقط وكذا قوله من شبهوا الخ لان التشبيه ليس الا للصحب كما يعلم مما يأتي وجعل الاول لكل من الآل والصحب والثاني للصحب فقط لا يخفى ما فيه من البعد والمراد بالهدى الاهتداء اه باجوري

كل متق في فاوجه عدم الاقتصار عليه (الثالث) أنه قيد الصلاة بدوام خوض العقل لجوا من بحر المعاني مع أن الاولى التعميم (الرابع) لم قدم الآل على الصحب مع أن فيهم من هو أشرف الانام بعد المصطفى صلى الله عليه وسلم وهو أبو بكر (فالجواب) عن الاول ان مدلول الضمير يصح أن يكون أمة الاجابة كما قدرته ويصح أن يكون أمة الدعوة فيدخل الكفار بدليل وما أرسلناك الا رحمة للعالمين اذ مامن عذاب الا وعند الله أشد منه فعدم تعذيب الكفار بالاشد اكراما له صلى الله عليه وسلم وعن الثاني بان في الوصف بالسيادة اشعارا بعموم رسالته صلى الله عليه وسلم وان الانبياء والمرسلين من أمته صلى الله عليه وسلم فهو متولي أمر الجميع وعن الثالث بان القيد في الصلاة ليس مرادا بل المراد التعميم في جميع الاوقات وعن الرابع بان الصلاة ثبتت على الآل نصا في قوله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث وعلى الصحب بالقياس على الآل فاقتضى ذلك التقديم (ثم قال)

*(وبعد فالمنطق للجنان * نسبته كالنحو للسان * فيعصم الافكار عن غي الخطا
وعن دقيق الفهم يكشف الغطا * فهاك من أصوله قواعدا * تجمع من فنونه فوائدا)*

أقول لفظة بعد تكون ظرف زمان كما في قولك جاء زيد بعد عمرو وظرف مكان كما في قولك دار زيد بعد دار عمرو ويصح استعمالها هنا في المعنيين باعتبار أن زمن النطق بما بعدها بعد زمن النطق بما قبلها أو باعتبار أن مكانه في الرقم بعده وهي هنا دالة على الانتقال من كلام الى آخر فلا يؤتى بها في أول الكلام والمنطق مصدر ميمي يطلق بالاشتراك على النطق بمعنى اللفظ وعلى الادراك والمراد به هنا الفن المؤلف فيه هذا الكتاب سمي بهذا الاسم لانه يقوي الادراك ويعصمه عن الخطا فهو قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطا في فكره فمن راعى قواعد هذا الفن لا يتطرق اليه الخطا في الفكر كما أن من راعى قواعد النحو لا يتطرق اليه الخطا في المقال والى هذا المعنى أشار بقوله فالمنطق للجنان * نسبته كالنحو للسان * فيعصم الافكار أي يحفظها عن غي الخطا والجنان يطلق على القلب والمراد به هنا القوى الفكرية واضافة غي الى الخطا من اضافة العام الى الخاص اذ الغي الضلال والخطا نوع منه (قوله وعن دقيق الفهم) من اضافة الصفة الى الموصوف فالمصدر بمعنى اسم المفعول أي المفهوم الدقيق والغطا بكسر الغين والمعنى أن من تمكن من هذا الفن صار النظري من المعاني المستورة ضروريا مكشوفا واضحا له وهذا أمر مشاهد لا يحتاج لبيان وهاك اسم فعل بمعنى خذ وقواعدا مفعوله ومن أصوله حال من قواعد ومن تبعيضية أي خذ قواعد هي بعض أصوله أي قواعده اذ القاعدة والاصل بمعنى واحد وهو أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته كقول النحاة الفاعل مرفوع وقول المناطقة الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية والفنون الفروع والفوائد جمع فائدة وهي في الاصل ما استفيد من علم أو مال والمعنى أن هذه القواعد تجمع فروعا والفروع تشتمل على فوائد * ثم قال

*(سميته بالسلم المنورق * يرقى به سماء علم المنطق * والله أرجو أن يكون خالصا * لوجهه الكريم ليس قالصا
وأن يكون نافعا للمبتدي * به الى المطولات يهتدي)*

أقول الضمير المتصل بسميته يعود على المؤلف المفهوم من السياق وسمى يتعدى لمفعولين الاول بنفسه والثاني بنفسه أو بالباء كما هنا والسلم ماله درج يتوصل به من سفل الى علو واستعماله في المعاني مجاز والمنورق بتقديم النون المزين يرقى يصعد وعلم المنطق المراد به المسائل وشبه تلك المسائل بالسماء بجامع البعد والمعنى أن هذه المسائل التي نظمتها وسميتها بالسلم سهلة يتوصل بها الى المسائل البعيدة الصعبة ثم طلب من المولى سبحانه أن يكون تاليف هذا الكتاب خالصا من الرياء فقال والله أرجو الخ أي أؤمل والوجه الذات والقالص الناقص ثم طلب منه سبحانه أن ينفع به المبتدي وأن يتوصل به الى الكتب المطولات فقال وأن يكون الخ والمبتدي من ليس له قدرة على تصوير مسائل الفن الذي يقرأ فيه فان قدر على ذلك فمتوسط وان قدر على اقامة دليلها فمنته وقد أجاب المولى سبحانه المؤلف بعين ما طلب فكل من قرأ كتابه هذا بنية واعتناء يفتح الله عليه في هذا العلم وقد شاهدنا ذلك وقد أخبرنا شيخنا عن أشياخه أن المؤلف كان من أكابر الصوفية وكان مجاب

(قوله فالمنطق الخ) أي فاقول المنطق الخ فاندفع ما يرد من أنه يجب أن يكون مضمون الجزاء مرتبا على فعل الشرط ووجه الاندفاع أن مضمون الجزاء في الحقيقة الاخبار بالكون المذكور لا نفسه ولا شك أنه مترتب على فعل الشرط نعم يرد حينئذ أنهم نصوا على أنه يجب حذف الفاء اذا كان المحذوف قولا ويجاب بان هذا ليس متفقا عليه بل طريقة لبعضهم فيكون المصنف قد جرى على الطريقة الاخرى القائلة بعدم وجوب حذف الفاء كما نقله بعضهم عن همع الهوامع للسيوطي وأشار المصنف بهذا الى ثمرة هذا الفن التي هي أحد المبادي العشرة وقوله عن غي الخطا متعلق بقوله يعصم والغي الضلال وهو ضد الهدى كما في القاموس وغيره سواء كان عن عمد أو عن سهو والخطا الضلال اذا كان عن سهو وقيل اذا كان عن عمد وقيل مطلقا ففيه ثلاثة أقوال حكاها صاحب القاموس فعلى الاولين تكون اضافة الغي اليه من اضافة العام للخاص كما في شجر أراك وهي المسماة عندهم بالاضافة التي للبيان وأما على الاخير فهي من اضافة أحد المترادفين للآخر فسقط ما لبعضهم هنا اه باجوري

الدعوة رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته وعاد علينا من صالح دعواته * ثم قال

*(فصل في جواز الاشتغال به)*

*(والخلف في جواز الاشتغال * به على ثلاثة أقوال فابن الصلاح والنواوي حرما * وقال قوم ينبغي أن يعلما
والقولة المشهورة الصحيحه * جوازه لكامل القريحه * ممارس السنة والكتاب * ليهتدي به الى الصواب)*

أقول ذكر في هذا الفصل حكم الاشتغال بعلم المنطق لكونه من المبادي العشرة التي ينبغي لكل شارع في علم أن يقف عليها ليكون على بصيرة فيما يشرع فيه وقد استوفى مبادي هذا الفن شيخ مشايخ شيخنا سيدي سعيد قدورة في شرحه لهذا الكتاب فمنها الاسم وقد تقدم أن هذا العلم يسمى المنطق ويسمى معيار العلوم وعلم الميزان ومنها التعريف وتقدم تعريف هذا العلم في الشرح ومنها النسبة وتقدمت في قول المتن نسبته الخ ومنها الحكم وذكره المصنف في هذا الفصل وبقية المبادي في الشرح المذكور * واختلفوا في الاشتغال به على ثلاثة أقوال (الاول) المنع منه وبذلك قال النووي وابن الصلاح (الثاني) الجواز وبذلك قال جماعة منهم الغزالي قائلا من لم يعرفه لا ثقة بعلمه أي لا يأمن الذهول عنه عند الاحتياج اليه لعدم القواعد التي تضبطه (الثالث) وهو المشهور الصحيح التفصيل فان كان المشتغل ذكي القريحة قوي الفطنة ممارسا الكتاب والسنة جاز الاشتغال به والا فلا (واعلم) أن هذا الخلاف انما هو بالنسبة للمنطق المشوب بكلام الفلاسفة كالذي في طوالع البيضاوي وأما الخالص منها كمختصر السنوسي والشمسية وهذا التاليف فلا خلاف في جواز الاشتغال به بل لا يبعد أن يكون الاشتغال به فرض كفاية لتوقف معرفة دفع الشبه عليه ومن المعلوم أن القيام به فرض كفاية والله أعلم * ثم قال

*(أنواع العلم الحادث)*

*(ادراك مفرد تصورا علم * ودرك نسبة بتصديق وسم * وقدم الاول عند الوضع
لانه مقدم بالطبع * والنظري ما احتاج للتامل * وعكسه هو الضروري الجلي
وما به الى تصور وصل * يدعى بقول شارح فلتبتهل
وما لتصديق به توصلا * بحجة يعرف عند العقلا)*

أقول لفظ أنواع مخرج للعلم القديم فانه لا تنوع فيه فاتيانه بالحادث بعد ذلك تاكيد وايضاح للمبتدي والعلم معرفة المعلوم ثم انه ينقسم الى تصور والى تصديق وكل منهما الى ضروري والى نظري فالاقسام أربعة فان كان ادراك معنى مفرد فهو تصور كادراك معنى زيد وان كان ادراك وقوع نسبة فهو تصديق كادراك وقوع القيام في قولنا زيد قائم وهذا معنى قوله ادراك مفرد البيت فزيد قائم اشتمل على تصورات أربعة تصور الموضوع وهو زيد وتصور المحمول وهو قائم وتصور النسبة بينهما وهو تعلق المحمول بالموضوع وتصور وقوعها فالتصور الرابع يسمى تصديقا والثلاثة قبله شروط له وهذا مذهب الحكماء ومذهب الامام ان التصديق هو التصورات الاربعة فيكون التصديق بسيطا على مذهب الحكماء ومركبا على مذهب الامام والمصنف ماش على مذهب الحكماء بتقدير مضاف في كلامه بين درك ونسبة وهو وقوع ثم انك اذا أردت أن تكتب التصور والتصديق وتتعلمهما أو تعلمهما فالمراد بالوضع ما يشمل ذلك فقدم التصور على التصديق لانه مقدم عليه طبعا فقدم وضعا وهذا معنى قوله وقدم الاول البيت ثم بين ان النظري من كل من التصور والتصديق ما احتاج للتامل والضروري عكسه وهو ما لا يحتاج الى ذلك فالاقسام أربعة كما تقدم مثال التصور الضروري ادراك معنى لفظ الواحد نصف الاثنين ومثال التصور النظري ادراك معنى الواحد نصف سدس الاثني عشر ومثال التصديق الضروري ادراك وقوع النسبة في قولنا الواحد نصف الاثنين ومثال التصديق النظري ادراك وقوع النسبة في قولنا الواحد نصف سدس الاثني عشر وبما تقرر علم انحصار العلوم في التصورات والتصديقات ولكل منهما مباد ومقاصد فمبادي التصورات الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح ومبادي التصديقات القضايا وأحكامها ومقاصدها القياس باقسامه فانحصر فن المنطق في هذه

(قوله وقدم الاول الخ) أي وجوبا صناعيا كما صرح به المصنف في شرحه واذا كان كذلك فالاولى قراءة الفعل في عبارته بصيغة الامر ليفيد ذلك وان صح قراءته بصيغة الماضي المبني للمجهول على أن المعنى أن العلماء قدموه وأراد أنه يجب تقديم ما يتعلق بالتصور على ما يتعلق بالتصديق (قوله عند العقلا) أل فيه للعهد والمعهود أرباب هذا الفن وبهذا يندفع ما قد يقال ان العوام لا يعرفون ان الموصل للتصديق يسمى حجة مع انهم عقلاء كذا يستفاد من كلام الشيخ الملوي الا أنه قال بعد أن فسر العقلاء بارباب هذا الفن وأل في العقلاء للكمال وناقشه بعض المحققين في انه يقتضي ان أرباب غير هذا الفن ليسوا كاملين في العقل قال وهو ظاهر الفساد اه باجوري

الابواب الاربعة وأما مباحث الدلالات ومباحث الالفاظ فانما ذكر في كتب المنطق لتوقف بحث الكليات الخمس عليه ومن نظر الى أقسام القياس الخمسة عد الابواب ثمانية ومن عد معها مباحث الالفاظ مستقلا كانت الابواب عنده تسعة ثم ان المناطقة اصطلحوا على تسمية اللفظ المفاد به معنى مفرد بالقول الشارح كالحيوان الناطق في تعريف الانسان المتوصل به الى معنى مفرد وهو معنى الانسان وهذا معنى قوله وما به الى تصور البيت واصطلحوا على تسمية اللفظ المفيد للتصديق حجة أي قياسا كالعالم متغير وكل متغير حادث المتوصل به الى النتيجة وهي العالم حادث وهذا معنى قوله وما لتصديق البيت * ثم قال

*(أنواع الدلالة الوضعية)*

*(دلالة اللفظ على ما وافقه * يدعونها دلالة المطابقه وجزئه تضمنا وما لزم * فهو التزام ان بعقل التزم)*

أقول مراده بالدلالة الوضعية اللفظية بدليل قوله في البيت دلالة اللفظ ومراده في البيت دلالة اللفظ الوضعية بدليل قوله في الترجمة الوضعية فقد حذف من كل من الترجمة والبيت ما أثبت نظيره في الآخر وهو نوع من الجناس يسمى احتباكا والدلالة فهم أمر من أمر كفهمنا الجرم المعهود من لفظ السماء فلفظ السماء يسمى دالا والجرم المعهود مدلولا * والدلالة بحسب الدال ستة أقسام لان الدال اما أن يكون لفظا كالمثال المتقدم أو غير لفظ كالدخان الدال على النار وكل منهما اما أن يكون دالا بالوضع أو بالطبع أو بالعقل مثال دلالة غير اللفظ الوضعية دلالة الاشارة على معنى نعم أو لا ودلالة النقوش على الالفاظ ومثال الطبيعية دلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل ومثال العقلية دلالة العالم على موجده وهو البارى جل وعلا والدخان على النار ومثال دلالة اللفظ الوضعية دلالة الاسد على الحيوان المفترس والانسان على الحيوان الناطق ومثال الطبيعية دلالة أنين على المرض وأح على ألم بالصدر ومثال العقلية دلالة كلام المتكلم من وراء جدار على حياته والصراخ على مصيبة نزلت بالصارخ والمختار من هذه الاقسام الدلالة اللفظية الوضعية فقولنا اللفظية مخرج لغير اللفظية باقسامها الثلاثة وقولنا الوضعية مخرج للفظية الطبيعية والعقلية ثم هذه الدلالة ثلاثة أقسام مطابقية وتضمنية والتزامية فالاولى دلالة اللفظ على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على مجموع الحيوان الناطق والثانية دلالته على جزء المعنى في ضمنه كدلالته على الحيوان أو الناطق في ضمن الحيوان الناطق والثالثة دلالته على أمر خارج عن المعنى لازم له كدلالته على قبول العلم وصنعة الكتابة على ما فيه وهذا معنى قوله دلالة اللفظ البيتين وسميت الاولى دلالة المطابقة لمطابقة الفهم للوضع اللغوي لان الواضع وضع اللفظ ليدل على المعنى بتمامه وقد فهمناه منه بتمامه والثانية دلالة تضمن لان الجزء في ضمن الكل والثالثة دلالة التزام لان المفهوم خارج عن المعنى لازم وقوله ان بعقل التزم أشار به الى أن اللازم لا بد أن يكون لازما في الذهن سواء لازم مع ذلك في الخارج كلزوم الزوجية للاربعة أم لا كلزوم البصر للعمى وأما اذا كان لازما في الخارج فقط كسواد الغراب فلا يسمى فهمه من اللفظ دلالة التزام عند المناطقة وان سمي بذلك عند الاصوليين فالباء في قوله بعقل بمعنى في والمراد بالعقل الذهن أي القوة المدركة ثم ان كلا من دلالة التضمن والالتزام يستلزم دلالة المطابقة وهي لا تستلزمهما كما اذا كان المعنى بسيطا ولا لازم له ودلالة التضمن قد تجتمع مع دلالة الالتزام فيما اذا كان المعنى مركبا وله لازم ذهني وتنفرد دلالة التضمن فيما اذا كان المعنى مركبا ولا لازم له ذهنيا وتنفرد دلالة الالتزام فيما اذا كان المعنى بسيطا كالنقطة وله لازم ذهني والله أعلم * ثم قال

*(فصل في مباحث الالفاظ)*

*(مستعمل الالفاظ حيث يوجد * اما مركب واما مفرد فاول ما دل جزؤه على * جزء معناه بعكس ما تلا وهو على قسمين أعني المفردا * كلي او جزئي حيث وجدا فمفهم اشتراك الكلي * كأسد وعكسه الجزئي)*

أقول اللفظ اما أن يكون مهملا كديز أو مستعملا كزيد ولا عبرة بالمهمل ولذلك أهمله المصنف ثم المستعمل اما أن يكون مفردا واما أن يكون مركبا فالاول ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد والثاني ما دل جزؤه على جزء معناه كزيد قائم والكلام على المركب بقسميه أعني ما هو في قوة المفرد وما كان محضا يأتي في المعرفات والقضايا

والاقيسة

(قوله يدعونها دلالة المطابقه) أي يسمونها بذلك لمطابقة المعنى للفظه أو لوضعه على ما تقدم والاضافة في قوله دلالة المطابقة من اضافة المصاحب الى المصاحب (قوله وما لزم الخ) أي ودلالة اللفظ على ما لزم فهو دلالة التزام فهو معطوف على ما قبله والفاء زائدة وهذا أولى مما أشار اليه الشيخ الملوي من ان الفاء واقعة في جواب أما المحذوفة والتقدير وأما ما لزم الخ على ان المعنى وأما دلالة اللفظ على ما لزم الخ لانه يصير الكلام عليه مستأنفا غير متعلق بما قبله فيفوت حسن سبك التقسيم وما واقعة على شئ لا على لازم والالا ضاع قوله لزم والاضافة في قولهم دلالة الالتزام من اضافة المسبب للسبب وذكر الضمير في قوله فهو التزام رعاية للخبر (قوله مستعمل الالفاظ الخ) أي المستعمل منها فالاضافة على معنى من وخرج عن ذلك المهمل فلا ينقسم الى ذلك لانه لا معنى له حتى يقال فيه المركب ما دل جزؤه على جزء معناه والمفرد ما لا يدل جزؤه الى آخره (قوله حيث وجدا) أي في أي تركيب وجد فيه المفرد فهي حيثية اطلاق كما في نظيره والالف فيه للاطلاق اهـ باجوري

والاقيسة والمقصود هنا المفرد وهو قسمان جزئي ان منع تصور معناه من وقوع الشركة فيه كزيد وكلي ان لم يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه كالاسد وهو ستة أقسام كلي لم يوجد من أفراده فرد وكلي وجد منها فرد وكلي وجد منها أفراد وكل واحد من هذه الثلاثة قسمان الاول وهو الذي لم يوجد من افراده فرد اما مع استحالة الوجود كاجتماع الضدين أو مع جواز الوجود كبحر من زئبق والثاني وهو الذي وجد من افراده فرد اما مع استحالة التعدد كالمعبود بحق أو مع جواز التعدد كشمس والثالث وهو ما وجد منه أفراد اما مع التناهي كالانسان أو مع عدم التناهي كنعيم أهل الجنة أو كمال الله تعالى *(فائدة)* اللفظ يوصف بالافراد والتركيب حقيقة ووصف المعنى بهما مجاز والمعنى يوصف بالكلية والجزئية حقيقة ووصف اللفظ بهما مجاز فان قلت كان الاولى للمصنف أن يقدم المفرد على المركب لانه جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا فالجواب ان معنى المركب ثبوتي ومعنى المفرد عدمي والاثبات أشرف من النفي فقدمه عليه لذلك وبه واجاب عن تقديمه الكلي على الجزئي وقوله على جزء معناه بضم الزاي بالضم كما قرأ به شعبة من رواية عاصم * ثم قال

*(وأوّلا للذات ان فيها اندرج * فانسبه أو لعارض اذا خرج * والكليات خمسة دون انتقاص
جنس وفصل عرض نوع وخاص * وأول ثلاثة بلا شطط * جنس قريب او بعيد او وسط)*

أقول مراده بالاول الكلي في قوله كلي أو جزئي يعني ان الكلي ان كان داخلا في الذات بان يكون جزأ من المعنى المدلول للفظ يقال له كلي ذاتي كالحيوان والناطق بالنسبة الى الانسان وان كان خارجا عن الذات بان لم يكن كذلك يسمى كليا عرضيا كالماشي والضاحك بالنسبة له وان كان عبارة عن الماهية كانسان فهو ذاتي بناء على ان الذاتي ما ليس بعرضي والكلي الذاتي اما أن يكون مشتركا بين الماهية وبين غيرها أو مختصا بها فالاول يسمى جنسا كالحيوان بالنسبة للانسان والثاني يسمى فصلا كالناطق بالنسبة له والكلي العرضي اما أن يكون مشتركا أو مختصا فان كان مشتركا بين الماهية وغيرها يسمى عرضا عاما كالماشي بالنسبة للانسان وان كان خاصا بها يسمى خاصة كالضاحك بالنسبة له والكلي الذي هو عبارة عن نفس الماهية كالانسان فانه عبارة عن مجموع الحيوان الناطق يسمى نوعا فهذه الكليات الخمس التي هي مبادي التصورات المشار اليها بقوله والكليات البيت ثم ان أولها وهو الجنس ثلاثة أقسام قريب كالحيوان بالنسبة للانسان وبعيد كالجسم بالنسبة له ومتوسط كالنامي بالنسبة له وهو المشار اليه بقوله وأول البيت * ثم قال

## *(فصل في بيان نسبة الالفاظ للمعاني)*

*(ونسبة الالفاظ للمعاني * خمسة أقسام بلا نقصان * تواطؤ تشاكك تخالف * والاشتراك عكسه الترادف)*

أقول اللفظ اما أن يكون واحدا أو متعددا وعلى كل فالمعنى اما أن يكون واحدا أو متعددا فالاقسام أربعة فمثال اتحاد اللفظ والمعنى انسان ومثال اتحاد اللفظ وتعدد المعنى عين فانه يطلق على الباصرة والجارية وغيرهما فالقسم الاول ان اتحد المعنى في افراده يسمى كليا متواطئا كالانسان وان اختلف فيها بالشدة والضعف يسمى كليا مشككا كالبياض فان معناه في الورق أقوى من معناه في القميص مثلا والقسم الثاني وهو ما اتحد فيه اللفظ وتعدد المعنى يسمى مشتركا ومثال ما تعدد فيه اللفظ واتحد المعنى انسان وبشر فهما مترادفان والنسبة بينهما الترادف ومثال ما تعدد فيه اللفظ والمعنى انسان وفرس فهما متباينان على ما فيه والنسبة بينهما التباين فهذه الاقسام الخمسة التي ذكرها في قوله ونسبة الالفاظ البيتين ومراده بالتخالف التباين * ثم قال *(واللفظ اما طلب أو خبر * وأول ثلاثة ستذكر
أمر مع استعلا وعكسه دعا * وفي التساوي فالتماس وقعا)*

أقول اللفظ ان احتمل الصدق والكذب فهو خبر كزيد قائم وان وجد معناه به فهو طلب أي انشاء كقولك اعلم بزيد والاول يأتي عند قوله ما احتمل الصدق لذاته جرى البيت والثاني ثلاثة أقسام لانه ان كان من مستعل كقول المخدوم لخادمه اسقني ماء فهو أمر وان كان من الادنى كقول الخادم لسيده أعطني درهما فهو دعاء وان كان من مساو يسمى التماسا كقول بعض الخدمة لبعض أعطني عمامتي وهذا معنى قوله واللفظ اما

(قوله وأوّل) أي الذي هو الجنس وقوله ثلاثة أي بقطع النظر عن الجنس المفرد لعدم الظفر بمثاله والا فمع النظر اليه يكون الجنس أربعة ومثّل بعضهم للجنس المفرد بالعقل بناء على جنسيته وقوله بلا شطط أي بلا زيادة بعني ولا نقص ففي كلامه اكتفاء قال بعضهم أصل قوله بلا شطط لا بشطط لان حق حرف النفي التقديم على جميع المنفي وهو الباء مع الشطط الدال مجموعهما على ملابسة الثلاثة للشطط وانما قدمت الباء تزيينا للفظ وهذا انما يتمشى على القول بان لا في مثل ذلك ليست بمعنى غير وأما على القول بانها بمعنى غير كما هو المشهور في نحو قولك جئت بلا زاد فلا فليعرف اه باجوري

طالب أو ضمير البيتين وفي هذا المبحث كلام في علم الاصول * ثم قال

*(فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية)*

*(الكل حكمنا على المجموع * ككل ذاك ليس ذا وقوع
وحيثما لكل فرد حكما * فانه كلية قد علما
والحكم للبعض هو الجزئية * والجزء معرفته جلية)*

أقول الكل هو المجموع المحكوم عليه كقولك أهل الازهر علماء اذ فيهم من لم يشم العلم رائحة والكلية الحكم على كل فرد كقولك كل انسان قابل للفهم والجزئية الحكم على بعض الافراد كقولك بعض أهل الازهر علماء والجزء ما تركب منه ومن غيره كل كالسقف والحيطان للحصير فكل منهما يقال له جزء والحصير كل وأشار المصنف بقوله ككل ذاك الخ الى حديث ذي اليدين المشهور لما قال للمصطفى أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن والتحقيق انه من باب الكلية لا الكل بدليل قوله للمصطفى بل بعض ذلك قد كان * ثم قال

*(فصل في المعرفات)*

*(معرف الى ثلاثة قسم * حد ورسمي ولفظي علم
فالحد بالجنس وفصل وقعا * والرسم بالجنس وخاصة معا
وناقص الحد بفصل أو معا * جنس بعيد لا قريب وقعا
وناقص الرسم بخاصة فقط * أو مع جنس أبعد قد ارتبط
وما بلفظي لديهم شهرا * تبديل لفظ برديف أشهرا)*

أقول لما قدم الكلام على مبادي التصورات وهي الكليات الخمس أخذ يتكلم على مقاصدها وهي القول الشارح فالمعرفات جمع معرف بكسر الراء ويقال له تعريف وقول شارح أيضا وهو ما كانت معرفته سببا في معرفة المعرف بفتح الراء كالحيوان الناطق في تعريف الانسان فان معرفته سبب في معرفة الانسان وهو خمسة أقسام حد تام وناقص ورسم تام وناقص ومعرف باللفظ فالحد التام هو التعريف بالجنس والفصل القريبين كتعريف الانسان بالحيوان الناطق والحد الناقص هو التعريف بالفصل وحده كتعريفه بالناطق فقط أو به مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الناطق والرسم التام هو التعريف بالجنس القريب والخاصة كتعريف الانسان بالحيوان الضاحك والرسم الناقص بالخاصة وحدها كتعريفه بالضاحك أو بها مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الضاحك وأما التعريف باللفظ فهو أن تبدل اللفظ بلفظ مرادف له أشهر منه كتعريف الغضنفر بالاسد ومراد المصنف بالحد والرسم في البيت الثاني التامان بدليل قوله بعد ذلك وناقص الحد وناقص الرسم * ثم قال *(وشرط كل أن يرى مطردا * منعكسا وظاهرا لا أبعدا
ولا مساويا ولا تجوزا * بلا قرينة بها تحرزا
ولا بما يدرى بمحدود ولا * مشترك من القرينة خلا
وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الاحكام في الحدود
ولا يجوز في الحدود ذكر أو * وجائز في الرسم فادر ما رووا)*

أقول شرط المعرف أن يكون مطردا منعكسا أي جامعا لافراد المعرف مانعا من دخول غيرها كتعريف الانسان بالحيوان الناطق فلو كان غير جامع كتعريف الحيوان بالناطق أو غير مانع كتعريف الانسان بالحيوان لم يصح التعريف وان يكون ظاهرا كتعريف الحنطة بالقمح وأما اذا كان أبعد منه كتعريف الاسد بالغضنفر أو مساويا كتعريف العدد الفرد بما ليس بزوج والزوج بما ليس بفرد فلا يصح وأن لا يكون بألفاظ مجازية من غير قرينة تعين المراد كتعريف البليد بالحمار فان وجدت قرينة تحترز بها عن المعنى الحقيقي صح التعريف كتعريف البليد بحمار يكتب وان لا يتوقف معرفته على معرفة المحدود كتعريف العدد الفرد بما تقدم وعكسه وأن لا يكون بألفاظ المشتركة من غير قرينة كتعريف الشمس بالعين فان وجدت قرينة كتعريفها بالعين المضيئة صح التعريف وادخال الاحكام في الحدود لا يجوز كتعريف الفاعل بانه الاسم المرفوع لان الرفع حكم من أحكامه لان المعرف بفتح الراء يتوقف على أجزاء التعريف فلو جعلنا الحكم جزأ منها لزم المحال انه يتوقف على المعرف بفتح الراء لان الحكم على الشيء فرع عن

(قوله والحكم للبعض الخ) اللام فيه بمعنى على كالذي قبله ومثاله كقولك بعض الحيوان انسان ولا فرق في ذلك البعض بين أن يكون واحدا أو أكثر (قوله ورسمي) ويقال له رسم أيضا فان قيل يلزم على ذلك نسبة الشيء الى نفسه لانه منسوب للرسم الذي هو هو أجيب بانه منسوب للرسم اللغوي وهو الاثر لا الاصطلاحي حتى يلزم ما ذكر قال بعضهم ويمكن أن يتكلف ويقال انه منسوب للرسم المصطلح عليه ويراد منه فرد من أفراده فيكون من نسبة النوع الى فرده (قوله ولا مشترك الخ) أي ولا بمشترك لفظي خلا من القرينة المعينة للمراد كأن تقول في تعريف الشمس هي عين فان وجدت القرينة المذكورة كأن تقول فيما ذكر هي عين تضيء في الآفاق لم يمتنع التعريف به ومحل الامتناع اذا لم يرد بذلك المشترك جميع المعاني التي وضع لها والا جاز التعريف به كتعريف القضية بأنها قول الخ والقول مشترك بين المعقول والملفوظ والمراد في التعريف المذكور كل منهما اه باجوري

تصور لزم الدور وهو ممنوع ولا يجوز ادخال أو التي للشك في الحد كقولك في تعريف البليد هو الذي لا يفهم أولا يستقيم على سبيل الشك أي اما هذا واما هذا وأما أو التي للتقسيم فانه يجوز ادخالها على معنى أن المعرف قسمان قسم كذا وقسم كذا فيكون التعريف في الحقيقة تعريفين لشيئين مختلفين مثاله تعريف النظر بالفكر المؤدي الى علم أو غلبة ظن يعني ان النظر قسمان الاول الفكر المؤدي الى العلم والثاني الفكر المؤدي الى غلبة ظن أما في الرسم فيجوز ادخالها كقولك في تعريف الانسان هو الحيوان الضاحك أو القابل للعلم وصنعة الكتابة والفرق بين الحد والرسم ان الماهية يستحيل أن يكون لها فصلان على البدل ويجوز أن يكون لها خاصتان كذلك * ثم قال

*(باب في القضايا وأحكامها)*

*(ما احتمل الصدق لذاته جرى * بينهم قضية وخبرا)*

أقول لما فرغ من مبادي التصورات ومقاصدها أخذ يتكلم على مبادي التصديقات وهي القضايا وأحكامها وواحد القضايا قضية وهي مرادفة للخبر وتعريفها هو مركب احتمل الصدق والكذب لذاته فاحتمال الصدق والكذب مخرج للانشاء وقوله لذاته ليدخل فيه ما يقطع بصدقه كخبر الله ورسوله وما يقطع بكذبه ككون الواحد نصف الثمانية لانه لو نظرنا الى ذات الخبر لوجدناه يحتمل الصدق والكذب بقطع النظر عن المخبر والواقع فالقطع باحد الامرين من جهة المخبر أو المخبر به * ثم قال

*(ثم القضايا عندهم قسمان * شرطية حملية والثاني
كلية شخصية والاول * اما مسور واما مهمل
والسور كليا وجزئيا يرى * وأربع أقسامه حيث جرى
اما بكل أو ببعض أو بلا * شيء وليس بعض أو شبه جلا
وكلها موجبة وسالبه * فهي اذا الى الثمان آيبه
والاول الموضوع بالحمليه * والآخر المحمول بالسويه)*

أقول القضية قسمان شرطية وحملية والاولى يأتي الكلام عليها في المتن والثانية وهي الحملية أي ما اشتملت على موضوع ومحمول كزيد كاتب اما أن يكون موضوعها كليا كالانسان حيوان أو جزئيا كزيد كاتب فالثانية تسمى شخصية والاولى ان كانت مهملة من السور سميت مهملة كالانسان حيوان وان كانت مسورة فان كان السور كليا أو ما في معناه فالقضية كلية ككل انسان أو عامة الانسان حيوان وان كان بعضا أو ما في معناه فجزئية كبعض الانسان أو واحد من الانسان حيوان فتلخص ان القضايا أربعة شخصية ان كان موضوعها جزئيا كزيد كاتب ومهملة ان كان كليا لم يسور كالانسان حيوان وكلية ان سورت بالسور الكلي ككل انسان حيوان وجزئية ان سورت بالسور الجزئي كبعض الانسان حيوان وكل من هذه الاربعة اما أن يكون موجبا كما تقدم أو سالبا كزيد ليس بكاتب والانسان ليس بحجر ولا شيء من الانسان بحجر وبعض الانسان ليس بحجر فتكون الاقسام ثمانية والاول من كل واحد يسمى موضوعا والثاني يسمى محمولا وهو المشار اليه بقوله والاول البيت واعلم ان المصنف قال في تعريف القضية ما احتمل الصدق ولم يقل والكذب اكتفاء وتعليم الادب في التعبير * ثم قال

*(وان على التعليق فيها قد حكم * فانها شرطية وتنقسم
أيضا الى شرطية متصله * ومثلها شرطية منفصله
جزآهما مقدم وتالي * أما بيان ذات الاتصال
ما أوجبت تلازم الجزأين * وذات الانفصال دون مين
ما أوجبت تنافرا بينهما * أقسامها ثلاثة فلتعلما
مانع جمع أو خلو أوهما * وهو الحقيقي الاخص فاعلما)*

أقول لما تكلم على القضية الحملية أخذ يتكلم على الشرطية لان الاولى جزء من الثانية والجزء مقدم على الكل وعرفها بقوله وان على التعليق البيت يعني ان القضية الشرطية ما تركبت من جزأين ربط أحدهما بالآخر باداة شرط أو عناد كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والعدد اما زوج واما فرد فالاولى تسمى شرطية متصلة والثانية تسمى شرطية منفصلة وأول كل منهما يسمى مقدما والثاني يسمى تاليا فالشرطية المتصلة ما أوجبت تلازم الجزأين بان يكون أحدهما لازما للآخر كالمثال المتقدم فان طلوع الشمس ملزوم لوجود

(قوله والثاني) انما قال والثاني ولم يقل والثانية مع أنه عبارة عن الحملية نظرا لكونها قسما وسيأتي الكلام على الاول في قوله وان على التعليق الخ (قوله والاول) أي الذي هو الكلية بالمعنى الذي أراده المصنف منها فيما تقدم ولم يقل والاولى نظرا لكونها قسما كما تقدم في نظيره وقوله اما مسور أي بالسور الكلي أو الجزئي وقوله واما مهمل أي من السور (قوله والسور الخ) هو ما دل على الاحاطة بجميع الافراد أو ببعضها في الحملية ككل وبعض كما ذكره المصنف وما دل على الاحاطة بجميع الاوضاع أي الاحوال الممكنة أو ببعضها في الشرطية ككلما وقد يكون كما سيأتي سمي بذلك تشبيها له بسور البلد المحيط بكلها أو ببعضها بجامع الاحاطة في كل فهو استعارة باعتبار اللغة وان كان حقيقة باعتبار اصطلاح المناطقة (قوله كليا وجزئيا) وكل منهما اما ايجابي واما سلبي فاقسامه أربعة كما ذكره المصنف بعد اه باجوري

النهار والشرطية المنفصلة ما أوجبت أي دلت على التنافر بينهما فان الزوجية في المثال المتقدم منافرة للفردية وهي ثلاثة أقسام مانعة جمع وهي ما دلت على عدم صحة الاجتماع بين المقدم والتالي وان جوزت الخلو كقولنا الجسم اما أبيض واما أسود فان الجمع بين البياض والسواد ممتنع ويجوز الخلو عنهما بكونه أحمر مثلا ومانعة خلو وهي ما دلت على امتناع الخلو من طرفيها وان جوزت الاجتماع كقولنا زيد اما في البحر واما أن لا يغرق فان الخلو عن الطرفين ممتنع ويجوز الجمع بأن يكون في البحر بنحو مركب ومانعة جمع وخلو وهي ما دلت على امتناع الجمع والخلو كقولنا العدد اما زوج أو فرد فالزوجية والفردية لا يجتمعان ولا يخلو العدد عنهما وهي أخص من مانعة الجمع لمنعها الخلو ومن مانعة الخلو لمنعها الجمع فبينها وبين كل منهما العموم والخصوص المطلق وتسمى حقيقية لانها أحق باسم الانفصال ولم يبين المصنف أقسام الشرطية المتصلة والمنفصلة ولا أسوارها كما فعل في الحملية تقريبا على المبتدي وذلك في المطولات

*(فصل في التناقض)*

*(تناقض خلف القضيتين في * كيف وصدق واحد أمر قفي * فان تكن شخصية أو مهمله
فنقضها بالكيف ان تبدله * وان تكن محصورة بالسور * فانقض بضد سورها المذكور
وان تكن موجبة كليه * نقيضها سالبة جزئيه
وان تكن سالبة كليه * نقيضها موجبة جزئيه)*

أقول التناقض حكم من أحكام القضايا كالعكس ذكرهما المصنف للاحتياج اليهما ومعنى التناقض في الاصل ثبوت الشيء وسلبه كزيد ولا زيد وزيد كاتب وزيد ليس بكاتب ومعناه هنا اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث تصدق احداهما وتكذب الاخرى فخرج باختلاف القضيتين اختلاف المفردين كزيد ولا زيد وبالايجاب والسلب المعبر عنه عندهم بالكيف الاختلاف بالكم المعبر عنه عندهم بالكلية والجزئية ككل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان وبحيث تصدق احداهما وتكذب الاخرى قولنا زيد فاضل زيد ليس بفاسق لاتفاقهما على الصدق مثال ما انطبق عليه تعريف المصنف زيد عالم زيد ليس بعالم وهذا بالنسبة لغير المسورة أما هي فلا بد من الاختلاف في الكم أيضا مثال التناقض في القضايا الاربعة على ما ذهب اليه المصنف في الشخصية زيد كاتب زيد ليس بكاتب وفي المهملة الانسان حيوان الانسان ليس بحيوان وفي الكلية كل انسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان وفي الجزئية بعض الانسان حيوان لا شيء من الانسان بحيوان ولكن الذي يدل عليه كلامه الآتي من أن المهملة في قوة الجزئية يوافق قول غيره من المحققين ان نقيض المهملة سالبة كلية فنقيض الانسان حيوان لا شيء من الانسان بحيوان فتكون المهملة داخلة في المسورة بالسور الجزئي واعلم ان التناقض لا يتحقق بين القضيتين الا مع اتفاقهما في وحدات ثمان مذكورة في المطولات ترجع الى وحدة واحدة وهي اتحاد النسبة الحكمية فتلخص ان القضيتين الشخصيتين تناقضهما يتحقق بالاختلاف في الكيف مع الاتفاق في الوحدات وان المسورتين يتحقق تناقضهما بالاختلاف في الكيف والكم مع الاتفاق فيما ذكر والله أعلم

*(فصل في العكس المستوي)*

*(العكس قلب جزأي القضيه * مع بقاء الصدق والكيفيه * والكم الا الموجبه الكليه
فعوضها الموجبة الجزئيه * والعكس لازم لغير ما وجد * به اجتماع الخستين فاقتصد
ومثلها المهملة السلبيه * لانها في قوة الجزئيه
والعكس في مرتب بالطبع * وليس في مرتب بالوضع)*

أقول العكس في اللغة التحويل وفي الاصطلاح ثلاثة أقسام عكس مستو وعكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف ومتى أطلق العكس فالمراد به الاول فتقييد المصنف العكس بالمستوي زيادة ايضاح للمبتدي وعرفه المصنف بقوله العكس الخ يعني ان العكس هو أن يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع بقاء الصدق



(قوله وان تكن محصورة بالسور الخ) أي سواء كانت كلية أو جزئية وسواء كانت موجبة أو سالبة فدخل في كلامه جميع القضايا فليتأمل (قوله فانقض بضد سورها المذكور) لا يخفى عليك أن سور الايجاب الكلي ضده سور السلب الجزئي وبالعكس وسور الايجاب الجزئي ضده سور السلب الكلي وبالعكس (قوله فان تكن موجبة الخ) الفاء ما تفريعية أو فصيحية مثل ما مر (قوله نقيضها سالبة جزئية) أي وبالعكس فني المصنف اكتفاء للعلم بذلك مما ذكره وانما لم يكن نقيض الموجبة الكلية سالبة كلية لانه لو كان كذلك لجاز كذبهما معا كما في قولك كل حيوان انسان لا شيء من الحيوان بانسان والنقيضان لا يكذبان معا كما علم مما مر (قوله وان تكن سالبة كلية نقيضها الخ) أي وبالعكس فني كلامه اكتفاء لما تقدم وانما لم يكن نقيض السالبة الكلية موجبة كلية لانه لو كان كذلك لجاز كذبهما معا كما مر اهـ باجوري

والكيف والحكم مثال ذلك بعض الانسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان فالقضية الاولى موجبة جزئية صادقة والثانية كذلك ويستثنى من هذا الضابط الموجبة الكلية فان عكسها موجبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان والعكس لازم لكل قضية لم يجتمع فيها الخستان وهما السلب والجزئية فتخرج السالبة الجزئية والمهملة السالبة لانها في قوتها ويبقى الشخصية بقسميها أعني الموجبة والسالبة والكلية كذلك والجزئية الموجبة والمهملة الموجبة فالشخصية الموجبة زيد كاتب عكسها بعض الكاتب زيد والسالبتان كان محمولاهما جزئيا انعكست كنفسها كقولنا زيد ليس بعمرو وعكسه عمرو ليس بزيد وان كان كليا انعكست الى سالبة كلية نحو زيد ليس بحمار عكسه لا شيء من الحمار بزيد والكلية الموجبة عكسها جزئية موجبة نحو كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان والسالبة تنعكس كنفسها نحو لا شيء من الانسان بحجر عكسه لا شيء من الحجر بانسان والجزئية الموجبة تنعكس كنفسها نحو بعض الانسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان والمهملة الموجبة تنعكس كنفسها أو الى الموجبة الجزئية نحو الانسان حيوان عكسه الحيوان انسان أو بعض الحيوان انسان وأما الجزئية السالبة نحو بعض الحيوان ليس بانسان والمهملة السالبة نحو الحيوان ليس بانسان فلا عكس لهما كما تقدم ثم ان العكس لا يكون الا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي وهي الحمليات والشرطيات المتصلة وأما القضايا المرتبة بحسب الوضع فقط وهي الشرطيات المنفصلة فلا عكس لها وهذا معنى قوله والعكس في مرتب البيت * ثم قال

*(باب في القياس)*

*(ان القياس من قضايا صورا * مستلزما بالذات قولا آخرا * ثم القياس عندهم قسمان
فمنه ما يدعى بالاقترانى * وهو الذى دل على النتيجة * بقوة واختص بالحملية
فان ترد تركيبه فركبا * مقدماته على ما وجبا * ورتب المقدمات وانظرا
صحيحها من فاسد مختبرا * فان لازم المقدمات * بحسب المقدمات آت
وما من المقدمات صغرى * فيجب اندراجها فى الكبرى * وذات حد أصغر صغراهما
وذات حد أكبر كبراهما * وأصغر فذاك ذو اندراج * ووسط يلغى لدى الانتاج)*

أقول هذا شروع في مقاصد التصديقات وهو القياس ومعناه لغة تقدير شيء على مثال شيء آخر واصطلاحا لفظ تركب من قضيتين فأكثر يلزم منهما لذاتهما قول آخر والاول يسمى قياسا بسيطا والثاني يسمى قياسا مركبا وسيأتي في كلامه وأنه يرجع الى البسيط مثال الاول العالم متغير وكل متغير حادث يلزم عنه العالم حادث ومثال الثاني النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده يلزم عنه النباش تقطع يده فخرج بقيد التركيب من قضيتين اللفظ المفرد والقضية الواحدة وخرج بالقول الآخر ما اذا كان القول أحد المقدمتين كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق بشر فان النتيجة وهي كل انسان بشر هي احدى المقدمتين وخرج بقولنا لذاته ما اذا كان القول الآخر لا لذات القضيتين كقولنا زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر فالنتيجة وهي زيد مساو لبكر ليست لازمة لذات المقدمتين بل بواسطة مقدمة أجنبية وهي مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء ثم ان القياس ينقسم الى قسمين اقتراني وشرطي والثاني يأتي في قوله ومنه ما يدعى بالاستثنائي الخ والاول هو ما دل على النتيجة بالقوة أي بالمعنى بان تكون النتيجة مذكورة فيه بمادتها لا بصورتها كالعالم حادث فيما تقدم وخرج بذلك القياس الشرطي فانه دال على النتيجة بالفعل أي ذكرت فيه النتيجة بمادتها وصورتها كقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان وهذه النتيجة ذكرت في القياس بمادتها وهيئتها كذا قالوا والذي يظهر أن هذا بحسب الظاهر لان النتيجة لازم القياس ولا يصح أن يكون اللازم جزأ من الملزوم بل هو مغاير له فافهم ويتركب هذا القياس من الحمليات والشرطيات وأما قول المتن واختص بالحملية فجرى على الغالب فان أردت تركيب القياس الاقتراني فركبه على الوجه المعتبر عندهم من الاتيان بوصف جامع بين طرفي المطلوب كالمتغير في المثال المتقدم

(قوله بالذات) أي بذاته فال عوض عن الضمير على مذهب الجمهور ذلك (قوله قولا آخرا) أي مغايرا لكل من المقدمتين واعترض بان النتيجة لابد أن تكون مركبة من أجزاء المقدمتين وحينئذ فلا تكون مغايرة لهما وأجيب بان المراد بمغايرة النتيجة لهما كونها ليست عين واحدة منهما لا كون أجزائها غير أجزائهما فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج أن كل انسان جسم وهذه النتيجة مغايرة للمقدمتين بالمعنى المذكور فافهم (قوله ثم القياس الخ) ثم للترتيب الذكري وقوله عندهم أي المناطقة (قوله فمنه ما يدعى بالاقتراني) يعني أن من القياس قسما يسمى بالاقتراني لاقتران حدوده واتصال بعضها ببعض من غير فصل بينها باداة الاستثناء التي هي لكن وسيأتي قسيم ذلك في قوله ومنه ما يدعى بالاستثنائي الخ (قوله ومقدماته) المراد بالجمع هنا ما فوق الواحد اه باجوري

ومن ترتيب المقدمات جمع مقدمة أي القضية التي جعلت جزء دليل سميت بذلك لتقدمها على المطلوب فان لم تجعل جزء دليل فلا تسمى مقدمة بان تقدم المقدمة الصغرى على الكبرى ومن تمييز الصحيح من الفاسد لان النتيجة لازم واللازم يتبع الملزوم ومهما صحا فصحيح وان فاسدا ففاسد فالنتيجة صحيحة ان كان كل من المقدمتين صحيحا والا ففاسدة ومن اندراج المقدمة الصغرى في الكبرى والمراد بالمقدمة الصغرى المشتملة على الحد الاصغر الذي هو موضوع النتيجة كالعالم متغير في المثال المتقدم وبالكبرى المشتملة على الحد الاكبر الذي هو محمول النتيجة ككل متغير حادث والمتكرر بين الحد الاصغر والاكبر يسمى حدا أوسط وهو الذي يحذف عند أخذ النتيجة كالمتغير فيما تقدم فقول المصنف وأصغر الخ يستغني عنه بقوله ومن المقدمات البيت * ثم قال

*(فصل في الاشكال)*

*(الشكل عند هؤلاء الناس * يطلق عن قضيتي قياس * من غير أن تعتبر الاسوار
اذ ذاك بالضرب له يشار * وللمقدمات أشكال فقط * أربعة بحسب الحد الوسط
حمل بصغرى وضعه بكبرى * يدعى بشكل أول ويدرى * وحمله في الكل ثانيا عرف
ووضعه في الكل ثالثا ألف * ورابع الاشكال عكس الاول * وهي على الترتيب في التكمل
فحيث عن هذا النظام يعدل * ففاسد النظام أما الاول)*

أقول لفظ فصل ساقط في بعض النسخ والشكل يطلق لغة على هيئة الشيء ومعناه عند المناطقة هيئة قضيتي قياس فعن في كلام المصنف بمعنى على وهناك مضاف محذوف أي يطلق على هيئة قضيتي قياس من حيث اقتران الحدود فيها لا من حيث السور واذا نظر لذلك تسمى أنواع القياس ضروبا وانواع الشكل أربعة لان الحد الوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث وان كان محمولا في القضيتين فهو الثاني كقولنا العالم متغير ولا شيء من القديم بمتغير وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث كقولنا العالم متغير العالم حادث وان كان عكس الاول بان كان الحد الوسط موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الرابع كقولنا المتغير حادث العالم متغير واعلم أن المؤلفين جرت عادتهم بالتمثيل بالحروف كقولهم في الضرب الاول من الشكل الاول كل (ج ب) وكل (ب ا) مكان كل انسان حيوان وكل حيوان حساس قصد الاختصار وقد أعرضت عن ذلك ومثلت بالمراد للايضاح وان كان الاوضح منه التمثيل بنحو كل صلاة عبادة وكل عبادة تفتقر الى النية للاقتصار وهذه الاشكال في الكمال على هذا الترتيب فالاول أكملها ويليه الثاني الخ فان وجد قياس ليس على هيئة من هذه الهيئات الاربع فنظامه فاسد كقولنا كل انسان حيوان وكل فرس صهال قوله فمنها الخ والثاني كالخروج عن اشكاله تكرار مع هذه الزيادة الايضاح للمبتدي ثم ان كل شكل من هذه الاشكال الاربعة يتصور فيه ستة عشر ضربا لان لكل من مقدمتيه باعتبار الكلية والجزئية والايجاب والسلب أربعة أحوال وكل حالة من حالات الاولى يؤخذ من أربع حالات الثانية وليست كلها منتجة بل المنتج منها ما وجدت فيها الشروط التي ذكرها المصنف بقوله أما الاول

*(فشرطه الايجاب في صغراه * وان ترى كلية كبراه * والثان أن يختلفا في الكيف مع
كلية الكبرى له شرط وقع * والثالث الايجاب في صغراهما * وان ترى كلية احداهما
ورابع عدم جمع الخستين * الا بصورة ففيها استبين
صغراهما موجبة جزئية * كبراهما سالبة كلية)*

أقول يشترط لانتاج الشكل الاول شرطان الاول أن تكون صغراه موجبة سواء كانت كلية أو جزئية والثاني أن تكون الكبرى كلية سواء كانت موجبة أو سالبة والحاصل من ضرب حالتي الاولى في حالتي الثانية أربعة وهي الضروب المنتجة من هذا الشكل * الضرب الاول موجبتان كليتان والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان حساس ينتج كل انسان حساس (الضرب الثاني) كليتان



(قوله عند هؤلاء الناس) هي المناطقة وقيد بذلك لان الشكل عند اللغويين لا يختص بذلك بل يطلق على هيئة الشيء مطلقا وقوله يطلق عن قضيتي قياس) أي على هيئتهما الحاصلة من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط ففي كلام المصنف مجاز لغوي ومجاز بالحذف واحترز بقوله قضيتي قياس عن قضيتي غير قياس كما لو قلت كل انسان حيوان وكل فرس صهال فلا تسمى هيئتهما شكلا (قوله وللمقدمات) المراد بالجمع المثنى كما مر وقوله فقط مقدم من تأخير لان حقه التأخير عن قوله أربعة كما لا يخفى (قوله بحسب الحد الوسط) أي بالنظر لاحواله من حمله في الصغرى ووضعه في الكبرى وحمله فيهما ووضعه فيهما ووضعه في الصغرى وحمله في الكبرى كما يعلم مما بعد (قوله يدعى بشكل أول) أي يسمى بذلك ولا يخفى ما في ذلك من التسامح لان ظاهره أن المسمى بالشكل الاول المذكور من الحمل والوضع مع أن المسمى به انما هو الهيئة الحاصلة بسبب ذلك وكذا يقال فيما بعد وقوله ويدرى أي بشكل أول فحذف من الثاني لدلالة الاول اه باجوري

والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج لا شيء من الانسان بحجر (الضرب الثالث) موجبتان والكبرى كلية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الانسان حيوان وكل حيوان حساس ينتج بعض الانسان حساس (الضرب الرابع) صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج بعض الانسان ليس بحجر فقد انتج هذا الشكل المطالب الاربعة وبهذا كان افضل الاشكال ويشترط لانتاج الشكل الثاني شرطان الاول أن تختلف المقدمتان في الكيف بأن تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة الثاني أن تكون الكبرى كلية فالكبرى ان كانت موجبة فالصغرى سالبة كلية أو جزئية وان كانت الكبرى سالبة فالصغرى موجبة كلية أو جزئية والحاصل من ضرب حالتي الكبرى في حالتي الصغرى أربعة وهي الضروب المنتجة من هذا الشكل كالشكل الذي قبله الضرب الاول كليتان والكبرى سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من الانسان بحجر الضرب الثاني كليتان والكبرى موجبة كقولنا لا شيء من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان ينتج لا شيء من الحجر بانسان فالنتيجة في هذين الضربين سالبة كلية الضرب الثالث موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج بعض الانسان ليس بحجر الضرب الرابع سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا بعض الحجر ليس بحيوان وكل انسان حيوان ينتج بعض الحجر ليس بانسان فالنتيجة في هذين الضربين سالبة جزئية فقد انتج هذا الشكل السلب فقط كليا في الضربين الاولين وجزئيا في الاخيرين ويشترط لانتاج الشكل الثالث شرطان الاول أن تكون الصغرى موجبة الثاني أن تكون احدى المقدمتين كلية فالصغرى ان كانت كلية أنتجت مع الكبرى باحوالها الاربع وان كانت جزئية أنتجت مع الكبرى الكلية موجبة وسالبة فالحاصل ستة أضرب وهي المنتجة من هذا الشكل (الضرب الاول) كليتان موجبتان كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق (الضرب الثاني) موجبتان والكبرى كلية كقولنا بعض الانسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق (الضرب الثالث) موجبتان والصغرى كلية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فهذه الاضرب الثلاثة نتيجتها موجبة جزئية (الضرب الرابع) كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر (الضرب الخامس) صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر * (الضرب السادس) * موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر فالنتيجة في هذه الاضرب الثلاثة سالبة جزئية فعلم ان هذا الشكل لا ينتج الا جزئية موجبة في الثلاثة الاول وسالبة في الثلاثة بعدها ويشترط لانتاج الشكل الرابع شرط واحد وهو عدم اجتماع الخستين الا في صورة واحدة والمراد بالخستين السلب والجزئية وعدم اجتماع الخستين صادق باربعة أضرب ويزاد على ذلك الصورة المستثناة فالاضرب المنتجة من هذا الشكل خمسة (الضرب الاول) كليتان موجبتان كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق (الضرب الثاني) موجبتان والصغرى كلية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق فالنتيجة في هذين الضربين موجبة جزئية (الضرب الثالث) كليتان والكبرى موجبة كقولنا لا شيء من الانسان بحجر وكل ناطق انسان ينتج لا شيء من الحجر بناطق (الضرب الرابع) كليتان والكبرى سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر * (الضرب الخامس) موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كما ذكر المصنف كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر وأن النتيجة في الضربين الاولين الايجاب الجزئي وفي الاخيرين السلب الجزئي وفي الثالث السلب الكلي ودليل

* واعلم أن ما ذكره المصنف هو مذهب الاقدمين وذهب بعض المتأخرين وتبعه كثيرون الى أن شرط انتاج هذا الشكل ايجاب مقدمتيه مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احداهما وبنوا على ذلك أن المنتج من ضروبه ثمانية وعليه فالضرب السادس أن يكون مركبا من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الانسان ليس بجماد وكل ناطق انسان ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الجماد ليس بناطق والضرب السابع أن يكون مركبا من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الجماد ليس بانسان ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بجماد والضرب الثامن

انتاج الشكل الثاني خصوص السلب الجزئي وانتاج الثالث خصوص الجزئية وانتاج الرابع ماتقدم في المطولات ثم قال

*(فمنتج لاول أربعة * كالثان ثم ثالث فستة * ورابع بخمسة قد أنتجا * وغير ماذكرته لن ينتجا)*
أقول هذا نتيجة ما تقدم من الشروط وهو ظاهر غني عن الشرح غير ان المصنف لم يبين ما تركب منه هذه الضروب المنتجة من الاشكال الاربعة وقد بينتها في الشرح وقد كنت نظمت ذلك في أبيات فلنذكرها هنا لسهولة الاحاطة بحفظها وهي هذه

ومنتج من أول الاشكال * أربعة منها على التوالي * كل فكل منتج كلا وان
يليه لاشئ فلا شئ فمن * بعض فكل نحوه بعض وما * بعض فلا ينتج ليس فاعلما
والثان أيضا أربع كل فلا * وعكسه نتيجها الا فاعقلا * بعض فلا وليس كل انهما
ليس نتيجة فكن مستفهما * وثالث ست هي كل فكل * بعض فكل عكسه بعض فقل
كل فلا بعض فلا كل فقي * بليس فيها النتيج ليس فاتقي * ورابع خمس وهي كل فكل
كل فبعض بعض نتج لا تحل * لا كل لا والعكس ليس بعض لا * ينتج ليس فافهمن وحصلا

وقد اقتصرت في بعض الابيات على لامن لاشئ وليس من ليس بعض وأشرت للموجبة الكلية بكل والجزئية ببعض ومن فهم ماقدمته في الشرح فهم معنى هذه الابيات و بفهمك الضروب المنتجة من الاشكال الاربعة تفهم ان ماعداها من الضروب التي تتصور في كل شكل عقيم وقد وضعوا لذلك جدولا في المطولات يعرف منه العقيم من غيره واللبيب يقدر على استخراج ذلك الجدول ممن فهمه ماتقدم والله أعلم * ثم قال

*(وتتبع النتيجة الاخس من * تلك المقدمات هكذا زكن * وهذه الاشكال بالحملي
مختصة وليس بالشرطي * والحذف في بعض المقدمات * أو النتيجة لعلم آت
وتنتهي الى ضرورة لما * من دور او تسلسل قد لزما)*

أقول الخسة السلب والجزئية والشرف الايجاب والكلية فاذا اشتمل مقدمات القياس على خسة فالنتيجة تابعة لذلك فخسة السلب وجدت في الضرب الثاني من الشكل الاول في المقدمة الثانية ولذلك كانت النتيجة سالبة كلية وخسة الجزئية في الضرب الثالث منه في المقدمة الاولى ولذلك كانت النتيجة موجبة جزئية واجتمع الخستان في الضرب الرابع منها الجزئية في المقدمة الاولى والسلب في الثانية ولذلك كانت النتيجة سالبة جزئية وقوله زكن بمعنى علم ثم ان هذه الاشكال الاربعة خاصة بالقياس الحملي أي ما تركب من القضايا الحملية ولا تكون في القياس الشرطي أي ما تركب من القضايا الشرطية على ما ذهب اليه المصنف تبعا لبعض المناطقة والذي عليه المحققون منهم انه يكون في المركب من القضايا الشرطية أيضا نحو ان كان هذا انسانا فهو حيوان وكلما كان حيوانا فهو حساس فينتج ان كان هذا انسانا فهو حساس ثم انه يصح حذف احدى المقدمتين الاولى أو الثانية أو النتيجة للعلم بالمحذوف فمن حذف المقدمة الاولى قولك النباش آخذ المال خفية وكل آخذ المال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فالنباش تقطع يده فقولنا وكل سارق الخ كبرى لصغرى محذوفة وهي النباش سارق ومن حذف الثانية قولك الانسان ناطق فهو حيوان فالمحذوف وكل ناطق حيوان ومن حذف النتيجة العالم متغير وكل متغير حادث في جواب ما الدليل على حدوث العالم وقد تحذف المقدمة والنتيجة معا كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا الآية اذ التقدير لكنهما لم تفسدا فلم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى ثم ان المقدمات لابد أن تنتهي الى الضرورة بحيث لا يحتاج في فهم معناها الى تأمل لانها لو كانت نظرية يتوقف العلم بها على غيرها وذلك الغير يحتاج للنظر فيتوقف على غيره الخ لزم على ذلك الدور أو التسلسل ان رجعنا للمتوقف عليه الاول أو ذهبنا الى غير نهاية فيتعين أن تكون المقدمات ضرورية أو تنتهي الى ضرورية مثال الاول الاربعة تنقسم بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج ينتج الاربعة زوج ومثال الثاني ما اذا أردنا الاستدلال على وجوب وجوده تعالى فنقول مستدلين بالقياس الاستثنائي لو لم يكن سبحانه واجب الوجود لكان جائزا ولو كان جائزا لكان حادثا ولو كان حادثا لافتقر الى محدث ولو افتقر الى محدث

أن يكون مركبا من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو لاشئ من الحيوان بجماد وبعض الانسان حيوان ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الجماد ليس بانسان ويشترط لانتاج هذه الاضرب الثلاثة زيادة على ما مر شروط تطلب من المطولات (قوله فمنتج الخ) الفاء للسببية لان ما تقدم سبب لما سيذكره وجملة المنتج تسعة عشر على ما جرى عليه المصنف من أن المنتج من الرابع خمسة وأما على ما ذهب اليه بعض المتأخرين فثلاث وعشرون (قوله لاول) اللام بمعنى من وهو على تقدير مضاف والاصل من ضروب أول (قوله كالثان) أي في ان المنتجة أربعة (قوله ثم ثالث) يحتمل أن ثم للترتيب في الذكر ويحتمل أنها للترتيب في الرتبة اهـ باجوري

لتعدد الاله ولو تعدد الاله لفسدت السموات والارض لكن فسادهما منتف فانتفى ما أدى اليه من جواز الوجود وما يترتب عليه فثبت وجوب وجوده تعالى فانتهينا الى مقدمة ضرورية وهي لو تعدد الاله لفسدت السموات والارض * ثم قال

*(فصل في الاستثنائي)*

*(ومنه ما يدعى بالاستثنائي * يعرف بالشرط بلا امتراء * وهو الذي دل على النتيجة
أو ضدها بالفعل لا بالقوة * فان يك الشرطي ذا اتصال * أنتج وضع ذاك وضع التالي
ورفع تال رفع أول ولا * يلزم في عكسهما لما انجلى)*

أقول الترجمة ساقطة في بعض النسخ وهذا شروع في القسم الثاني من قسمي القياس وهو القياس الاستثنائي المسمى أيضا بالشرطي باعتبار اشتمال القضية الاولى المسماة بالكبرى على شرط وباعتبار اشتمال الثانية المسماة بالصغرى على حرف الاستثناء وهو لكن فقوله ومنه معطوف على قوله فمنه ما يدعى بالاقتراني فيما تقدم كما أشرت اليه هنالك وعرفه المصنف بانه ما دل على النتيجة أو ضدها بالفعل بان ذكرت فيه النتيجة بمادتها وهيئتها على ما تقدم فخرج القياس الاقتراني فانه دال على النتيجة بالقوة كما تقدم مثال ما دل على النتيجة قولنا في الاستدلال على حيوانية الشيء لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان فهذه النتيجة هي تالي الشرطية ومثال ما دل على ضد النتيجة أي نقيضها قولنا في الاستدلال على الحيوانية أيضا لو لم يكن حيوانا لم يكن انسانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان فنقيض هذه النتيجة مذكور في القياس وهو مقدم الشرطية ثم ان كان مركبا من القضايا الشرطية المتصلة أنتج منه ضربان وهما استثناء عين المقدم ونقيض التالي وأما استثناء عين التالي أو نقيض المقدم فلا ينتجان شيئا مثال ذلك لو كان هذا انسانا لكان حيوانا فاستثناء عين المقدم وهو انسان ينتج عين التالي وهو حيوان واستثناء نقيض التالي وهو حيوان ينتج نقيض المقدم وهو انسان وأما استثناء عين التالي وهو حيوان فلا ينتج شيئا لانه لازم ولا يلزم من ثبوت اللازم ثبوت الملزوم وكذلك نقيض المقدم لا ينتج شيئا لانه ملزوم ونفي الملزوم لا يقتضي نفي اللازم بخلاف في الضربين الاولين فان نفي اللازم الذي هو التالي يقتضي نفي الملزوم الذي هو المقدم وثبوت الملزوم الذي هو المقدم يقتضي ثبوت اللازم الذي هو التالي هذا معنى قول المصنف لما انجلى أي لما اتضح عندهم من أن نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم فقول المصنف أنتج وضع ذاك أي المقدم بدليل ذكر التالي بعده والمراد بالوضع الثبوت وبالرفع وبالعكس استثناء عين التالي أو نقيض المقدم فالضروب أربعة اثنان منتجان واثنان عقيمان * ثم قال

*(وان يكن منفصلا فوضع ذا * ينتج رفع ذاك والعكس كذا * وذاك في الاخص ثم ان يكن
مانع جمع فبوضع ذا زكن * رفع لذاك دون عكس واذا * مانع رفع كان فهو عكس ذا)*

أقول القياس المركب من الشرطيات المنفصلة اما أن يكون مركبا من مانعة الجمع والخلو أو من مانعة الجمع فقط أو من مانعة الخلو فقط فان كان مركبا من الاولى فاضربه المنتجة أربعة اثنان من جانب الوضع واثنان من جانب الرفع مثال ذلك العدد اما زوج واما فرد فاستثناء زوج منتج لنقيض فرد واستثناء فرد منتج لنقيض زوج واستثناء نقيض كل منهما منتج لعين الآخر وان كان مركبا من مانعة الجمع فالمنتج منه ضربان وهما استثناء عين كل من الطرفين لحصول نقيض الآخر وأما استثناء النقيض فلا ينتج لا شيئا مثال ذلك اما أن يكون هذا الشيء أبيض واما أن يكون أسود فاستثناء ابيض منتج لنقيض أسود واستثناء أسود منتج لنقيض أبيض وأما استثناء نقيض كل منهما فلا ينتج شيئا وان كان مركبا من مانعة الخلو أنتج منه ضربان وهما استثناء نقيض كل من الطرفين لحصول عين الآخر وأما استثناء العين فلا ينتج شيئا عكس المركب من مانعة الجمع مثال ذلك زيد اما في البحر واما أن لا يغرق فاستثناء نقيض في البحر منتج للا يغرق واستثناء نقيض لا يغرق منتج لفي البحر فتقول لكنه ليس في البحر فلا يغرق ولكنه يغرق فهو في البحر * ثم قال

*(لواحق القياس)*

واعلم أن الاستثنائي مؤلف من مقدمتين احداهما شرطية وتسمى كبرى والاخرى استثنائية وتسمى صغرى ولذلك يسمى باسمين كما يذكره المصنف فالاول هو الاستثنائي لاشتماله على الاستثنائية والثاني هو الشرطي لاشتماله على الشرطية وانما سميت الشرطية كبرى والاستثنائية صغرى لان ألفاظ الاستثنائية على نحو النصف من ألفاظ الشرطية وأيضا لو اعتبرتهما بالترتيب الاقتراني بان جعلتهما على هيئة الشكل الاول المركب من حملية وشرطية لوجدت فيه الاستثنائية صغرى والشرطية كبرى فاذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان وجدته في قوة قولك هذا انسان وكل ما كان انسانا فهو حيوان ونتيجته عين نتيجته ولا يختلفان الا في تقديم الصغرى وتأخيرها في اللفظ أفاده الملوي في كبيره اه باجوري

*(ومنه ما يدعونه مركبا * لكونه من حجج قد ركبا * فركبنه ان ترد أن تعلمه
واقلب نتيجة به مقدمه * يلزم من تركيبها بأخرى * نتيجة الى هلم جرا
متصل النتائج الذي حوى * يكون أو مفصولها كلا سوا)*

أقول القياس ان تركب من قضيتين سمي قياسا بسيطا نحو العالم متغير وكل متغير حادث وان تركب من أكثر من قضيتين سمي قياسا مركبا نحو النباش آخذ المال خفية وكل آخذ المال خفية سارق وكل سارق تقطع يده والنتيجة النباش تقطع يده وهذا القياس ينقسم الى متصل النتائج ان ذكرت فيه النتيجة وجعلت مقدمة صغرى وركبت مع مقدمة كبرى وأخذت النتيجة منه وجعلت مقدمة كذلك وهلم جرا كما قال المصنف كقولنا النباش آخذ المال خفية وكل آخذ المال خفية سارق ينتج النباش سارق وتقول النباش سارق وكل سارق تقطع يده ينتج النباش تقطع يده الى آخر ما تريد والى مفصولها وهو ما لم تذكر فيه النتائج كالمثال قبل هذا والتحقيق أنه يرجع الى القياس البسيط لانه أقيسة طويت نتائجها في الذكر وهي مرادة في المعنى وسمي الاول متصل النتائج لاتصال نتائجه بمقدماته بخلاف الثاني * ثم قال

*(وان بجزئي على كلي استدل * فذا بالاستقراء عندهم عقل * وعكسه يدعى القياس المنطقي
وهو الذي قدمته فحقق * وحيث جزئي على جزئي حمل * لجامع فذاك تمثيل جعل
ولا يفيد القطع بالدليل * قياس الاستقراء والتمثيل)*

أقول المفيد للمطلوب التصديقي ثلاثة أقسام استقراء وقياس وتمثيل فالاول هو الاستدلال على الكلي بالجزئي كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل بدليل أن الفرس والانسان والحمار مثلا كذلك والثاني هو الاستدلال على الجزئي بالكلي عكس الاستقراء كقولنا العالم حادث والدليل على ذلك انه من افراد المتغير وكل متغير حادث وقد تقدم ذلك باشكاله والثالث الاستدلال على جزئي بجزئي كالاستدلال على حرمة النبيذ بحرمة الخمر للجامع بينهما وهو الاسكار وهما جزئيان من مطلق المسكر والمفيد للقطع من هذه الثلاثة القياس وأما الاستقراء والتمثيل فلا يفيدانه لاحتمال أن يكون هناك فرد لم يستقرأ كالتمساح وان العلة في الجزئي المحمول عليه غير العلة في الجزئي المحمول * ثم قال

*(أقسام الحجة)*

*(وحجة نقلية عقلية * أقسام هذي خمسة جلية
خطابة شعر وبرهان جدل * وخامس سفسطة نلت الأمل)*

أقول المراد بالحجة القياس ولما كان الواجب على المنطقي أن ينظر في مادة القياس وصورته ليعرف جهة الخطا في القياس كما يأتي في قول المصنف وخطأ البرهان البيت احتاج لبيان مادته فذكر أن القياس قسمان نقلي وهو ما كانت مادته مأخوذة من الكتاب والسنة والاجماع وعقلي وأقسامه خمسة أولها البرهان وسيأتي في كلام المصنف ثانيها الجدل وهو ما تركب من قضايا مشهورة نحو العدل حسن والظلم قبيح أو مسلمة بين الخصمين سواء كانت صادقة أم كاذبة ليبني عليها الكلام في دفع كل من الخصمين صاحبه والمقصود منه قهر الخصم واقناع من لا قدرة له على فهم البرهان ثالثها الخطابة وهو ما تركب من مقدمات مقبولة أو مظنونة فالاول كالصادر من شخص تعتقد صلاحه والثانية هي التي يحكم بها العقل بواسطة الظن مع تجويز النقيض نحو هذا لا يخالط الناس وكل من لا يخالط الناس متكبر فهذا متكبر والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه دنيا وأخرى رابعها الشعر وهو ما تألف من قضايا تنبسط منها النفس أو تنقبض نحو الخمر ياقوتة سيالة والعسل مرة مهوعة أي مقيئة والغرض منه انفعال النفس لترغيبها في شئ أو تنفيرها عنه * خامسها السفسطة وهي ما تألف من مقدمات باطلة شبيهة بالحق كقولنا في صورة فرس في حائط هذا فرس وكل فرس صهال فهذا صهال والغرض منها الايقاع في الشكوك والشبه الكاذبة ويقال لها المغالطة ومشاغبة وامتحانا واحرام بجميع أنواعها ومن أقبح الانواع المغالطة الخارجية وهي أن يشغل المناظر الذي لا فهم له ولا انقياد للحق فهم خصمه بما يشوش عليه ككلام قبيح ليظهر للناس أنه غلبه ويستر بذلك جهله

(قوله وحجة) مبتدأ والمسوغ للابتداء بها قصد الجنس أو التفصيل وقوله نقلية نسبة للنقل لاستنادها اليه وان كان العقل هو المدرك لها وهي ما كان كل من مقدمتيها أو احداهما من الكتاب أو السنة أو الاجماع تصريحا أو استنباطا فان قيل جعل المصنف البرهان من أقسام العقلية مع أنه قد يتركب من مقدمتين كلاهما أو احداهما نقلية أجيب بانه لا يلزم من جعل البرهان من أقسام العقلية أنه لا يكون الا عقليا على أنه قد يقال باختصاص البرهان عند المناطقة بما مقدمتاه عقليتان لانهم انما يبحثون عن العقليات أفاده الملوي في كبيره وقوله عقلية نسبة للعقل لاستنادها اليه اهـ باجوري

وهو كثير في زماننا بل هو الواقع فهذا النوع من القياس ينبغي معرفته ليتقى لا ليستعمل الا لضرورة كدفع
كافر معاند كالسم لا يستعمل الا في الامراض الخبيثة ولم يرتب المصنف بين أقسام الحجة العقلية بل ذكرها على
ما سمح به النظم وترتيبها على ما ذكرته * ثم قال

*(وأجلها البرهان ما ألف من * مقدمات باليقين تقترن * من أوليات مشاهدات
مجربات متواترات * وحدسيات ومحسوسات * فتلك جملة اليقينيات)*

أقول أعظم هذه الخمسة البرهان وهو ما تألف من مقدمات يقينية بأن يكون اعتقادها جازما مطابقا ثابتا
لا يتغير واليقينيات على ما ذكر المصنف ستة * الاولى الاوليات أي البديهيات جمع أولي وهو ما يحكم فيه
العقل من غير واسطة بتوقف على تأمل كالسماء فوقنا والارض تحتنا * الثاني المشاهدات وتسمى
الوجدانيات وهي ما تدرك بالحواس الباطنة من غير توقف على عقل كجوع الانسان وعطشه ولذاته وآلامه
* والثالث المجربات وهي ما يحكم به العقل والحس مع التكرر كقولنا السقمونيا مسهلة والخمر مسكر
* والرابع المتواترات وهي ما يحكم به العقل مع حاسة السمع كعلمنا بغزة والشافعي بسبب كثرة المخبرين بذلك
الذين يؤمن تواطؤهم على الكذب * الخامس الحدسيات وهي ما يحكم به العقل والحس من غير توقف على
تكرر كعلمنا بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس أي الظن بذلك ظنا قويا * السادس المحسوسات وهي
ما يدرك باحدى الحواس الخمس الظاهرة التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس وكلها في الرأس
خاصة الا اللمس فانه يتعدى الى بقية البدن وبعضهم أدخل المحسوسات في المشاهدات بجعلها شاملة لما
يدرك بالحواس الظاهرة فعد اليقينيات خمسة ووجه حصر اليقينيات في الستة ان العقل اما أن يستقل العقل
به فهو الاوليات أو لا يحتاج اليه فهو الوجدانيات والمحسوسات أو يحتاج له ولغيره فهو التجربيات والمتواترات
والحدسيات والعلم الحاصل من الثلاثة المتأخرة لا يقوم حجة على الغير بسبب انه قد لا يكون له تجربة ولا تواتر
ولا حدس لعدم مشاركته في ذلك للمستدل قاله بعضهم * ثم قال

*(وفي دلالة المقدمات * على النتيجة خلاف آت * عقلي أو عادي أو تولد * أو واجب والاول المؤيد)*

أقول في افادة النظر الصحيح للنتيجة أربعة مذاهب الاول ان النتيجة لازمة للنظر لزوما عقليا لا تنفك عنه بمعنى
انه من علم المقدمتين امتنع ان لا يعلم النتيجة فالعلم بالنتيجة لازم للمقدمتين كلزوم الرؤية للمرئي وهو مذهب
امام الحرمين الثاني ان العلم بالنتيجة عادي يمكن تخلفه عن النظر لان النظر مخلوق لله تعالى والعلم بالنتيجة
يوجد عنده لا به وهذا مذهب الشيخ الاشعري الثالث ان العلم بالنتيجة متولد عن النظر بجعل النظر مقدورا
للناظر مباشرة فالنتيجة متولدة عنه كتولد حركة الخاتم عن حركة الاصبع وهذا مذهب المعتزلة المبني له على
أصل مهدوم وهو أن العبد يخلق أفعال نفسه الرابع ان النتيجة معلول للنظر وهو علة وهذا مذهب الفلاسفة
القائلين بتأثير العلة وهو باطل لان العلة لا تفارق معلولها والنظر لا يجامع النتيجة لانه ضد العلم فلا يجامعه
* ثم قال

*(خاتمة)*

*(وخطأ البرهان حيث وجدا * في مادة أو صورة فالمبتدا * في اللفظ كاشتراك أو كجعل ذا
تباين مثل الرديف مأخذا * وفي المعاني لالتباس الكاذبه * بذات صدق فافهم المخاطبه
كمثل جعل العرضي كالذاتي * أو ناتج احدى المقدمات * والحكم للجنس بحكم النوع
وجعل كالقطعي غير القطعي * والثان كالخروج عن أشكاله * وترك شرط النتج من اكماله)*

أقول الواجب في صحة النتيجة الاحتراز عن الخطأ في القياس والخطأ تارة يكون من جهة مادة القياس وتارة من
جهة صورته والاول اما من جهة اللفظ أو من جهة المعنى أما من جهة اللفظ فكاستعمال اللفظ المشترك في
القياس فيشتبه المراد بغيره كقولك هذه عين أي شمس وكل عين أي تنبع الماء سيالة ينتج هذه سيالة وهو
باطل لعدم تكرر الحد الوسط اذ محمول الصغرى غير موضوع الكبرى أو استعمال اللفظ المباين كالمرادف
كقولك هذا سيف وكل سيف صارم ينتج هذا صارم وهو باطل من جهة جعل صارم الذي هو السيف بقيد

(قوله ما ألف الخ) عطف
بيان على البرهان أو خبر
لمبتدأ محذوف وتمثلت
المقدمات في كلامه الضرورية
والنظرية والعقلية
والنقلية على ما تقدم واعلم
ان البرهان قسمان لمي وإني
وذلك لان الحد الواسط لا بد
أن يكون علة للمطلوب
ذهنا والا لم يصح الاستدلال
ثم لا يخلو اما أن يكون علة في
الخارج أيضا بمعنى أنه سبب
فيه كما في قولك زيد متعفن
الاخلاط وكل متعفن
الاخلاط محموم ينتج زيد
محموم فان تعفن الاخلاط
بمعنى خروج الطبائع عن
الاستقامة علة لثبوت الحمى
في الخارج كما هو علة له في
الذهن ويسمى البرهان
حينئذ لميا لافادته اللمية
التي هي العلة وسميت بذلك
لانه يقال في السؤال عنها لم
واما أن لا يكون كذلك كما في
قولك زيد محموم وكل محموم
متعفن الاخلاط ينتج زيد
متعفن الاخلاط فان الحمى
ليست علة لثبوت تعفن
الاخلاط في الخارج بل
الواقع العكس ويسمى
البرهان حينئذ انيا لافادته
انية الحكم أي ثبوته وسمي
بذلك لانه يقال فيه ان كذا
اه باجوري

كونه قاطعا ليس كذلك فالذي هو آلة المغالطة لابد من هذا القيد وهو مباين له وأما من جهة المعنى فبأن
تلتبس قضية كاذبة بقضية صادقة كقولنا الجالس في السفينة يتحرك وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد
ينتج الجالس في السفينة لا يثبت في موضع واحد والنتيجة باطلة من جهة جعل الحركة العرضية التي هي محمول
القضية الاولى كالحركة الذاتية التي هي موضوع الثانية أو من جهة جعل النتيجة احدى المقدمتين بتغييرها
كقولنا هذه نقلة وكل نقلة حركة ينتج هذه حركة وهذه النتيجة احدى المقدمتين ويسمى ذلك مصادرة عن
المطلوب وهو مردود من جهة ان النتيجة ليست مغايرة للمقدمتين فلم يحصل علم زائد عليها أو من جهة الحكم
على الجنس بحكم النوع كقولنا الفرس حيوان وكل حيوان ناطق ينتج أن الفرس ناطق وهو باطل من جهة
الحكم على الحيوان الذي هو جنس بحكم الانسان الذي هو نوع أو من جهة جعل الامر الوهمي الغير القطعي
كالقطعي كقولك في رجل يخبط في البحث وهو بعيد عن الفهم هذا يتكلم بألفاظ العلم وكل من يتكلم بألفاظ
العلم عالم ينتج هذا عالم وبطلان النتيجة من جهة جعل توهم عالميته كالمقطوع بها وأما الخطأ الواقع في القياس
من جهة صورته فبأن لا يكون على هيئة شكل من الاشكال الاربعة كقولنا كل انسان حيوان وكل حجر
جماد وقد تقدم التنبيه على أن هذا تكرار لزيادة الايضاح للمبتدي أو يكون فاقد شرط من شروط الانتاج
المتقدمة للاشكال الاربعة كأن تكون صغرى الشكل الاول المشترط ايجابها سالبة أو تكون كبراه
المشترط كليتها جزئية كقولنا في الاولى لا شيء من الانسان بحجر وكل حجر جسم ينتج لا شيء من الانسان بجسم
وهو باطل لفقد الشرط وهو ايجاب الصغرى وفي الثانية كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ينتج
بعض الانسان فرس وهو باطل لفقد الشرط وهو كلية الكبرى وقس على ذلك فقد أي شرط من شروط
الاشكال الباقية * ثم قال

*(هذا تمام الغرض المقصود * من أمهات المنطق المحمود * قد انتهى بحمد رب الفلق
ما رمته من فن علم المنطق * نظمه العبد الذليل المفتقر * لرحمة المولى العظيم المقتدر
الاخضري عابد الرحمن * المرتجي من ربه المنان * مغفرة تحيط بالذنوب
وتكشف الغطا عن القلوب * وأن يثيبنا بجنة العلى * فانه أكرم من تفضلا)*

أقول الامهات جمع أم وأم كل شيء أصله وتقدم مرادفة الاصل للقاعدة والمحمود الخالص من كلام الفلاسفة
والعقائد المنابذة للشريعة والفلق الصبح ونظمه من النظم وهو الكلام المقفى الموزون قصدا وهذا النظم
من بحر الرجز وأجزاؤه مستفعلن ست مرات والعبد المتصف بالعبودية وهي غاية التذلل والخضوع وليس
للعبد وصف أشرف منها ولهذا قدم موصوفها على غيره ورحمة الله احسانه أو ارادة احسانه فهي من صفات
الافعال على الاول ومن صفات المعاني على الثاني والمرتجي المؤمل والمنان فعال من المن وهو تعداد النعم وهو
محمود من الله مذموم من الخلق والمغفرة الستر ومعنى احاطتها بالذنوب سترها جميعها وكشف الغطاء عن القلوب
عبارة عن زوال الران عنها والثواب جزاء العمل والعمل لاجل الثواب غير مذموم وان كان العمل لذات الله
تعالى تعظيما له أكمل منه وقوله فانه أكرم الخ علة لقوله المرتجي الى هنا أي انما أملت منه هذه الامور لانه
أكرم من تفضل بها وأفعل التفضيل ليس على بابه اذ الكريم حقيقة ليس الا الله سبحانه ولا يخفى ما في طلب
المغفرة أولا وطلب الثواب ثانيا من التخلية والتحلية * ثم قال

*(وكن أخي للمبتدي مسامحا * وكن لاصلاح الفساد ناصحا * وأصلح الفساد بالتأمل
وان بديهة فلا تبدل * اذ قيل كم مزيف صححا * لاجل كون فهمه قبيحا
وقل لمن لم ينتصف لمقصدي * العذر حق واجب للمبتدي * ولبني احدى وعشرين سنه
معذرة مقبولة مستحسنه * لاسيما في عاشر القرون * ذي الجهل والفساد والفتون)*

أقول طلب المصنف مستعطفا من نظر في كتابه أن يسامحه في زلل وقع له فيه وأن ينصح في اصلاحه وأن يتأمل
في ذلك ولا يعجل لان الغالب على المستعجل عدم الاصابة وتزييف الصحيح لقبح فهمه اذ لو كان فهمه حسنا لما

استعجل

(قوله هذا تمام الخ) المتبادر أن اسم الاشارة عائد لما تضمنه كلامه في قوله وبعد فالبرهان الخ من القواعد وعليه فتمام بمعنى متمم وجوز بعض المحققين أنه عائد لما تضمنه كلامه في هذا المتن من المسائل وعليه فتمام بمعنى جميع وفيه بعد لا يخفى وقوله الغرض أي ذي الغرض لان هذا المؤلف ليس غرضا لشيء آخر بل هو ذو غرض بمعنى أنه حامل عليه وذلك الغرض هو الرضا مع القبول كذا قالوا والظاهر أنه لا حاجة لادعاء الحذف لانه لا شك أن ما تضمنه كلامه من القواعد غرض له من التأليف فليتأمل (قوله المقصود) صفة كاشفة لان الغرض لا يكون الا مقصودا اه باجوري

استعجل ثم ان المصنف أمر أن يقال ان ليحاول الصواب أي المقصود من كلامه العذر حق للمبتدي منا كذا ينبغي أن يلتمس له فانه ابن احدى وعشرين سنة ومن هذا سنه معذرته مستحسن قبولها خصوصا وهو في القرن العاشر المشتمل أهله على الجهل والفساد والفتن والقرن مائة سنة وقيل غير ذلك فان قلت قوله وكن لاصلاح الفساد الخ يغني عن قوله وأصلح الفساد فما فائدة ذكره بعد قلت انه لا يغني عنه لان الاول أمر باصلاح الفساد والثاني أمر باصلاحه مع التأمل لا مع السرعة ففاد الاول غير مفاد الثاني * ثم قال

*(وكان في أوائل المحرم * تأليف هذا الرجز المنظم
من سنة احدى وأربعين * من بعد تسعة من المئين
ثم الصلاة والسلام سرمدا * على رسول الله خير من هدى
وآله وصحبه الثقات * السالكين سبل النجاة
ما قطعت شمس النهار أبرجا * وطلع البدر المنير في الدجى)*

أقول أخبر المصنف ان تأليف هذا الرجز كان في أول محرم سنة احدى وأربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وتقدم معنى الصلاة والسلام الامان من النقائص والسرمد الدائم وتقدم معنى الآل والصحب وتقدم وجه تقديم الآل على الصحب وقوله ما قطعت شمس النهار الخ المقصود منه التعميم في جميع الاوقات كما في قوله فيما تقدم ما دام الحجا الخ والابرج جمع برج وهو اسم لجزء من اثني عشر جزأ من الفلك الثامن وهو مقسوم ثلاثين جزءا كل جزء يسمى درجة والشمس تقطع في كل يوم درجة فتقطع الفلك في ثلثمائة وستين يوما وهي عدد السنة الشمسية والبدر اسم للقمر ليلة أربعة عشر يوما من الشهر العربي والدجى جمع دجية وهي الظلمة * وهذا آخر ما أردنا كتابته نسأل من وفقنا له أن ينفع به انه على ذلك قدير وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

*(تم بحمد الله طبع هذا الشرح ويليه شرح العلامة الاخضري)*
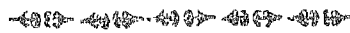
(قوله وكان في أوائل المحرم) أي في الازمنة التي هي أوائل المحرم وانما سمى الشهر المعروف بالمحرم لتحريم القتال فيه في صدر الاسلام وقوله تأليف الخ فاعل كان بناء على أنها تامة كما هو المتبادر ومعنى التأليف ضم شئ الى شئ على وجه فيه ألفة بضم الهمزة ومراده بالرجز المنظوم من بحر الرجز الذي أجزاؤه مستفعلن ست مرات وحاصل المراد بالمنظم تام النظام لا المنظوم والا لم يكن له فائدة بعد قوله هذا الرجز فليتأمل وليراجع (قوله من سنة احدى وأربعين) أي حال كون أوائل المحرم من سنة الخ أو حال كون المحرم من سنة الخ فقوله من سنة الخ حال من الاوائل أو من المحرم وقوله احدى وأربعين بدل أو عطف بيان لكن لا بد أن يراد آخر سني احدى وأربعين حتى يصح ذلك نعم على القول باثبات بدل الكل من البعض لا يحتاج الى ما ذكر اه باجوري

# شرح العلامة الاخضري على السلم في المنطق

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل قلوب العلماء سموات تتجلى فيها شموس المعارف ووسع دوائر أفهامهم فاوجهم قباب المخدرات من عرائس المعاني واللطائف وحباهم بحدائق العقول فتناولوا من ثمراتها فاصبحت آفاق قلوبهم مشرقة بسائر العلوم ففاقوا من عداهم من الورى واستقروا على ذرى المجد وحلوا منابر العز بما سبق لهم في الكتاب المرقوم فتاهوا في رحاب العلم وعرصات الفهم على بساط نتيج العقول متبعين آثار الاصول طلبا لتحقيق المنقول فاصبحوا على بصيرة من الدين وفي أنهج السبل سالكين وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له الرب الكريم الذي تقدس وتعالى عن أن يحاط برفيع مجده وعظيم جلاله وكبريائه وأشهد أن سيدنا ومولانا وحبيبنا وشفيعنا وذخرنا محمدا عبده ورسوله قطب الجمال وتاج الكمال وديوان الشرف وبدر الشرف خاتم رسله وأنبيائه وسيد أصفيائه وأزكى أوليائه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه صلاة أرقى بها مراقي الاخلاص وأنال بها غاية الاختصاص *(أما بعد)* فلما وضعت الارجوزة المسماة بالسلم المرونق في علم المنطق وجاءت بحمد الله جملة كافية ولمقاصده من فنها حاوية تراودني بعض الاخوان من الطلبة أكرمهم الله المرة بعد المرة على أن أضع عليها شرحا مفيدا يبين ما انطوت عليه من المعاني ويشيد ما انقاصر فهمه من المباني فاجبته لذلك طالبا من الله تعالى حسن التوفيق الى مهايع التحقيق وان كنت لست أهلا لذلك ولكني حملني عليه تفاؤلي ولم أضعها من هو أعلى مني بل لامثالي من المبتدئين فالله الله يا أخي في الاعتذار وترك الاعتراض المؤمن يلتمس المعذرة للمؤمن والله الله في الدعاء لي ولوالدي بالمغفرة والرحمة رحمك الله وبالله التوفيق (ص) *(الحمد لله الذي قد أخرجا * نتائج الفكر لارباب الحجا)*

قال المحققون الحمد هو الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته مطلقا سواء كانت من باب الاحسان أو الكمال والشكر هو الثناء بالكلام وغيره على المنعم بسبب انعامه على الشاكر فتبين من هذا أن بينهما عموما وخصوصا من وجه يجتمعان في صورة وينفرد كل قسم بصورة فالحمد أعم سببا وأخص محلا والشكر بالعكس وانما عبرنا بالكلام دون اللسان كما فعل بعض ليشمل الحمد الحامد الاربعة في كون أل في الحمد جنسية أو عهدية اضطراب والاصح انها جنسية واختار بعضهم العهدية ثم تحقيقه يخرجنا بسطه عن الغرض من الايجاز والاختصار ولما كان اسم الجلالة أعظم الاسماء لكونه جامعا للذات والصفات اقترن به الحمد دون غيره من الاسماء وانما افتتحنا هذا الرجز بالحمد اقتداء بالقرآن العظيم وبالنبي صلى الله عليه وسلم اذ كان يفعله في خطبه ولما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أبتر وبعضهم يكتفي بالبسملة عن الحمدلة بناء على ان المراد بالحمد في الحديث معناه باي لفظ كان وبه أجيب عن مالك وغيره من المصنفين كابن الحاجب وفي البيت براعة الاستهلال ومعناها عند أهل البلاغة أن يذكر المؤلف في طالعة كتابه ما يشعر بمقصوده وتسمى بالالماع والمجاز العقل وبالله التوفيق (ص)

*(وحط عنهم من سماء العقل * كل حجاب من سحاب الجهل)*

وحط معطوف على أخرج والضمير في عنهم يعود على أرباب الحجا وسمى العقل سماء مجازا لكونه محلا لطلوع شمس المعارف المنيرة كما أن السماء محل لظهور شمس الاشراق الحسية وسمى الجهل أيضا سحابا مجازا لكونه يحجب العقل عن الادراكات المعنوية كما أن السحاب يحجب الناظر عن مطالعة الشمس الحسية فهذا وجه المشاكلة بينهما فان قلت ان السحاب أمر وجودي والجهل أمر عدمي اذ هو نفي العلم وتشبيه الوجودي بالعدمي غير سديد فلا مشاكلة اذن بينهما قلت سقوط هذا السؤال لا يخفى على كل ذي بال اذ لا نسلم أن الجهل أمر

(قوله الذي قد أخرجا) بالف الاطلاق وقد فسر الشيخ الملوى الاخراج بالاظهار والاحسن أن يفسر بالايجاد لانه أبلغ من الاظهار ولان شان الاظهار أن يكون لموجود قبل وما هنا ليس كذلك وقد للتحقيق ومن المعلوم أن الموصول مع صلته في قوة المشتق فقوله الذي قد أخرجا في قوة المخرج ولم يعبر به مع ورود اطلاقه عليه تعالى خلافا لمن زعم عدم وروده قال تعالى والله مخرج ما كنتم تكتمون لعله لعدم شهرته وعدم ذكره في الاسماء الحسنى المعروفة فان قيل من القواعد أن تعليق الحكم بالمشتق أو ما في قوته يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق فتقتضي العبارة عليه الاخراج للحمد مع أن المتبادر أن المراد بالحمد ما يشمل الحمد القديم وهو غير معلل أجيب بان المعلل في الحقيقة انشاء الثناء لا الثناء كما تقدم وبهذا يجاب أيضا عما يقال يرد على العلية المذكورة أن حمد الحوادث له تعالى ليس لخصوص ذلك بل لكونه الاله الحق المنعم بجميع النعم المتصف بالصفات الجليلة تامل اه باجوري

عدمي بل هو أمر وجودي بدليل أن الانسان أي الروح قبل تحجبه بالحجاب الناشئ عن التراب كان مدركا
لدقائق المعاني وهو الاصل في نفوس الاصفياء واتباعهم عن ذلك وجود الحجب الجسمانية والنفسانية التي على
عدد الاطوار ويدل على ادراكه قبل الحجاب اقراره في الظهور يوم ألست بربكم بالوحدانية لانتفاء الحجاب
الحائل بينه وبين الصواب وذلك أن الارواح من العوالم الملكوتية والابدان من العوالم الملكية فوضع العالم
الروحاني في القالب الجسماني ليتم الوعد الرباني فصارت أطوار البدن حجب الروح فنسيت ما أدركته بسبب تلك
الحجب فوطئت بعد الظهور وجحدت ما أقرت به في الظهور وتبين من هذا أن الجهل أمر وجودي وهو الناشئ عن
الحجاب الحائل بين الروح والمعاني الدقيقة حتى صارت لا تدركها الا بالتفكر وخرق الحجب العادية لمن وفقه الله
تعالى وبه أستعين (ص) *(حتى بدت لهم شموس المعرفه * رأوا مخدراتها منكشفه)*

هذا البيت من تمام ما قبله بين فيه ثمرة رفع الحجاب عن قلوب أولي الالباب والمعنى حط عنهم ذلك حتى انتهى بهم
الامر الى أن ظهرت لهم شموس من الافهام والمعارف فنظروا مخدرات عرائس المعاني واللطائف وقولنا رأوا
مخدراتها على حذف مضاف أي رأوا مخدرات عرائس المعرفة منكشفة وهذا النوع من المجاز الذي يعرف
بلزوم تقييده كجناح الذل وخدر الستر قال امرؤ القيس

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلي

والضمير في قوله رأوا عائد أيضا لارباب الحجا وهذا البيت نظير قولنا في الارجوزة الموسومة بالزهرة السنية

فاصبحت شمس القلوب مشرقه * وبجلال ربها محققه (ص)

*(نحمده جل على الانعام * بنعمة الايمان والاسلام)*

عبر بالمضارع في نحمده دون الماضي اشعارا منه بدوام الحمد واستمراره اذ هو مشعر بالثبوت والماضي
بالانقطاع وقوله على الانعام متعلق بنحمده وجل بمعنى عظم والجملة معترضة ولا شك أن من أجل النعم التي
يجب أن نحمده عليها تبارك وتعالى نعمة الايمان والاسلام اذ هي محل الفائدة ونجاة العائدة نسأله سبحانه أن
يختم لنا بأكمل حالات الايمان والاسلام وبالله التوفيق (ص)

*(من خصنا بخير من قد أرسلا * وخير من حاز المقامات العلا)*

هذا اقرار بنعمة أخرى من أعظم النعم التي يجب علينا أن نحمد الله تعالى عليها وهي أن جعلنا من أمة سيد
أهل السموات والارض رئيس الاشراف وسلطان الوقف صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا لانه خيرة المرسلين
وأمته خير الامم قال الله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس الآية وقال وكذلك جعلناكم أمة وسطا الآية
ومن في قولنا من خصنا موصولة خبر مبتدأ محذوف أي هو الذي خصنا ثم فسره صلى الله عليه وسلم باسمه الاعظم
بقوله (ص) *(محمد سيد كل متقي * العربي الهاشمي المصطفى)*

محمد بدل من لفظ خير في البيت المتقدم وسيد نعته والمتقي المتبع والمراد به المرسلون ولا شك أنه صلى الله عليه
وسلم أشرف المرسلين لقوله صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر وقوله أنا العاقب وتقديم العربي في البيت
على الهاشمي من حسن الترتيب العقلي لان بني هاشم نوع من العرب وتقديم الجنس على نوعه أولى ثم قال
المصطفى أي من بني هاشم اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى
قريشا من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم فانا خيار من خيار من خيار وبالله
التوفيق (ص) *(صلى عليه الله ما دام الحجا * يخوض من بحر المعاني لججا)*

لما ذكرنا اسمه صلى الله عليه وسلم في البيت المتقدم وجب أن نصلي عليه لان من ذكره أو ذكر بين يديه ولم
يصل عليه بخيل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة على كل مسلم مرة في عمره وتتأكد بعد ذلك مؤكدة
قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقال صلى الله
عليه وسلم أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم علي صلاة وقال صلى الله عليه وسلم صلوا علي فان صلاتكم تبلغني
حيث كنتم وقال عليه الصلاة والسلام الصلاة علي نور يوم القيامة ونور في القلب ونور في القبر ونور على الصراط

(قوله حتى بدت الخ) أشار المصنف في شرحه الى أن حتى هنا تفريعية على قوله حط الخ وجعلها الشيخ الملوي غائية وهو يقتضي أن ما دخلت عليه غاية له وهو الحط تدريجي بمعنى أنه يحصل شيئا فشيئا وهو كذلك كما أشار له ابن يعقوب وان كان قد يتوهم خلافه فان قيل القاعدة أن الغاية بعد حتى داخلة في المغيا فيقتضي جعلها غائية أن الحط موجود وقت بدو شموس المعرفة لهم وليس كذلك أجيب بأن محل الدخول اذا لم تقم قرينة على عدمه كما هنا وأن حتى هنا بمعنى الى كما أشار له الشيخ الملوي حيث فسرها بها وقاعدة أن الغاية بعدها لا تدخل في المغيا بخلاف حتى ولذا قال بعضهم

وفي دخول الغاية الاصح لا
تدخل مع الى وحتى دخلا

(قوله لهم) أي لارباب الحجا اه باجوري

وقال صلى الله عليه وسلم ان من أفضل ايامكم يوم الجمعة فاكثروا على من الصلاة فيه والاحاديث في فضلها جمة لا تحصر وخصائصها لا تنضبط فمن ذلك قضاء الحاجات وكشف الكرب المعضلات ونزول الرحمة في جميع الاوقات واتفق العلماء على أن جميع الاعمال منها مقبول ومردود الا الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فانها مقطوع بقبولها اكراما له عليه الصلاة والسلام وورد أن كل دعاء مفتتح ومختتم بها لا يرد وناهيك بهذا شرفا وكفى به تفضيلا والصلاة من الله تعالى زيادة تشريف واكرام ورفع درجة وانعام ومن الملائكة تسبيح ومنا دعاء وما من قوله ما دام الحجا مصدرية ظرفية أي مدة دوام الحجا يغوص بحرا من بحر المعاني والبحر جمع لجة وهي البركة وفي هذا تنبيه على انه لا يحتوي على جميع المعاني الا الله تعالى كما قال تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء الآية وقال وفوق كل ذي علم عليم وقال تعالى وقل رب زدني علما وهذا البيت من تمام البراعة المذكورة في أول بيت وبالله تعالى التوفيق (ص)

*(وآله وصحبه ذوي الهدى * من شبهوا بانجم في الاهتدا)*

ورد في الحديث انهم قالوا أما السلام عليك فقد عرفناه فكيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد فلذلك وجب علينا أن نصلي عليه وعلى آله كما أمرنا واختلف في معنى الآل فقيل هم أهل بيته وعترته وقيل بنو هاشم وقيل بنو عبد المطلب واختلف في اضافته الى الضمير فمنعها الكسائي والنحاس وأجازها الجمهور وزعم الزبيدي ان اضافته الى الضمير من لحن العامة قال المرادي والصحيح انها من كلام العرب واختلف في الصلاة على غيره عليه الصلاة والسلام على أقوال ثالثها لا تصح تجوز بالتبعية وأما صحبه فهم كل من اجتمع معه مؤمنا به وعبارة من اجتمع أولى من عبارة من رأى ليدخل مثل ابن أم مكتوم ولفظ الصحب اسم جمع لصاحب وقولنا من شبهوا بانجم في الاهتدا اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم أصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وفي البيت العطف على ضمير الخفض من غير اعادة حرف الجر وهو ممنوع عند جمهور البصريين وأجازه الكوفيون والشلوبين والاخفش وهو الصحيح عند المحققين كابن مالك أما دليله عندهم نثرا فقراءة حمزة تساءلون به والارحام بخفض الارحام وقولهم ما فيها غيره وفرسه بخفض فرسه وأما نظما فما أنشده سيبويه

فاليوم قد صرت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والايام من عجب (ص)

*(وبعد فالمنطق للجنان * نسبته كالنحو للسان

فيعصم الافكار عن غي الخطا * وعن دقيق الفهم يكشف الغطا)*

في هذين البيتين اشارة الى تعريف المنطق وثمرته وفيه خلاف فمن قال انه آلة عرفه بانه قال المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا في الفكر فقولهم مراعاتها تنبيه على ان المنطق نفسه لا يعصم الفكر بل يقيد المراعاة فقد يخطئ المنطقي لذهوله عن المراعاة كما ان النحوي قد يلحن لذهوله أيضا ومن قال انه علم قال المنطق علم يعرف به كيفية الانتقال من أمور حاصلة في الذهن لامور مستحصلة فيه وهذا الخلاف حكاه في المطالب وهو لفظي وبالله سبحانه وتعالى التوفيق (ص)

*(فهاك من أصوله قواعدا * تجمع من فنونه فوائدا

سميته بالسلم المرونق * يرقى به سماء علم المنطق)*

هاك بمعنى خذ والقاعدة ما يبنى عليه الشئ والفنون الفروع والضمير في سميته عائد على التأليف المفهوم من السياق والسلم المعراج وهو في الحس ماله أدراج ليتوصل به الى سطح وشبهه قال تعالى أو سلما في السماء وهو في المعاني كل ما يتوصل به من قريب الى بعيد وهو المراد هنا على انه حقيقة في الحس مجاز في المعاني ووجه العلاقة هنا ان هذا التأليف لصغر حجمه وقربه وسهولة فهمه بالنسبة الى غيره من مصنفات المنطق الصعبة المطولة بمثابة السلم الذي يرقى به من أرض الى سماء لانه يعين على فهمها والدخول في علمها فاضيفت هذا

التأليف

(قوله في الاهتدا) هذا بيان للجامع بين المشبه والمشبه به وقد يقال كان مقتضى الظاهر أن يقول في الهداية لانها وصف كل من المشبه والمشبه به فتكون هي الجامع بينهما بخلاف الاهتداء فانه وصف للمهتدي بكل منهما كما لا يخفى وقد يجاب بما أشار له شيخ الملوي من أن المراد من الاهتداء كون كل منهما يهتدى به فهو مصدر المبني للمفعول ولا شك أنه صفة لكل منهما لا يقال الاهتداء بالصحابة أقوى من الاهتداء بالنجوم لان الاول ينجي من الهلاك الاخروي بل ومن الدنيوي بخلاف الثاني فكيف تشبه الصحابة بالنجوم فيه مع أن القاعدة أن وجه الشبه يكون أقوى في المشبه به لانا نقول التشبيه انما هو باعتبار الحس والمألوف ولا يخفى أن الاهتداء في المشبه به أقوى بهذا الاعتبار وهذا لا ينافي أنه أقوى في المشبه باعتبار آخر وليتأمل اه باجوري

التأليف من المنطق فكيف جعلته سلما للمنطق لان جزء الشيء لا يكون سلما له قلت المراد ان هذا الكتاب سلم لغيره من كتب المنطق كما مر وأيضا فان المنطق منه سهل ومنه صعب فالمعاني السهلة سلم للصعبة فلا اعتراض والمرونق المزين قال الشاعر فهذا عليه رونق الخط وحده * وهذا عليه رونق الخط والالف ص

*(والله أرجو أن يكون خالصا * لوجهه الكريم ليس قالصا
وأن يكون نافعا للمبتدي * به الى المطولات يهتدي)*

اسم الجلالة منصوب على التعظيم بأرجو والقالص الناقص ولما كان هذا الكتاب سببا الى المطولات وسلما يرقى به من هذا الفن درجات وبابا يدخل به من هذا الفن على المخدرات قلت في آخر البيت الثاني به الى المطولات يهتدي ولا شك ان من حفظه وفهمه يكون له سببا في الدخول في هذا الفن ويضمن له حل مهماته ويعينه على فهم مطولاته وبالله التوفيق (ص)

*(فصل في جواز الاشتغال به)*

*(والخلف في جواز الاشتغال * به على ثلاثة أقوال
فابن الصلاح والنواوي حرما * وقال قوم ينبغي أن يعلما
والقولة المشهورة الصحيحه * جوازه لكامل القريحه
ممارس السنة والكتاب * ليهتدي به الى الصواب)*

هذا الفصل موضوع لذكر الخلاف المذكور في جواز الاشتغال بعلم المنطق ليكون المبتدي على بصيرة من مقصوده وقد اختلف فيه على ثلاثة أقوال كما ذكر فمنعه النووي وابن الصلاح واستحبه الغزالي ومن تبعه قائلا من لا يعرفه فلا يوثق بعلمه والمختار والصحيح جوازه لذكي القريحة صحيح الذهن سليم الطبع ممارس الكتاب والسنة لا يؤول به الى اتباع بعض الطرق الوهمية فيفسد المقدمات والاقيسة النظرية فتزل قدمه في بعض الدركات السفلية ومنعطفات المعتزلة والقدرية وغيرهم من الطوائف البدعية تفاضوا في ذلك حتى بدلوا وغيروا في السنة الشرعية والملة المحمدية فباؤا بضلالة جلية وجهالة غبية اللهم وفقنا لاتباع النبيين وتوفنا مسلمين لا مبدلين ولا مغيرين يارب العالمين وبالله التوفيق (ص)

*(أنواع العلم الحادث)*

*(ادراك مفرد تصورا علم * ودرك نسبة بتصديق وسم
وقدم الاول عند الوضع * لانه مقدم بالطبع)*

وصف العلم بالحادث اخراجا للعلم القديم اذ لا يوصف بضرورة ولا نظر والادراك وصول النفس للمعنى بتمامه من نسبة أو غيرها وهو قسمان ادراك مفرد وادراك نسبة فالاول يسمى تصورا وهو حصول صورة الشيء في الذهن كادراكنا معنى العالم أو الحدوث والثاني يسمى تصديقا وفيه خلاف فمذهب الامام ان التصديق ادراك الماهية مع الحكم عليها بالنفي أو الاثبات ومذهب الحكماء أنه مجرد ادراك النسبة خاصة والتصورات الثلاثة عندهم شروط وهذا معنى قولهم التصديق بسيط على مذهب الحكماء ومركب على مذهب الامام فمذهب الحكماء ان التصديق من قولك العالم حادث مجرد ادراك نسبة الحدوث الى العالم ومذهب الامام انه المجموع من ادراك وقوع النسبة وتصور العالم والحدوث والنسبة ثم التصديق جازم وغير جازم فالاول ان لم يقبل التغير فعلم كالحكم بان الجبل حجر والانسان متحرك وان قبل فاعتقاد اما صحيح ان طابق كتوحيد المقلدين من المسلمين واما فاسد ان لم يطابق كاعتقاد المعتزلة منع الرؤية والفلاسفة قدم العالم وغير الجازم ما قارنه احتمال اما ظن ان ترجح على مقابله أو وهم وهو مقابله أو شك ان تساويا *(تنبيه)* قال امام الحرمين لا يعرف العلم بالحقيقة لتعذره بل بالقسمة والمثال وقال الرازي هو ضروري يستحيل أن يكون غيره كاشفا له واختير انه معرفة المعلوم فيشمل الموجود والمعدوم قيل ولا يضر الاشتقاق هنا حتى يلزم الدور انتهى قوله وقدم الاول عند الوضع البيت هذا من الترتيب العقلي يعني انه يجب تقديم التصور على التصديق وضعا كما أنه مقدم عليه طبعا لان كل تصديق لا بد معه من تصور اذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره فان قلت ما ذكرته من منع تقديم التصديق على التصور قد فعله ابن الحاجب في تأليفه الفرعي والشيخ ابن أبي زيد وغيرهما قلت أجابوا عن ذلك بأجوبة منها ان المطلوب انما هو مطلق الشعور لا تحصيل كل الماهية وذلك يحصل بالحكم ومنها ان المطلوب

(قوله وقال قوم) هم الغزالي ومن تبعه كما يعلم من شرح المصنف وقوله ينبغي أن يعلما طرق فيه الشيخ الملوي احتمالي الوجوب والندب حيث قال وقوله ينبغي يحتمل أن يكون بمعنى يجب كفاية ويحتمل أن يكون بمعنى يستحب اهـ لكن المصنف جزم بحمله على الاستحباب حيث قال واستحبه الغزالي ومن تبعه وفي كلام بعضهم أن لفظة ينبغي حقيقة في الاستحباب مجاز في الوجوب وأيضا في كلام ابن يعقوب أن الغزالي لم يجعله من فروض الكفاية وأما ما قاله من أن من لا معرفة له بعلم المنطق لا يوثق بعلمه فمحمول على أن المراد أنه لا يوثق بعلمه الوثوق التام وهو محمول أيضا على من لم يستغن عنه بجودة الذهن وصحة الطبع كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب وما روي من أنه رجع الى تحريمه فلم يثبت اهـ ملخصا من كلام بعض المحققين اهـ باجوري

التصوّر الذهني وقد حصل وبالله التوفيق (ص)

*(والنظري ما احتاج للتأمل * وعكسه هو الضروري الجلي)*

أعني ان العلم الحادث قسمان ضروري ونظري فالضروري ما يدرك بديهة بلا تأمل كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين والنار محرقة والنظري ما يحصل بالنظر والاستدلال كالعلم بأن الواحد عشر عشر المائة وبأن العالم حادث (تنبيه) في العلوم مذاهب ثالثها ان بعضها ضروري وبعضها كسبي وفصل في المطالع بين التصور فجعله ضروريا وبين التصديق فجوّز فيه الامرين والنظر ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي الى استعلام ما ليس بمعلوم والياء في قوله والنظري للنسبة وسكنت للضرورة وبالله تعالى التوفيق (ص)

*(وما به الى تصوّر وصل * يدعى بقول شارح فلتبتهل
وما لتصديق به توصلا * بحجة يعرف عند العقلا)*

اعلم ان الموصل الى التصوّرات يدعى بالقول الشارح كالحد والرسم والمثل وسيأتي بيانه في فصل المعرفات ان شاء الله تعالى والموصل الى التصديقات يسمى حجة كالقياس والاستقراء والتمثيل وسيأتي أيضا في محله ان شاء الله تعالى وما في البيتين موصولة عائدها الضمير المجرور بالباء وبه في البيت الاول يتعلق بوصل وفي الثاني بتوصلا وهو بضم التاء والواو وكسر الصاد مبني للمفعول وبالله التوفيق (ص)

*(أنواع الدلالة الوضعية)*

*(دلالة اللفظ على ما وافقه * يدعونها دلالة المطابقه * وجزئه تضمنا وما لزم * فهو التزام ان بعقل التزم)*

هذا الفصل موضوع لذكر أنواع الدلالة الوضعية وهي التي يكون للوضع فيها مدخل وهي ثلاثة لأن اللفظ اما أن يدل على جميع المعنى الموضوع له فدلالة المطابقة لمطابقة الدال على المدلول أو على جزء معناه فدلالة التضمن سميت بذلك لتضمن المعنى لجزء المدلول أو على لازم معناه الذهني لزم مع ذلك في الخارج أم لا فدلالة الالتزام لاستلزام المعنى للمدلول فالاول كدلالة الانسان على الحيوان الناطق اذ هو موضوع لذلك المعنى والثاني كدلالة الانسان على الحيوان والثالث كدلالة الانسان على قابل العلم وهذا لازم ذهنا وخارجا ولا يشترط فيها اللزوم الخارجي لحصول الفهم بدونه كدلالة العمى على البصر وهذا لازم له في الذهن أي مهما ذكر ذكر معه فهو مناف له في الخارج ودلالة المطابقة نقلية اتفاقا وفي الاخريين أقوال ثالثها الالتزامية عقلية والتضمنية نقلية والتضمن والاستلزام يستلزمان المطابقة دون العكس خلافا للامام وقولنا دلالة اللفظ البيت أي دلالة اللفظ على المعنى الذي وافقه لكونه موضوعا له تدعى دلالة المطابقة في اصطلاحهم. وقولنا وجزئه تضمنا مجرور معطوف على ما وافقه أي دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له تسمى تضمنا وقولنا وما لزم معطوف أيضا أي ودلالة اللفظ على ما لزم معناه تسمى التزاما وقولنا ان بعقل التزم أي يشترط في الدلالة الالتزامية أن يكون اللزوم ذهنا سواء لزم مع ذلك في الخارج كالاول بعد الزوجية أو عقلا خاصة كما في الضدين أما اذا كان اللزوم خارجيا فقط كالسواد للغراب فليس بدلالة الالتزام وترتيب هذه الدلالات في القوة بحسب ترتيبها في البداءة فالاول أقواها وهلم جرا (ص) *(فصل في مباحث الالفاظ)*

*(مستعمل الالفاظ حيث يوجد * اما مركب واما مفرد * فأول ما دل جزؤه على
جزء معناه بعكس ما تلا * وهو على قسمين أعني المفردا * كلي او جزئي حيث وجدا
فمفهم اشتراك الكلي * كأسد وعكسه الجزئي
وأولا للذات ان فيها اندرج * فانسبه أو لعارض اذا خرج)*

هذا الفصل في مباحث الالفاظ اعلم ان اللفظ قسمان مهمل كأسماء حروف الهجاء ومستعمل وهو قسمان مركب وهو ما دل جزؤه على جزء معناه وهو تقييدي نحو الحيوان الناطق وهو المفيد فيما اكتساب التصور فهو في قوة المفرد وخبري في نحو زيد قائم ومفرد وهو عكس المركب أي ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد وقام وهل وهي أقسام المفرد الثلاثة لانه اما ان لا يستقل بالمفهومية فالحرف والاداة أو الافادة دل على زمان

(قوله ما احتاج) أي ادراك احتاج سواء كان ذلك الادراك تصورا أو تصديقا كما علمت وقوله للتأمل أي للفكر والنظر لكن لا بالمعنى الاصطلاحي الذي هو خصوص ترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصوري أو تصديقي والا كان تعريف النظري غير جامع وتعريف الضروري غير مانع لعدم شمول الاول لما احتاج الى الاستقراء الذي هو تتبع أفراد المحكوم عليه كما في قولهم كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ ولما احتاج الى التمثيل الذي هو القياس الاصولي كما في قول الامام الشافعي رضي الله عنه النبيذ حرام كالخمر ومع شمول الثاني لذلك ولهذا قال الشيخ الملوي يجب أن يعنوا بالنظر في هذا المقام ما هو أعم من القياس ولواحقه أي بأن يريدوا به ما يوصل الى المجهول من تعريف أو قياس أو استقراء أو تمثيل لا ما يخص التعريف والقياس كما قد يتوهم من التعبير بالنظري فان المتبادر أنه منسوب للنظر الاصطلاحي فقط وليس كذلك بل هو منسوب للنظر بمعنى أعم من الاصطلاحي وما ألحق ببعض أنواعه من الاستقراء والتمثيل فليتأمل اهـ باجوري

معـينٍ فالفعل والافالاسم ثم المفرد اما كلى أو جزئى فالكلى هو الذى لايمنع نفس تصور معناه من وقوع
الشركة فيه سواء استحال وجوده فى الخارج كاجتماع الضدين أو أمكن ولم يوجد كبحر من زئبق وجبل من
ياقوت أو وجد منه واحد مع امكان غيره كالشمس أو استحالته كالاله أو كان كثيرا متناهيا كالانسان أو غير
متناه كالعدد والجزئى ما يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه ويسمى الحقيقى كزيد فان ذاته
يستحيل جعلها لغيره ثم الكلى ان كان مندرجا فى حقيقة جزئياته سمى ذاتيا كالحيوان بالنسبة لزيد وعمرو
مثلا اذ هو جزء حقيقتها وان لم يندرج بل كان خارجا عن الحقيقة سمى عرضيا كالكاتب مثلا فانه ليس داخلا
فى حقيقة زيد وعمرو وأما ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمى ذاتيا ولا عرضيا بل واسطة ونوعا كالانسان
فانه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس وفصل وهى الحيوانية والناطقية وقولنا مستعمل الالفاظ البيت
احترازا من المهمل وأول فى البيت الثانى مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعه فى معرض التفصيل وقولنا
جزء معناه وهو بضم الزاى لغة فى الجزء وبها قرئ قوله تعالى ثم اجعل على كل جبل منهن جزأ وهى سبعية
وقولنا بعكس ما تلا عائد ما محذوف لانه متصل منصوب بفعل وتلا أى تبع وجزئى فى البيت الثالث محذوف
التنوين للضرورة وقولنا فى البيت الرابع فمفهم اشتراك خبر مقدم على الكلى وقولنا وعكسه الجزئى كذلك
ويحتمل العكس والاسد مثال للكثير المتناهى وقولنا وأولا للذات البيت أولا منصوب على الاشتغال وهو
الارجح لكونه قبل فعل ذى طلب والمعنى أنسب الاول وهو الكلى للذات ان اندرج فيها وللعرض ان لم
يندرج فيها بل خرج وبالله التوفيق (ص)

*(والكليات خمسة دون انتقاص * جنس وفصل عرض نوع وخاص
وأول ثلاثة بلا شطط * جنس قريب أو بعيد أو وسط )*

أعنى أن الكلى على خمسة أقسام جنس وفصل وعرض ونوع وخاصة لانه اما أن يكون تمام ماتحته من
الجزئيات أو مندرجا فيها أو خارجا عنها فالاول النوع وهو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فى جواب ما هو
والثانى الجنس ان كان مقولا على كثيرين مختلفين بالحقيقة فى جواب ما هو فى حال الشركة والفصل ان كان
مقولا على كثيرين متفقين بالحقيقة والثالث ان كان مقولا على كثيرين متفقين بالحقيقة فى جواب أى شئ
هو فى ذاته فالخاصة وان كان مقولا على كثيرين مختلفين بالحقيقة فالعرض العام فمثال الجنس الحيوان
للانسان والفصل كالناطق والنوع كالانسان بالنسبة الى الحيوان والخاصة كالضاحك والعرض العام
كالمتحرك وهو ثلاثة أقسام لازم كالتنفس والتحرك للانسان وسريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل
وبطىء كالشيب والشباب ثم الجنس على ثلاثة أقسام بعيد لا جنس فوقه كالجوهر ويسمى الجنس العالى
وجنس الاجناس وقريب لا جنس تحته وهو الاسفل والاخير كالحيوان للانسان ومتوسط وهو ما بينهما
كالجسم وقولنا والكليات البيت أى والكليات خمسة بلا نقص ولا زيادة بدليل الحصر المتقدم وجنس وما
بعده خبر مبتدا محذوف أى وهو جنس الى آخره وحذف لفظ العام الذى هو نعت لعرض للعلم به وحذفت
تاء الخاصة للترخيم وان لم تكن منادى لان الاسم يصلح للنداء فرخمت للضرورة كقول امرئ القيس

لنعم الفتى يعشو الى ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

وأول فى البيت الثانى مبتدأ نكرة والمسوغ التفصيل ولاق قوله بلا شطط زحلة تعين جعلها والشطط الزيادة
كما فى حديث لها مهر مثلها لاوكس ولا شطط أى لانقص ولا زيادة أو للتقسيم وبالله التوفيق

*(فصل فى نسبة الالفاظ للمعانى)*

*(ونسبة الالفاظ للمعانى * خمسة أقسام بلا نقصان
تواطؤ تشاكك تخالف * والاشتراك عكسه الترادف)*

اعلم ان نسبة الكلى الى معناه خمسة أقسام وهى التواطؤ والتشاكك والتخالف والاشتراك والترادف لانه
اما أن تستوى أفراده فيه كالانسان بالنسبة الى أفراده فتواطئ لتوافق أفراده معناه فيه واما أن يكون بعض

(قوله والكليات) بتخفيف
الياء للوزن وقوله خمسة
دون انتقاص أى ودون
زيادة ففى كلام المصنف
اكتفاء على حد قوله تعالى
سرابيل تقيكم الحر أى
والبرد ووجه انحصار
الكليات فى الخمسة أن
الكلى اما جزء من الماهية
وهو الجنس والفصل واما
تمامها وهو النوع وأما
خارج عنها وهو الخاصة
والعرض العام * واعلم
أنه قد استعمل بعض
المولدين فى الرجز زيادة
حرف ساكن آخر الشطر
الاول وآخر الشطر الثانى
كما هنا لكن العروضيون لم
يذكروه بل ظاهر كلامهم
منعه وعلى تسليم أنه يسمى
تذييلا فالتذييل الجائز
خاص بمجزوء البسيط والكامل
والمتدارك بناء على طريقة
من أثبته وكان من استعمله
تسامح لشبه مستفعلان آخر
مشطور الرجز بمستفعلان
آخر مجزوء وما ذكر اه
باجورى

معانيه أولى به من البعض كالبياض فان معناه فى الثلج أولى منه فى العاج واما أن يكون بعض معانيه أقدم من البعض كالوجود فان معناه فى الواجب قبله فى الممكن فمشكك لتشكيكه الناظر فى أنه متواطئ نظرا الى اشتراك جهة الافراد فى أصل المعنى أو غيره متواطئ نظرا الى جهة الاختلاف واما أن يتعدد اللفظ والمعنى كالانسان والفرس فتباين أى أحد اللفظين مباين للآخر لتباين معناهما واما أن يتحد المعنى دون اللفظ كالانسان والبشر فترادف لترادفهما أى لتواليهما على معنى واحد واما أن يتحد اللفظ دون المعنى كالعين فمشترك لاشتراك المعنى فيه (ص)

*(واللفظ اما طلب أو خبر * وأول ثلاثة ستذكر
أمر مع استعلا وعكسه دعا * وفى التساوى فالتماس وقعا)*

اعنى أن اللفظ المركب قسمان طلب وخبر والطلب ان كان فعلا كان مع الاستعلاء أمرا ومع الخضوع دعاء ومع التساوى التماسا والا فان لم يحتمل صدقا ولا كذبا كان تنبيها وكل ذلك انشاء ولا كلام للمناطقة فى الانشاء لان الصدق والكذب لا يعرضان له ومدارهم عليهما والخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته وسيأتى ان شاء الله تعالى

*(فصل فى الكل والكلية والجزء والجزئية)*

*(الكل حكمنا على المجموع * ككل ذاك ليس ذا وقوع * وحيثما لكل فرد حكما
فانه كلية قد علما * والحكم للبعض هو الجزئية * والجزء معرفته جلية)*

قد تقدم بيان الكلى والجزئى وتكلم هنا على اصطلاحهم فى الكل والكلية والجزء والجزئية فالكل هو الحكم على المجموع كقولنا كل بنى تميم يحملون الصخرة وكقوله تعالى ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية والكلية هى الحكم على كل فرد ككل بنى تميم يأكل الرغيف والجزئية هى الحكم على بعض الافراد والجزء ما تركب منه ومن غيره كل وقولنا ككل ذاك ليس ذا وقوع اشارة الى ما وقع فى حديث ذى اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله قال كل ذلك لم يقع أى مجموعه والا فبعضه وقع وروى أن الراوى قال بل بعضه وقع واللام فى قولنا لكل فرد بمعنى على أى وحيثما حكمنا على كل فرد فذلك الكلية واللام فى البعض كذلك أيضا وفى البيت الاول نقل الحديث بالمعنى والجمهور على جوازه للعارف وقال الماوردى ان نسى اللفظ جاز والا فلا وقيل بجوازه بلفظ مرادف وقيل بجوازه ان كان موجبه علما وقيل بالمنع مطلقا والله الهادى للصواب

*(فصل فى المعرفات)*

لما فرغ من الكلام على مبادى التصورات وما يتعلق بها شرع الآن يتكلم على مقاصد التصورات ولما كان التصديق مسبوقا بالتصور طبعا بدأ بمبادى التصورات ومقاصدها وفيها وسيأتى الكلام على التصديقات ان شاء الله تعالى واعلم أن مدار هذا الفن على العلم اذ العلم تصور أو تصديق معه تصور ولا يتوصل الى التصور الا بالقول الشارح وهو الحدود كما أنه لا يتوصل الى التصديق الا بالحجة وهى البراهين ثم ان للحدود والبراهين لها صورة ومادة وغاية فمادتها معرفة الكليات الخمس وما يتعلق بها وتقدم الكلام عليها وغايتها معرفة المحدود وها نحن نتكلم على صورته وكيفية تركيبه فى هذا الفصل وذكر الغزالى فى المستصفى قولين هل الحد عين المحدود أو غيره فمن قال بالاول جعله القرافى لفظيا قائلا هو غيره ان أريد به اللفظ وعينه ان أريد به المعنى والمعرف للشئ هو الذى يلزم من تصوره تصوره أو امتيازه عن غيره قال ولا يجوز أن يكون نفس الماهية لان المعرف موجود قبل المعرف والشئ لا يعلم قبل نفسه ولا أعم لقصوره على افادة التعريف ولا أخص لكونه أخفى فهو مساويه فى العموم والخصوص انتهى كلام القرافى (ص)

*(معرف على ثلاثة قسم * حد ورسمى ولفظى علم * فالحد بالجنس وفصل وقعا
والرسم بالجنس وخاصة معا * وناقص الحد بفصل أو معا * جنس بعيد لا قريب وقعا
وناقص الرسم بخاصة فقط * أو مع جنس أبعد قد ارتبط
وما بلفظى لديهم شهرا * تبديل لفظ برديف أشهرا)*

(قوله واللفظ) أى المعهود وهو المستعمل وقوله اما طلب أو خبر أى أو تنبيه والاول ما دل على الطلب النفسى والثانى ما احتمل الصدق والكذب والثالث ما دل على تمن أو ترج أو نحو ذلك ولا يرد على الاول قولك لمن معه ماء أنا عطشان ونحو ذلك لان دلالته على الطلب ليست بذاته بل بقرينة المقام (قوله وأول ثلاثة الخ) لا يخفى أن الاول فى كلامه هو الطلب وهو يشمل طلب الفعل كاضرب وطلب الترك كلا تضرب وظاهر سياق المصنف أن هذا التقسيم جار فى كل منهما لكن قد يمنع من ذلك قوله أمر مع استعلا لانه لا يظهر الا فى طلب الفعل اذ طلب الترك لا يسمى أمرا الا أن يقال انه مبنى على أن طلب الترك طلب فعل الضد اه باجورى

اعلم أن المعرف على ثلاثة أقسام حقيقي ورسمي ولفظي فالحقيقي قسمان تام وناقص فالتام ذكر الجنس القريب والفصل كالحيوان الناطق للإنسان والناقص ذكر الفصل فقط أو مع جنس بعيد ويسمى هذا النوع حقيقيا لأنه مشتمل على الأوصاف الذاتية التي تركبت منها الحقيقة فتنسب للحقيقة لهذا المعنى والرسمي قسمان تام وناقص فالتام ذكر الجنس القريب والخاصة كالحيوان الضاحك للإنسان والناقص ذكر الخاصة وحدها أو مع جنس بعيد كالضاحك بالقابلية لا بالفعل والخاصة معنى كلي يلزم الشيء ولا يوجد في غيره وهي خارجية بخلاف الفصل والجنس فإنهما ذاتيان كما تقدم ويعرف ذلك بوضع اللغة وفرض العقل واللفظي تبديل لفظ بلفظ مرادف له أشهر منه عند السامع كالقمح للبر والتقييد بالسامع زاده العراقي لعروض انعكاس الشهرة في اللغة * (تنبيه) * الحد لغة المنع والرسم العلامة ومنه قول جميل بن معمر

رسم دار وقفت في طلله * كدت أقضي الحياة من جلله

أي علامة أو آثارها من رماد ونحوه وسمي الحد التام تاما لكونه بالذاتيات والناقص منه أي من الحد ما كان ببعض الأجزاء وسمي ناقصا لنقص بعضها فالتام هو الكاشف للحقيقة كلها والرسم إنما هو باللوازم الخارجية وسمي بذلك لكونه علامة على الحقيقة لا كاشفا لها وفي هذا المحل كلام وبحث يطول تتبعه فليطالع في محله من المطولات وقولنا معرف في البيت الأول مبتدأ وحذفت منه أل للضرورة وقولنا ناقص الحد وناقص الرسم دال على أن المراد في البيت الثاني الحد التام والرسم التام وهذا من الحذف من الأوائل لدلالة الأواخر وهو واقع في العربية كعكسه وأزلنا تضعيف الصاد من الخاصة للضرورة كقول ابن البناء * مهما ترق في مادة الموضوع * بتخفيف دال المادة للضرورة وقولنا مع جنس أبعد صرف أبعد للضرورة وقولنا تبط معناه اقترن وقولنا وما باللفظي البيت ما موصولة مبتدأ أصلها أشهر وفصل بين الصلة والموصول بالظرف والمجرور لأن العرب توسعت في الظروف والمجرورات ما لم تتوسع في غيرها والخبر تبديل الخ ورديف صفة لموصوف محذوف أي بلفظ رديف وأشهر صفة لرديف وحذف للفظ منه للعلم به وتقدير البيت المعرف الذي اشتهر في اصطلاحهم باللفظي هو تبديل لفظ بلفظ مرادف له أشهر منه * (تنبيه) * ما ذكرنا من التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها مبني على القول بجواز التعريف بالمفرد وقال الزركشي والأصح خلافه ولذلك عدوا التعريف من الأقوال المؤلفة * (فائدة) * قيل أربعة لا يقام عليها برهان ولا تطالب بدليل وهي الحدود والعوائد والإجماع والاعتقادات الكائنة في النفس فلا يقال ما الدليل على صحتها في نفس الأمر ولا يقال ما الدليل على صحة هذا الحد وإنما يرد بالنقض والمعارضة والله الموفق للصواب (ص)

*(وشرط كل أن يرى مطردا * منعكسا وظاهرا لا أبعدا * ولا مساويا ولا تجوزا

بلا قرينة بها تحرزا * ولا بما يدرى بمحدود ولا * مشترك من القرينة خلا

وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الأحكام في الحدود

ولا يجوز في الحدود ذكر أو * وجائز في الرسم فادر ما رووا)*

اعلم أنه يشترط في كل واحد من المعرفات أن يكون جامعا لأفراد المحدود وهو معنى مطردا ومانعا من دخول غيره في الحد وهو معنى منعكسا هذا معناه عند القرافي وقال الغزالي وابن الحاجب المطرد المانع والمنعكس الجامع وهو الجاري على ألسنة الفقهاء وأن يكون أظهر من المحدود ولا أخفى منه ولا مساويا له فالخفي كقولنا ما هو البر فتقول الحنطة والمساوي كقولنا المتحرك ما ليس بساكن ويجتنب فيها أيضا الألفاظ الغريبة والمشتركة والمجازية وكل ما فيه إجمال قال الغزالي إلا إذا كانت قرينة تدل على تفصيله فيجوز ولا يجوز أيضا بما تتوقف معرفته على معرفة المحدود للزوم الدور وقالوا كالعلم لا يقال هو معرفة المعلوم لأن المعلوم مشتق من العلم والمشتق لا يعرف إلا بعد معرفة المشتق منه فمعرفة المعلوم إذن تتوقف على معرفة العلم والعلم على معرفة المعلوم فجاء الدور وقال الزركشي لا يلزم الدور من الاشتقاق يعني لاختلاف جهة التوقف أولا لكونه معنية وذلك يخرج عن الدور ويجتنب أيضا في الحد دخول الحكم لأن التصديق فرع التصور والتصور فرع

(قوله وشرط كل الخ) ظاهر كلامه اعتبار ما ذكره من الشروط في اللفظي كغيره وتعقبه بعضهم بأنه لا معنى لاشتراط هذه الأمور فيه لأنه لا يعقل تخلف شيء منها عنه إذ لا يمكن أن يكون لفظ الرديف الأشهر غير جامع ولا غير مانع لأن مدلوله عين مدلول اللفظ غير الأشهر ولا يمكن أن يكون دون المعرف ولا مساويا لأنا فرضنا أنه أشهر منه ولا مجازا لأن المجاز والحقيقة ليسا مترادفين ولا يمكن أيضا دخول الدور فيه كما صرح به ابن قاسم في الآيات وهكذا الباقي اهـ وهو وجيه لكن ناقش بعض المحققين في قوله وهكذا الباقي بأنه يمكن أن يكون اللفظ الأشهر مشتركا بين معنى رديفه غير الأشهر وبين معنى آخر وبهذا يعلم ما في قوله لأنه لا يعقل تخلف شيء منها عنه فليتأمل اهـ باجوري

الحد فيلزم الدور ولا يجوز أيضا دخول أو في الحقيقي قال الاصبهاني لئلا يلزم أن يكون للنوع الواحد فصلان على البدل وذلك محال وأما في الرسم فجائز وقولنا وشرط كل البيت شرط مبتدأ وتنوين كل العوض عن اسم وان وصلتها خبر ومطردا حال من ضمير يرى ومنعكسا كذلك وقولنا الا أبعدا أي لا أبعد منه في الفهم لكونه أخفى وتقديم الأبعد أولى من تقديم مساو بالانه اذا كان يحترز فيه من التحديد بالمساوي فلأن يحترز فيه من التحديد بالاخفى أحرى وقولنا ولا تجوزا أي ولا بلفظ تجوز فهو على حذف مضاف وتجوز على صيغة المجهول نعت لقرينة ويدري أي يعرف وقولنا ان تدخل الاحكام في الحدود في محل المبتدا ومن جملة خبر مقدم وقولنا وجائز في الرسم خبره مبتدا محذوف أي وذكر أو جائز وقولنا فادر ما رووا أي فاعلم ما رووه من التعليل والفرق بين الحقيقي والرسمي وهو ما تقدم من أن النوع الواحد لا يكون له فصلان ويكون له خواص كثيرة فيجوز في قولنا الحيوان الضاحك أو الكاتب لا في الحيوان الناطق ولا يجوز أيضا جعل جزء المحدود جنساله كالعشرة خمسة وخمسة وبالله التوفيق

*(باب في القضايا وأحكامها)*

لما فرغ من الكلام على مبادي التصورات ومقاصدها وهو الجزء الاول طفق الآن يتكلم على مبادي التصديقات وسيأتي الكلام على مقاصدها ان شاء الله تعالى واعلم انه لا يتوصل الى التصديق الا بالحجة كما ان لها أيضا مادة وصورة وغاية فغايتها انها تفيد معرفة صحيح التصديق من سقيمه كما أن القول الشارح يفيد معرفة صحيح التصور من سقيمه وسيأتي الكلام ان شاء الله تعالى على صور الحجج ونتكلم الآن على مباديها وبالله التوفيق (ص) *(ما احتمل الصدق لذاته جرى * بينهم قضية وخبرا)*

قد تقدم ان اللفظ المركب قسمان طلب وخبر وقد قدمنا الكلام على الطلب وها نحن نتكلم على الخبر اعلم رحمك الله تعالى ان ما يحتمل الصدق والكذب لذاته يسمى في الاصطلاح قضية وخبرا وانما قلنا لذاته ليدخل نحو السماء تحتنا والارض فوقنا فان هذا بالنظر الى تركيبه يحتملهما وانما جزمنا بكذبه لمشاهدة ضده والله تعالى الموفق للصواب (ص)

*(ثم القضايا عندهم قسمان * شرطية حملية والثاني *
كلية شخصية والاول * اما مسور واما مهمل *
والسور كليا او جزئيا يرى * وأربع أقسامه حيث جرى *
اما بكل أو ببعض أو بلا * شيء وليس بعض أو شبه جلا *
وكلها موجبة أو سالبه * فهي اذن الى الثمان آيبه)*

يعني ان القضية قسمان شرطية وحملية والحملية اما شخصية وهي التي يكون المحكوم عليه فيها جزئيا معينا كزيد كاتب واما أن تتميز جزئيته بذكر السور كبعض الانسان كاتب فهي المحصورة الجزئية أو تتميز كليته بذكره ككل انسان حيوان فالمحصورة الكلية واما أن تكون مهملة كالانسان كاتب وهي في قوة الجزئية لصدقها فهي ثلاث أو أربع وكلها اما موجبة أو سالبة فصارت ثمانية واعلم ان السور هو اللفظ الدال على كمية الافراد وهو أربعة أقسام سور ايجاب كلي ككل انسان حيوان وسور ايجاب جزئي كبعض الانسان حيوان وسور سلب كلي كلا شيء من الانسان بحجر وسور سلب جزئي كليس بعض الانسان بحجر فهذه الاربع هي معاني السور وغالب التعبير باللفظ المذكور ويجوز التعبير بغيره مع حفظ معناه ولذلك قال أو شبه جلا أي ظهر معناه فيه وقوله ثم القضايا البيت ثم للترتيب الذكري وشرطية خبر وحملية معطوف على شرطية وحذف العاطف ضرورة والثاني أي والقسم الثاني من قسمي القضايا وهو الحملية قسمان أيضا كلية وشخصية وحذف العاطف أيضا للضرورة والاول أي والقسم الاول من قسمي الحملي وهو الكلي قسمان أيضا اما مسور أي تقدمه سور كلي أو جزئي واما مهمل أي لم يسبقه سور كلي ولا جزئي وقولنا وأربع حذفت التاء من أربع وان كان المعدود مذكرا للضرورة أي وأقسام السور أربعة حيث وجد وقولنا وكلها البيت أي وكل تلك القضايا الاربع اما موجبة أو سالبة صارت ثمانية من ضرب اثنين في أربعة وآيبة أي راجعة (ص)

*(والاول الموضوع في الحمليه * والآخر المحمول بالسويه)*



(قوله ما احتمل الخ) ما واقعة على اللفظ الشامل لجميع الالفاظ فهي جنس وخرج بقوله احتمل الصدق ما لم يحتمله كزيد وعمرو وكغلام زيد وبقوله لا لذاته ما احتمله لا لذاته بل للازمه كالانشاآت من الامر والنهي وغيرهما فان قولك اسقني مثلا وان احتمل الصدق لكن لا لذاته بل لما استلزمه من قولك أنا طالب للسقيا منك ودخل بهذا القيد ما قطع بصدقه أو بكذبه فالاول أخبار الله وأخبار رسله والاخبار المعلوم صدقها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاثنين والثاني كأخبار مسيلمة الكذاب في دعواه النبوة والاخبار المعلوم كذبها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاربعة لان ذلك يحتمل الصدق لذاته وان قطع بصدقه أو كذبه لشيء آخر ونحو ذا تعلم أن القيد المذكور لكل من الاخراج والادخال اه باجوري

لما فرغ من تقسيم الحملية أخذ يتكلم على تسمية جزئيها يعني ان المناطقة اصطلحوا على تسمية المحكوم عليه وهو الجزء الاول موضوعا والمحكوم به وهو الجزء الآخر محمولا وهذا معنى قولنا والاول الموضوع البيت أي والجزء الاول وهو المحكوم عليه يسمى موضوعا والجزء الآخر وهو المحكوم به يسمى محمولا فان قلت فلم سمي هذا أولا وهذا آخرا مع انا قد نجد المحكوم به مقدما كقام زيد فالجواب انه وان كان متقدما وضعا فهو متأخر طبعا * (تنبيه) * الحملية هي التي ينحل طرفاها الى مفردين وهي ثمانية كما تقدم والشرطية هي التي ينحل طرفاها الى جملتين واليه أشار بقوله (ص)

*(وان على التعليق فيها قد حكم * فانها شرطية وتنقسم * أيضا الى شرطية متصله
ومثلها شرطية منفصله * جزآهما مقدم وتالي * أما بيان ذات الاتصال
ما أوجبت تلازم الجزأين * وذات الانفصال دون مين * ما أوجبت تنافرا بينهما
أقسامها ثلاثة فلتعلما * مانع جمع أو خلو أوهما * وهو الحقيقي الاخص فاعلما)*

القضية الشرطية هي التي يحكم فيها على التعليق أي وجود احدى قضيتيها معلق على وجود الاخرى أو على نفيها وهي قسمان متصلة ومنفصلة والجزء الاول منهما يسمى مقدما والثاني تاليا فالمتصلة هي التي يحكم فيها بلزوم قضية لاخرى أو لا لزوم ومنها وهي التي توجب التلازم بين جزأيها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فجزآهما متلازمان والمنفصلة هي التي يحكم فيها بامتناع اجتماع قضيتين فاكثر في الصدق وهي التي جزآها متعاندان نحو العالم اما قديم أو حادث وزيد اما حي أو ميت وهي على ثلاثة أقسام مانعة الجمع نحو هذا العدد اما مساو لثلاثة أو أكثر فيمتنع اجتماعهما ويمكن الخلو عنهما بان يكون أقل ومانعة الخلو نحو اما أن يكون زيد في البحر واما أن لا يغرق فيمكن الجمع بينهما بان يكون في البحر ولا يغرق ويمتنع خلوه عنهما بان لا يكون في البحر ويغرق ومانعتهما كالعدد اما زوج أو فرد فيمتنع اجتماع الزوج والفرد في عدد واحد ويمتنع خلوه عنهما وهذا القسم هو الحقيقي وهو أخص من قسيميه لانه مهما حكم فيه بالتنافر بين طرفيه وضعا وورفعا فانه يشاركه في مثاله مانع الجمع لصدقه عليه ومانع الرفع لصدقه عليه ويبقى كل قسم منهما مختصا بمثاله فهما أعم وهو أخص منهما وقولنا وان على التعليق البيت ان شرطيه وحكم شرطها والجواب فانها ولذا اقترن بالفاء وجوبا لانه لا يصلح لان يكون شرطا وأيضا منصوب على المصدرية من آض يئيض أيضا اذا رجع وقولنا أما بيان ذات الاتصال البيت جواب أما ما أوجبت تلازم وحذفت الفاء من جوابها لوقوع ذلك نثرا ونظما أما نثرا كما وقع في خطبته صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال وأما نظما فكقول الشاعر

فاما القتال لاقتال لديكم * ولكن سيرا في عراض المواكب

فحذفت الفاء من قوله لاقتال وهو جواب أما وقولنا أوهما أي أو مانعهما أي مانعة الجمع والخلو والله أعلم

*(فصل في التناقض)*

لما فرغ من القضايا وأقسامها طفق يتكلم على أحكامها فمن ذلك التناقض وهو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة والله أعلم (ص)

(تناقض خلف القضيتين في * كيف وصدق واحد أمر قفي * فان تكن شخصية أو مهمله
فنقضها بالكيف ان تبدله * وان تكن محصورة بالسور * فانقض بضد سورها المذكور
وان تكن موجبة كليه * نقيضها سالبة جزئيه
وان تكن سالبة كليه * نقيضها موجبة جزئيه)*

يعني ان التناقض عبارة عن اختلاف قضيتين في الصدق والكذب وهو الايجاب والسلب فشرطه أن لا يختلفا الا بالايجاب والسلب ولا بد أن تكون احدى القضيتين صادقة والاخرى كاذبة فقولنا تناقض مبتدأ وخبره بالنكرة التفصيل وقولنا فان تكن شخصية الخ هذه قاعدة تعين في كيفية التناقض على ما اشتهر

(قوله وتنقسم الخ) قسمها المصنف الى متصلة ومنفصلة وكل منهما ينقسم الى مخصوصة وكلية وجزئية ومهملة فالاولى ما حكم فيها على وضع معين من الاوضاع الممكنة أي حال معين من الاحوال الممكنة مثالها متصلة نحو ان جئتني الآن أكرمتك ومنفصلة نحو زيد الآن اما كاتب أو غير كاتب والثانية ما ذكر فيها ما يدل على تعميم جميع الاوضاع مثالها متصلة كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومنفصلة دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا والثالثة ما ذكر فيها ما يدل على تعميم بعض الاوضاع مثالها متصلة قد يكون اذا كان هذا حيوانا كان انسانا ومنفصلة قد يكون اما أن يكون الشيء حيوانا أو فرسا والرابعة ما لم يذكر فيها شيء من ذلك مثالها متصلة ان كان هذا انسانا كان حيوانا ومنفصلة اما أن يكون العدد زوجا أو فردا فتنبه اه باجوري

تقريره ومعبتحصيله ومعنى ان القضية اما أن تكون عارية عن السور فهذه ان كانت سالبة كان نقيضها موجبة كزيد قائم ليس زيد بقائم أو الانسان حيوان والانسان ليس بحيوان وهذا معنى قوله فنقضها بالكيف البيت أي فان كانت القضية شخصية ومهملة فتناقضها بحسب الكيف وهو الايجاب والسلب بان تبدله فان كان ايجابا فتناقضها بحسب ان تبدله سلبا او بالعكس واما أن تكون مسورة فتناقضها بضد سورها بان تعرض عن سورها سورا يناقضه واليه الاشارة بقولنا وان تكن محصورة البيت أي وان كانت القضية محصورة بان تقدمها سور فتناقضها بذكر نقيض سورها واقسام السور أربعة كما تقدم فالمسورات أربع موجبة كلية ككل انسان حيوان فنقيضها سالبة جزئية كليس بعض الانسان بحيوان وسالبة كلية كلا شئ من الانسان بحجر فنقيضها موجبة جزئية نحو بعض الانسان حجر وان في البيتين شرطية وجوابها نقيضها فحذفت الفاء من جوابها للضرورة كقول حسان رضي الله عنه

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله سيان

فكان من حقه أن يقول فالله لكن حذف الفاء للضرورة وورد حذفها نثرا كما في الصحيح فان جاء صاحبها والا استمتع بها أي فاستمتع

*(فصل في العكس المستوى)*

تكلم في هذا الفصل على حكم من أحكام القضايا وهو العكس المستوى فالعكس المستوى عبارة عن تحويل جزأى القضية مع بقاء الصدق والكيف والكم الا الايجاب الكلى فيعوض عنه الايجاب الجزئي والى هذا المعنى أشرنا بقولنا (ص)

*(العكس قلب جزأى القضيه * مع بقاء الصدق والكيفيه * والكم الا الموجب الكليه
فعوضها الموجبة الجزئيه * والعكس لازم لغير ما وجد * به اجتماع الخستين فاقتصد
ومثلها المهملة السلبيه * لانها في قوة الجزئيه
والعكس في مرتب بالطبع * وليس في مرتب بالوضع

اعلم أن المقصود من العكس ما كان لازما من جهة الترتيب لا ما يتفق في بعض الامور وان لم يلزم في القانون الكلى وكل قضية يلزمها العكس فعكسها تحويل طرفيها خاصة من غير تغيير كيف ولا كم الا الموجبة الكلية فتنعكس موجبة جزئية لانا لو عكسناها مثل نفسها لم تصدق والمقصود من هذا الفصل انما هو ما كان لازما على جهة الصدق فتقول في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان فلو عكستها مثل نفسها فقلت كل حيوان انسان لم تصدق ثم ان العكس لازم لكل قضية طبيعية الترتيب الا التي تجتمع فيها الخستان وهما السالبة والجزئية كليس بعض الحيوان انسانا فلا يصدق عكسها وتلحق بها المهملة السالبة لانها في قوتها لتحققها فيها كما مضى والسالبة الكلية تنعكس صادقة مثل نفسها كلا شئ من الانسان بحجر ولا شئ من الحجر بانسان والموجبة الكلية تنعكس صادقة موجبة جزئية كما تقدم والموجبة الجزئية تنعكس صادقة مثل نفسها أيضا كبعض الحيوان انسان وبعض الانسان حيوان والموجبة المهملة كالجزئية الموجبة تنعكس مثل نفسها كالانسان كاتب والكاتب انسان واعلم ان العكس لا يكون الا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي واليه الاشارة بقولنا والعكس في مرتب بالطبع احترازا من المنفصلات فان تحويل طرفيها ليس عكسا لان كلا من طرفيها صالح لان يكون مقدما وتاليا فلا يتعين ترتيبها الا بالوضع بخلاف الحملية والمتصلة فان ترتيبها طبيعي وان انعكس طرفاها فهي مرتبة بالقوة واحترز بالمستوى من عكس النقيض

*(باب في القياس)*

لما فرغ من الكلام على ما يتعلق بمبادى التصديقات شرع يتكلم هنا على مقاصد التصديقات وهو القياس وما يتعلق به فالقياس قول مؤلف من قضايا مستلزم بالذات لقول آخر وهو قسمان الاول ما يشتمل على النتيجة أو على نقيضها بالقوة ويسمى اقترانيا وحمليا والثاني ما يشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل ويسمى استثنائيا وشرطيا (ص)

*(ان القياس من قضايا صورا * مستلزما بالذات قولا آخرا
ثم القياس عندهم قسمان * فمنه ما يدعى بالاقترانى



(قوله مع بقاء الصدق) أي على وجه اللزوم ليخرج مالم يكن على وجه اللزوم بل على وجه الاتفاق كما في قولك في عكس كل انسان ناطق كل ناطق انسان فان بقاء الصدق في ذلك ليس على وجه اللزوم بل أمر اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه في قولك كل انسان حيوان لو عكس كلية ولم يقل المصنف مع بقاء الصدق والكذب لانه لا يلزم من كذب الاصل كذب العكس فان قولك كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان وبذلك يعلم ان المراد ببقاء الصدق وجوده وان لم يكن موجودا في الاصل كما لا يخفى (قوله والكيفية) أي الايجاب أو السلب وقوله والكم أي الكلية أو الجزئية (قوله الا الموجب الكليه) استثناء من الاخير وحذف التاء من الموجبة ترخيما للضرورة فان قيل التعريف لا يدخله الاستثناء لانه للماهية لا للافراد أجيب بان هذا ليس تعريفا بل هو ضابط كما يشعر به كلام المصنف في شرحه وعلى تسليم انه تعريف فاذكر من تدقيقات المناطقة والمصنف لم يعتن بذلك تقريبا وتسهيلا للمبتدى أفاده الملوى في كبيره اه باجوري

وهو الذى دل على النتيجة * بقوة واختص بالجلية)*

أى ان القياس عند المناطقة هو المركب من قضايا يستلزم لذاته قولا آخر والاقترانى منه ما كان مشتملا على النتيجة أو نقيضها بالقوة نحو العالم متغير وكل متغير حادث وهو خاص بالقضايا الحملية فلهذا سمى حمليا ومستلزما حال من ضمير سورا وقولا معمول للحال (ص)

*(فان ترد تركيبه فركبا * مقدماته على ما وجبا * ورتب المقدمات وانظرا
صحيحها من فاسد مختبرا * فان لازم المقدمات * بحسب المقدمات آت)*

أى اذا أردت أن تعلم كيفية تركيب القياس فركب مقدماته على ما يجب من اندراج الصغرى تحت الكبرى كما يأتى من دلالتها على النتيجة وتأمل تلك المقدمات هل هى صحيحة أم لا لئلا يفسد القياس فان اللازم بحسب ملزومه واعلم انه لا بد أن يشتمل على مقدمتين صغرى وكبرى والصغرى مندرجة فى الكبرى أى داخلة فيها والى هذا المعنى أشرنا بقولنا (ص)

*(وما من المقدمات صغرى * فيجب اندراجها فى الكبرى * وذات حد أصغر صغراهما
وذات حد أكبر كبراهما * وأصغر فذاك ذو اندراج * ووسط يلغى لدى الانتاج)*

أى لا بد أن تكون الكبرى أعم من الصغرى والا لم يحصل اللزوم اذ يلزم من الحكم على الاعم الحكم على الاخص لا العكس ثم اعلم ان الصغرى هى المشتملة على موضوع النتيجة المسمى بالحد الاصغر والكبرى هى المشتملة على محمولها المسمى بالحد الاكبر والطرف المكرر المشترك بينهما يسمى الحد الاوسط وهو الجامع بينهما والحد الاصغر مندرج فى الاكبر وعند الانتاج يلغى الحد الاوسط ويبقى الاصغر والاكبر هذا مضمون الابيات فقوله وما من المقدمات البيت ما موصولة مبتدأ وخبرها فيجب وصغراهما خبر مبتدا محذوف وتنوين أصغر وأكبر للضرورة والله الموفق

*(فصل فى الاشكال)*

*(الشكل عند هؤلاء الناس * يطلق عن قضيتى قياس
من غير أن تعتبر الاسوار * اذ ذاك بالضرب له يشار)*

يعنى ان المناطقة اصطلحوا على تسمية قضيتى القياس من غير اعتبار الاسوار شكلا ومع اعتبارها ضربا أى نوعا من أنواع الشكل وقوله عند هؤلاء الناس البيت الناس بدل أو نعت أو عطف بيان على الوجه فى المحلى بال بعد اسم الاشارة وعن بمعنى على وقولنا نذ لك البيت أى فى وقت اعتبار الاسوار أى يشار لمجموع القضيتين بالضرب فيسمى ضربا ثم اعلم ان الاشكال أربعة باعتبار الاوسط وبعضها أقوى من بعض بينتها بقولى (ص)

*(وللمقدمات أشكال فقط * أربعة بحسب الحد الوسط
حمل بصغرى وضعه بكبرى * يدعى بشكل أول ويدرى
وحمله فى الكل ثانيا عرف * ووضعه فى الكل ثالثا ألف
ورابع الاشكال عكس الاول * وهى على الترتيب فى التكمل)*

يعنى ان الاشكال بحسب الحد المكرر أربعة أقسام لانه اما أن يكون موضوعا فى الكبرى محمولا فى الصغرى كالانسان حيوان والحيوان حادث فهو الشكل الاول المسمى بالنظم الكامل لانه أقواها وهى ترجع اليه فى الحقيقة وان كان محمولا فيهما كالانسان حيوان الفرس حيوان فهو الشكل الثانى القريب من الاول لانه وافقه فى طرف الحمل الذى هو أقوى من طرف الوضع واما أن يكون موضوعا فيهما كالانسان حيوان الانسان حادث فهو الشكل الثالث لموافقته من طرف الوضع واما أن يكون موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى وهو عكس الاول كالانسان حيوان الكاتب انسان فهو الشكل الرابع وهو أبعدها عن الاول لكونه لم يوافقه لا فى حمل ولا فى وضع وهذا معنى قولنا وهى على الترتيب البيت وأربعة للاشكال وقدم نعتا للضرورة (ص)

*(فحيث عن هذا النظام يعدل * ففاسد النظام أما الاول

(قوله فان لازم المقدمات الخ) تعليل لمضمون البيتين قبله وقوله بحسب المقدمات آت أى آت بطابقها ووفقها من حيث اطراد الصدق وعدم اطراده فان كانت المقدمات مطردة الصدق كان لازمها كذلك وان لم تكن مطردة الصدق كان لازمها كذلك وبتقرير كلام المصنف على هذا الوجه اندفع ما قد يقال ان مقتضى كلامه أنه يلزم من كذب المقدمات كذب لازمها وليس كذلك بل قد يصدق اللازم مع كذب المقدمات كما فى قولك كل انسان جماد وكل جماد ناطق فان لازمهما وهو كل انسان ناطق صادق ووجه الاندفاع أن المراد أنه يلزم من اطرادها صدقا اطراده صدقا ومن عدم اطرادها صدقا عدم اطراده صدقا وهذا لا ينافى أنه قد يصدق اتفاقا كما فى المثال المذكور فليتأمل اه باجورى

فشرطه الايجاب فى صغراه * وان ترى كلية كبراه * والثان ان يختلفا فى الكيف مع
كلية الكبرى له شرط وقع * والثالث الايجاب فى صغراهما * وان ترى كلية احداهما
ورابع عدم جمع الخستين * الا بصورة ففيها يستبين
صغراهما موجبة جزئيه * كبراهما سالبة كليه)*

أى اذا عدل عن هذه الاشكال وعن هذا الترتيب فذلك فاسد كما سيأتى ان شاء الله تعالى ثم ذكر شرط انتاج
كل شكل واستغنى عن ذكر ضروبه بذكر شروطه لاستلزامها ذلك والضرب عبارة عن نوع الشكل بحسب
تعاقب الاسوار عليه وها نحن نذكر ضروب كل شكل أعنى المنتجة منها للمبتدى وذلك ما كان حاصلا بالقوة حاصلا
بالفعل فشرط انتاج الشكل الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فضروبه المنتجة اذن أربعة الاول
موجبتان كليتان ككل (ج ب) وكل (ب ا) ينتج كل (ج ا) الضرب الثانى كليتان الصغرى موجبة ككل
(ج ب) ولا شئ من (ب ا) ينتج لا شئ من (ج ا) الضرب الثالث موجبتان والصغرى جزئية كبعض (ج ب)
وكل (ب ا) ينتج بعض (ج ا) الضرب الرابع الصغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كبعض (ج ب) ولا شئ
من (ب ا) ينتج ليس بعض (ج ا) وانما كانت نتيجة الضرب الاول كل والثانى لا شئ والثالث بعض والرابع
ليس بعض لان النتيجة تتبع أخس المقدمتين كما سيأتى وشرط انتاج الشكل الثانى اختلاف مقدمتيه
بالايجاب والسلب مع كلية الكبرى فضروبه المنتجة أيضا أربع الضرب الاول كليتان صغراهما موجبة
ككل (ج ب) ولا شئ من (ا ب) الضرب الثانى كليتان وصغراهما سالبة كلا شئ من (ج ب) وكل (ا ب)
فالنتيجة فى هذين الضربين كلية سالبة وهى لا شئ من (ج ا) الضرب الثالث صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة
كلية كبعض (ج ب) ولا شئ من (ا ب) الضرب الرابع صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية كليس
بعض (ج ب) وكل (ا ب) فالنتيجة فى هذين الاخيرين سالبة جزئية وهى ليس بعض (ج ب) وشرط انتاج
الشكل الثالث ايجاب الصغرى وكلية احدى المقدمتين فضروبه المنتجة اذن ستة الضرب الاول كليتان
موجبتان ككل (ب ج) وكل (ب ا) الضرب الثانى موجبتان صغراهما جزئية كبعض (ب ج) وكل (ب ا)
الضرب الثالث موجبتان صغراهما كلية ككل (ب ج) وبعض (ب ا) فالنتيجة فى هذه الثلاثة موجبة جزئية
وهى بعض (ج ا) الضرب الرابع كليتان صغراهما موجبة ككل (ب ج) ولا شئ من (ب ا) الضرب الخامس
موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كبعض (ب ج) ولا شئ من (ب ا) الضرب السادس موجبة كلية
صغرى وسالبة جزئية كبرى ككل (ب ج) وليس بعض (ب ا) والنتيجة فى هذه الثلاثة الاخيرة سالبة جزئية
وهى ليس بعض (ج ا) وشرط انتاج الشكل الرابع عدم اجتماع الخستين فيه ولو فى مقدمة واحدة الا فى
صورة واحدة من ضروبه وهى ان تكون الصغرى موجبة جزئية فيجب فيها حينئذ أن تكون الكبرى
سالبة كلية اذ لو جعلناها موجبة جزئية لم ينتج لعدم دلالة المقدمتين على النتيجة فضروب الرابع المنتجة اذن
خمسة الضرب الاول كليتان موجبتان ككل (ب ج) وكل (ا ب) الضرب الثانى موجبتان صغراهما كلية
ككل (ب ج) وبعض (ا ب) والنتيجة فى هذين الضربين موجبة جزئية وهى بعض (ج ا) الضرب الثالث
كليتان صغراهما سالبة نحو لا شئ من (ب ج) وكل (ا ب) والنتيجة سالبة كلية وهى لا شئ من (ج ا) الضرب
الرابع كليتان صغراهما موجبة ككل (ب ج) ولا شئ من (ا ب) الضرب الخامس صغرى موجبة جزئية
وكبرى سالبة كلية كبعض (ب ج) ولا شئ من (ا ب) ونتيجة هذين الضربين سالبة جزئية وهى ليس بعض
(ج ا)* تنبيهان * الاول هذه الحروف المذكورة قد اشتهر اصطلاح المناطقة على التعبير بها طلبا للاختصار
فمعنى كل (ج ب) مثلا كل انسان حيوان * الثانى زعم بعضهم أن الاشكال ثلاثة وان الرابع هو الاول منها
بعينه قدمت فيه الكبرى لموافقته له فى الصورة وليس كذلك اذ الاشكال تتغير باعتبار موضوع النتيجة
ومحمولها ولا يتغير ذلك الا بتغير النتيجة ولو كان هو الاول لاتحدت نتائجهما ونتائج هذا عكس نتائج الاول لان
المطلوب فى قولنا كل (ج ب) وكل (ا ج) بعض (ا ب) ولو جعلناه من الاول لنتج كل (ا ب) وقولنا والثانى أن

(قوله الا بصورة) أى فى صورة وقوله ففيها يستبين أى ففى تلك الصورة يظهر جمع الخستين فالسين والتاء زائدتان وفى يستبين مع الخستين اسناد الحذو بالواو بعد الذال وهو اختلاف حركة ما قبل الروى بفتح وغيره وهو جائز للمولدين كما نص عليه شيخ الاسلام زكريا فى شرح الخزرجية وقد تقدم أن بعض المولدين استعمل زيادة ساكن فى الرجز آخر الشطر الاول وآخر الشطر الثانى كما هنا وقدمر ما فيه فتنبه (قوله صغراهما الخ) هذا بيان للصورة المستثناة وقد تقدم التمثيل لها فلا تغفل اه باجورى

يعنى أنّ البيت حذفت الياء من لفظ الثانى للوزن وذلك جائز حتى نثرا كقوله تعالى الكبير المتعال والثانى مبتدأ وان وصلتها مبتدأ ثان وله شرط خبره وقولنا الا فى صورة البيت أى شرط الرابع انتفاء اجتماع الخستين أى السلب والجزئية الا فى صورة فيها الخستان أى تظهر فيها الخ وما وقولنا صغراهما موجبة البيت أى وتلك الصورة أن تكون صغراهما كذا الخ والله الموفق للصواب (ص)

*(فمنتج لاول أربعة * كالثان ثم ثالث فستة

ورابع بخمسة قد أنتجا * وغير ماذكرته لن ينتجا

وتتبع النتيجة الاخس من * تلك المقدمات هكذا زكن

وهذه الاشكال بالجلى * مختصة وليس بالشرطى

والحذف فى بعض المقدمات * أوالنتيجة لعلم آت)*

يعنى ان ضروب الشكل الاول المنتجة أربعة كما تقدم والضروب المنتجة للثانى أربعة أيضا وهذا معنى قولنا كالثانى أى كعدد ضروب الثانى فهو على حذف مضافين ثم قال ثم ثالث فستة أى ثم الشكل الثالث ضروبه المنتجة ستة فثم للترتيب الذكرى ثم قال ورابع البيت أى والشكل الرابع منتج لخمسة ضروب فرابع مبتدأ نكرة والمسوغ التفصيل وقوله وغير ماذكرته الخ أى هذا الذى ذكرته من ضروب الاشكال انما هو المنتج والاضروب كل شكل منتجها وعقيمها ستة عشر لان كل مقدمة لابد أن تكون مسورة باحد الاسوار الاربعة ثم تتعاقب الاسوار فيقع بعضها فى محل الآخر أربع تعاقبات وأربعة فى أربعة بستة عشر لكن ما فصلناه منها منتج وغيره عقيم وليس هذا المختصر محلا لبيان عقيمها وأيضا فهذا المختصر انما وضعناه فى معظم أوقات العجلة والضيق وذلك فى وسط الشتاء سنة ٩٤١ وقد وضع أهل هذا الفن لتفصيل المنتج من العقيم جداول فلتطالع فى محلها وغرضنا الاختصار وقوله وتتبع النتيجة البيت الاخس هو السلبية والجزئية وزكن أى علم ثم اعلم أن الاشكال مختصة بالقياس الجلى واليه أشار بقوله وهذه الاشكال البيت ثم اعلم انه يجوز حذف بعض المقدمات للعلم بها وهكذا النتيجة واليه الاشارة بقولنا والحذف البيت والحذف مبتدأ وخبره آت فمثال حذف الصغرى هذا يحد لان كل زان يحد ومثال حذف الكبرى هذا يحد لانه زان ومثال حذف النتيجة هذا زان يحد وهذا رمان وكل رمان يحبس الخ (ص)

*(وتنتهى الى ضرورى قطعا * من دور اوتسلسل قد لزما)*

يعنى ان المقدمات لابد أن تنتهى الى ضرورة قاطعة للدور والتسلسل اللازمين لذلك وهما مستحيلان والدور توقف كل واحد من الشيئين على الآخر والتسلسل توقف الشئ على أشياء غير متناهية واللام فى قولنا لما للتعليل ومن لبيان الجنس وهو مصدوقها

*(فصل فى الاستثنائى)*

هذا هو القسم الثانى من قسمى القياس وهو القياس الشرطى المسمى بالاستثنائى وهو قسمان أيضا متصل ومنفصل فالمتصل هو الذى يحكم فيه بلزوم قضية أخرى أولا لزومها وهو الذى يكون فيه حرف شرط نحو لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وتسمى المقدمة المشتملة على الشرط شرطية والاخرى استثنائية ولا يجوز أن يكون المقدم أعم من التالى كما لا يكون الموضوع أعم من المحمول اذ يلزم من الحكم على الاعم الحكم على الاخص لا العكس (ص)

*(ومنه ما يدعى بالاستثنائى * يعرف بالشرط بلا امتراء

وهو الذى دل على النتيجة * أوضدها بالفعل لا بالقوة

أى من القياس قسم يسمى بالقياس الاستثنائى وهو المعروف بالشرطى لكونه مركبا من قضايا شرطية وهو المشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل نحو لوكان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة ولولم يكن النهار موجودا لما كانت الشمس طالعة والنتيجة فى الاخير ونقيضها فى الاول مذكوران بالفعل وقولنا لا بالقوة

(قوله وهذه الاشكال الخ) الباء داخلة على المقصور عليه فالمعنى أن الاشكال الاربعة المذكورة مقصورة على الجلى ولا تتعداه الى الشرطى وهذه طريقة للمصنف والراجح أنها لا تختص بالجلى بل تكون فى الشرطى أيضا لان جعل الحد الوسط تاليا فى الصغرى مقدما فى الكبرى يسمى شكلا أول وجعله تاليا فيهما يسمى شكلا ثانيا وجعله مقدما فيهما يسمى شكلا ثالثا وجعله مقدما فى الصغرى تاليا فى الكبرى يسمى شكلا رابعا فمثال الاول أن تقول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس ألبتة اذا كان النهار موجودا فالليل حاصل وعلى هذا القياس (قوله بالجلى) أى بالقياس الجلى ويحتمل أن المراد كما أشار اليه الشيخ الملوى بالقضية الجلية وعليه فتذكير المصنف لتأويل القضية بالقول اه باجورى

احترازا من الاقترانى وقد تقدم وقولنا ومنه معطوف على منه المتقدم ثم اعلم أن المتصل اما ان يستثنى عين مقدمه أو نقيضه أو نقيض التالى أو عينه فاستثناء عين مقدمه ينتج عين تاليه نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود واستثناء نقيض تاليه يستلزم نقيض مقدمه نحو لو كان فيهما آلهة الا الله الآية وأما عكس هاتين الصورتين وهما استثناء نقيض المقدم أو عين التالى فلا يلزم فيهما الانتاج لاحتمال أن يكون التالى أعم من مقدمه اذ يلزم من ثبوت الاخص ثبوت الاعم ومن نفى الاعم نفى الاخص بخلاف العكس فاذا قلت مهما كان هذا انسانا فهو حيوان فلا يلزم منه لكنه حيوان فهو انسان أو لكنه ليس بانسان فليس بحيوان لما تقدم والى هذا أشرنا بقولنا (ص)

*(فان يك الشرطى ذا اتصال * أنتج وضع ذاك وضع التالى
ورفع تال ورفع أول ولا * يلزم فى عكسهما لما انجلى)*

يعنى ان كان الشرطى متصلا أنتج وضع مقدمه أى ثبوته وضع تاليه وقولنا وضع ذاك اشارة الى المقدم بدليل ذكر التالى ورفع تاليه ينتج رفع مقدمه بخلاف العكس فلا يلزم فيهما انتاج وتقدمت الامثلة وقولنا لما انجلى اشارة الى الفرق بينهما وهو التعليل المذكور قبل فاللام للتعليل وحيث لم يكن التالى أعم بل تساويا لزم من ثبوت هذا ثبوت هذا والعكس وانما كان كذلك لخصوص المادة لا لخصوص صورة الدليل (تنبيه) حيث يستثنى عين المقدم فاكثر ما يستعمل فى الشرطية بلفظ ان فانها موضوعة لتعليق الوجود بالوجود وحيث يستثنى نقيض التالى فاكثر ما يؤتى بلو فانها وضعت لتعليق العدم بالعدم وهذا يسمى قياس الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه ثم اعلم أن القياس المنفصل ما كان مؤلفا من قضايا منفصلة وهى المتعاندة وهى ثلاثة أقسام مانع الجمع والرفع وهو الحقيقى ومانع جمع ومانع رفع فان كان حقيقيا وهو مانع الجمع والرفع نحو العدد اما زوج أو فرد أنتج وضع كل من طرفيه رفع الآخر لامتناع الجمع والعكس لامتناع الخلو وان كان مانع جمع أنتج وضع أحد الطرفين رفع الآخر لامتناع الجمع بخلاف العكس لامكان الخلو وان كان مانع الخلو فعكسه أى ينتج رفع أحدهما وضع الآخر لامتناع الخلو لا العكس لامكان الجمع واليه أشرنا بقولنا (ص)

*(وان يكن منفصلا فوضع ذا * ينتج رفع ذاك والعكس كذا
وذاك فى الاخص ثم ان يكن * مانع جمع فبوضع ذا زكن
رفع لذاك دون عكس واذا * مانع رفع كان فهو عكس ذا)*

أى وان يكن القياس الشرطى منفصلا فوضع كل من طرفيه ينتج رفع الآخر والعكس ان كان حقيقيا هذا معنى قوله وذاك فى الاخص وان يكن مانع جمع فوضع كل يوجب رفع الآخر دون عكس أى لا يوجب رفع كل وضع الآخر لجواز الخلو وان كان مانع رفع فهو عكس مانع الجمع كما تقدم وقوله فبوضع الخ جواب ان يكن ورفع نائب فاعل زكن ومانع رفع خبر كان مقدم فهو عكس جواب اذا

*(لواحق القياس)*

لما فرغ من القياس أى المفرد شرع فيما يلحق به من ذلك القياس المركب وهو تركيب مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمة أخرى نتيجة أخرى الى هلم جرا ويسمى مركبا لكونه مركبا من حجج متعددة نحو قولك كل (ج ب) وكل (ب ا) وكل (ا د) وكل (د ط) فكل (ج ط) وهو قسمان متصل النتائج وهو ما ذكر فيه النتائج ومنفصلها وهو ما لم تذكر نتائجه (ص)

*(ومنه ما يدعونه مركبا * لكونه من حجج قد ركبا
فركبنه ان ترد أن تعلمه * واقلب نتيجة به مقدمه
يلزم من تركيبها بأخرى * نتيجة الى هلم جرا
متصل النتائج الذى حوى * يكون أو مفصولها كل سوا)*

أى ومن القياس قسم يسمى بالقياس المركب سمى بذلك لتركيبه من حجج متعددة ومنه منفصل ومنه مقدم وما

(قوله وان يكن منفصلا الخ) أى بان كانت شرطية منفصلة وقد تقدم أنها اما أن تكون مانعة الجمع والخلو معا وهذا هو القسم الاخص واما أن تكون مانعة الجمع فقط واما أن تكون مانعة الخلو فقط ولذلك كان القياس المنفصل ثلاثة أقسام الاول مانعهما وهو الاخص وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعتهما والثانى مانع الجمع فقط وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الجمع فقط والثالث مانع الخلو فقط وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الخلو فقط وقد بين المصنف كيفية انتاج كل من هذه الاقسام على الترتيب المذكور فذكر للاول أربع نتائج ولكل من الثانى والثالث نتيجتين كما سيأتى بيانه اه باجورى

موصولة

موصولة مبتدأ واللام للتعليل وان شرطية وشرطها ورد وجوابها محذوف لدلالة ما تقدم قبله عليه وهو قولنا فركبنه هذا مذهب جمهور البصريين ومذهب الكوفيين والمبرد وأبي زيد من البصريين انه اذا تقدم هو الجواب نفسه والاول أصح وقوله واقلب البيت نتيجة مفعول أول لاقلب والثاني مقدمه ويلزم نعتها ومتصل خبر يكون وحوى أي اشتمل علما والله الموفق للصواب (ص)

*(وان بجزئي على كل استدل * فذا بالاستقراء عندهم عقل
وعكسه يدعى القياس المنطقي * وهو الذي قدمته فحقق
وحيث جزئي على جزئي حمل * لجامع فذاك تمثيل جعل
ولا يفيد القطع بالدليل * قياس الاستقراء والتمثيل)*

نبه في هذه الابيات على نوعين مما يلحق بالقياس وهما الاستقراء والتمثيل فالاستقراء هو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك وهذا لا يفيد القطع لاحتمال عدم العموم كهذا المثال لخروج التمساح من الحيوان وعكس الاستقراء هو الاستدلال بالكلي على الجزئي المفيد للقطع وهو القياس المنطقي المراد من هذا الفن وقد تقدم ذكره والتمثيل اثبات حكم في جزئي لوجوده في جزئي لمعنى مشترك بينهما وهو ضعيف الا ان الدليل اذا قام في المستدل عليه أغنى عن النظر في جزئي غيره لكن يصلح لتطييب النفس وتحصيل الاعتقاد والى هذا كله أشرنا بقولنا وان بجزئي الخ أي وان استدل بجزئي على كلي فهو المعروف عندهم بالاستقراء وقوله وحيث البيت أي وان حمل جزئي على جزئي لعلة جامعة بينهما فهو التمثيل وهو والاستقراء لا يصلحان الا لجث الفقهاء ولا يفيدان الا الظن والى هذا أشرنا بقولنا ولا يفيد القطع البيت والله الموفق للصواب (ص)

*(أقسام الحجة)*

ذكر في هذا الفصل تقسيم الحجة باعتبار مادتها فان الحجة قسمان نقلية وعقلية والحجة العقلية خمسة أقسام برهانية وجدلية وخطابية وشعرية وسفسطائية وتسمى المغالطة والى هذا أشار بقوله (ص)

*(وحجة نقلية عقليه * أقسام هذي خمسة جليه
خطابة شعر وبرهان جدل * وخامس سفسطة نلت الامل)*

فالخطابة ما تألف من مقدمات مقبولة وهي قضايا تؤخذ عمن يعتقد فيه الصدق وليس بنبي أو لصفة جليلة كزيادة علم أو زهد أو من مقدمات مظنونة نحو هذا يدور في الليل بالسلاح وكل من يدور في الليل بالسلاح فهو لص فهذا لص والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه والشعر ما تألف من مقدمات مخيلة لترغيب السامع في شيء أو تنفيره عنه نحو الخمر ياقوتة سيالة والعسل مرة مهوعة والغرض من الشعر تأثر النفس والجدل ما تألف من مقدمات مشهورة وهي ما عترف بها الجمهور لمصلحة عامة أو بسبب رقة أو حمية نحو هذا ظلم وكل ظلم قبيح فهذا قبيح وهذا كاشف عورته وكل كاشف عورته مذموم فهذا مذموم والغرض من الجدل اما اقناع قاصر عن البرهان أو الزام الخصم ودفعه والسفسطة ما تألف من مقدمات شبيهة بالحق وليست به وتسمى مغالطة كقولنا في صورة فرس في حائط هذا فرس وكل فرس صهال فهذا صهال أو شبيهة بالمقدمات المشهورة وتسمى مشاغبة كقولنا في شخص يخبط في البحث هذا يتكلم العلماء بالفاظ العلم وكل من كان كذلك فهو عالم فهذا عالم أو من مقدمات وهمية كاذبة نحو هذا ميت وكل ميت جماد فهذا جماد أبعد من أقسام الحجة والخامس البرهان وهو المفيد للعلم اليقيني كما تقدم واليه أشرنا بقولنا (ص)

*(أجلها البرهان ما ألف من * مقدمات باليقين تقترن
من أوليات مشاهدات * مجربات متواترات
وحدسيات ومحسوسات * فتلك جملة اليقينيات)*

(قوله وعكسه يدعى الخ) أي ومفيد عكسه يدعى الخ كما أشار له الشيخ الملوي في كبيره وذلك لان عكس ما ذكر هو الاستدلال بالكلي على الجزئي وليس ذلك هو المسمى بالقياس المنطقي وانما المسمى نفس المقدمتين المستدل بهما فلابد من تقدير المضاف المذكور في كلام المصنف (قوله وهو الذي قدمته) أي في قوله ان القياس من قضايا صورا الخ (قوله وحيث جزئي على جزئي حمل) باسكان الياء الثانية للوزن وقوله لجامع أي بين المشبه والمشبه به وذلك كما في قولك النبيذ حرام كالخمر بجامع الاسكار وأركانه أربعة مشبه ويسمى حدا أصغر ومشبه به ويسمى أصلا وحكم ويسمى حدا أكبر وجامع ويسمى حدا أوسط كذا يؤخذ من شرح الملوي الصغير وفي شرحه الكبير أن هذا اصطلاح المناطقة لكنه لم يذكر أن المشبه به يسمى أصلا في اصطلاحهم فليراجع اه باجوري

أي أجل الحجج الخمس البرهان وهو ما تركب من مقدمات يقينية ثم ذكر أن اليقينيات ستة أولها الأوليات وتسمى البديهيات وهو ما يجزم به العقل بمجرد تصور طرفيه نحو الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من جزأيه ثانيها المشاهدات الباطنة وهو ما لا يفتقر إلى عقل كجوع الانسان وعطشه وألمه فان البهائم تدركه ثالثها التجربيات وهي ما يحصل من العادات كقولنا الرمان يحبس القيء والنائخة تهضم الشبع والتحذير بحبز البصل بسقط سوس الاضراس وقد يعم كعلم العامة أن الخمر مسكر وقد يخص كعلم الطبيب باسهال المسهلات رابعها المتواترات وهي ما يحصل بنفس الاخبار تواترا كالعلم بوجود مكة وبغداد لمن لم يرهما خامسها الحدسيات وهي ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجربيات مع القرائن كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس سادسها المحسوسات وهي ما تحصل بالحس الظاهر أعني بالمشاهدة كالنار حارة والشمس مضيئة فهذه جملة اليقينيات التي يتألف البرهان منها فقوله من أوليات من لبيان الجنس وهو اليقين ثم اعلم أن المتكلمين اختلفوا في الربط بين الدليل والنتيجة على أربعة أقوال أشرنا اليها بقولنا (ص)

*(وفي دلالة المقدمات * على النتيجة خلاف آت
عقلي او عادي او تولد * أو واجب والاول المؤيد)*

الاول مذهب امام الحرمين وهو الصحيح فلا يمكن تخلفه واليه أشرت بقولي والاول المؤيد أي المقوى والثاني مذهب الاشعري قال عادي يمكن تخلفه والقولان للقاضي أيضا الثالث للمعتزلة قالوا بالتولد بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت في وجود النتيجة بواسطة تأثيرها بالنظر والرابع للحكماء وما ذكرت هذا الخلاف تتميما للفائدة *(خاتمة)* خاتمة الشيء ما يختم به ولما كان هذا الفصل آخر الموضوع قلت فيه خاتمة ولما كان الخطأ كثيرا ما يعرض للبراهين لاختلال شرط من شروطها أو حكم من أحكامها جعل التنبيه على ذلك فصل يخصه *واعلم أن الخطأ قسمان تارة يكون خطأ مادته وتارة يكون خطأ صورته والاول اما من جهة اللفظ أو المعنى أما اللفظ فكالاشتراك نحو هذا عين وكاستعمال المتباينة كالمترادفة نحو السيف والصارم فيغفل الذهن عما به الافتراق فيجري اللفظين مجرى واحد فيظن أن الوسط متحد وأما المعنى فكالتباس الصادقة بالكاذبة أيضا وذلك نحو الحكم على الجنس بحكم النوع المندرج تحته نحو هذا لون واللون سواد فهذا سواد وهذا سيال أصفر والسيال الاصفر مرة فهذا مرة ويسمى مثله ايهام العكس لانه لما رأى كل مرة سيالا أصفر ظن أن كل سيال أصفر مرة ومنه الحكم على المطلق بحكم المقيد بحال أو وقت نحو هذه رقبة وكل رقبة مؤمنة وفي الاعمى هذا مبصر والمبصر مبصر بالآلة ومنه اجراء غير القطعي كالوهميات وغيرها مما ليس قطعيا مجرى القطعي ونحو جعل العرضي كالذاتي نحو هذا انسان والانسان كاتب ونحو جعل النتيجة احدى مقدمتي البرهان بتغييرها ويسمى مصادرة عن المطلوب كهذه نقلة وكل نقلة حركة فهذا حركة والقسم الثاني من قسمي الخطأ ما يكون خطؤه في صورته وذلك كالخروج عن الاشكال الاربعة بأن لا يكون على تأليفها لا فعلا ولا قوة وكانتفاء شرط من شروط الانتاج كما تقدم والى هذا أشرنا بقولنا (ص)

*(وخطأ البرهان حيث وجدا * في مادة أو صورة فالمبتدا
في اللفظ كاشتراك أو كجعل ذا * تباين مثل الرديف مأخذا
وفي المعاني لالتباس الكاذبه * بذات صدق فافهم الخاطبه
كمثل جعل العرضي كالذاتي * أو نائج احدى المقدمات
والحكم للجنس بحكم النوع * وجعل كالقطعي غير القطعي
والثاني كالخروج عن أشكاله * وترك شرط النتج من اكماله)*

قد تقدم جميع ذلك مستوفى وقوله كجعل ذا على لغة القصر في الاسماء الستة ومأخذا تمييز ال واللام في للجنس بمعنى على وقوله كالقطعي غير القطعي فيه فصل مضاف شبه بالفعل بمعمول المجرور وهو واقع نظما ونثرا أما نثرا فكقوله عليه السلام هل أنتم تاركو لي صاحبي وأما نظما فكقول الشاعر

(قوله عقلي) خبر لمبتدا محذوف والتقدير وهذا الارتباط عقلي والمراد عقلي بلا تولد ولا تعليل ليغاير قول المعتزلة بالتولد فانه يستلزم أنه عقلي وان كانوا يدعون أنه عادي وذلك لانهم أخذوا قولهم بالتولد في هذه المسئلة وفي غيرها من مذهب الفلاسفة في الاسباب الطبيعية وهو أنها تؤثر في مسبباتها بطبعها على وجه اللزوم العقلي عند وجود الشرط وانتفاء المانع غاية الأمر أنهم تستروا بتغيير العبارة وليغاير قول الفلاسفة فانهم لا ينكرون أنه عقلي واعترض هذا القول بأنه يلزم عليه أنه لا يمكن تخلف النتيجة عن الدليل مع أن ذلك فعل القادر المختار الذي ان شاء فعل وان شاء ترك وأجيب بأن عدم تخلف اللازم مع تعلق الملزوم شعال فلا تتعلق به القدرة وحينئذ فلا ينافي أنه فعل القادر المختار وهكذا يقال في كل متلازمين عقلا كالجوهر والعرض ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت لازم عقلي في الكائنات اه باجوري

لأنت تعتاد في الهيجا مصابرة * يصلى بها كل من عاداك نيرانا

والضمير في قولنا من أكمله يعود الى القسم الثاني وهو الخطا في الصورة والسلام * وهذا آخر ما قصدنا جمعه من أمهات المسائل المنطقية * فالحمد لله على ما أنعم وألهم وعلى إكمال هذا الموضوع على الهيئة المرضية نسأله سبحانه وتعالى أن يجعله خالصا لوجهه الكريم * وسببا في نيل الثواب الجسيم * ومن الأعمال التي لا تنقطع بالاضطجاع تحت التراب * وأن يجعله من الأعمال التي تكون سببا في صرف العذاب ومناقشة الحساب * انه رؤف رحيم تواب * وهو الموفق للصواب وعنده حسن المآب (ص)

*(هذا تمام الغرض المقصود * من أمهات المنطق المحمود)*

أمهات المنطق أصول مسائله ومهماته وأم الشئ أصله ولذلك قيل لمكة أم القرى لأنها أم الأرض كلها ومنها نشأت وكان هذا الفن محمودا لأنه يصون الفكر عن الخطإ ويميز صحيح العلم النظري من سقيمه ولا جرم أن ما كان بهذه الصفة في غاية ما يكون من الشرف والحمد والله الموفق للصواب (ص)

*(قد انتهى بحمد رب الفلق * ما رمته من فن علم المنطق)*

هذا البيت لوالدنا سيدي الصغير بن محمد رضي الله عنه وأرضاه وجعل الجنة مثواه ومن عذاب النار صانه ووقاه أخبرني بأنه قاله في منامه بعد أن أخبرته بهذا الموضوع فأمرني بإدخاله فيه فأدخلته رجاء بركته طالبا من الله حصول المملكة وسلامة الموضوع من على سبيل الهدى سلكه (ص)

*(نظمه العبد الذليل المفتقر * لرحمة المولى العظيم المقتدر
الأخضري عابد الرحمن * المرتجي من ربه المنان
مغفرة تحيط بالذنوب * وتكشف الغطا عن القلوب
وأن يثيبنا بجنة العلى * فإنه أكرم من تفضلا)*

المفتقر بالفاء أبلغ من الفقير لدلالة التاء على الطلب والأخضري نعت لعبد وهو تعريف لنسبنا على ما اشتهر في ألسنة الناس وليس كذلك بل المتواتر عن أعالي أسلافنا وأسلافهم أن نسبنا للعباس بن مرداس السلمي الذي قال منشدا

أتجعل نهبي ونهب العبيد * بين عيينة والأقرع
فما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في مجمع
وما كنت دون امرئ منهما * ومن تخفض اليوم لا يرفع
لقد كنت في الحرب ذا تدرأ * فلم أعط شيئا ولم أمنع

وقولنا وتكشف الغطا البيت أي تزيل حجب الذنوب * المحدقة بأنوار القلوب * الحائلة بين القلب وبين علام الغيوب * فكم من قلب بذلك محجوب * فانحصر في سجن الدائرة الجسمانية * لعزوبه وجهله بالدائرة الروحانية * والحقائق النورانية * والفتوحات الربانية * فصار مأواه كالشهوات النفسانية * فسلك المسالك الشيطانية * فبقي مغمورا في ظلمات جهله * مكبلا في سجن هواه وقبيح فعله * محجوبا عن اطلاع عقله * إلا من وفقه الله وغفر له * وتاب عليه بجوده وفضله * نسأله سبحانه وتعالى وهو خير مسؤول * وخير مأمول * أن يزيل عنا بفضله ظلمات بصائرنا * التي عاقتنا عن إصلاح بواطننا * وشغلتنا بظواهرنا * وأن يقذف في قلوبنا نورا يهدينا به عند تراكم ظلمات الهوى الى صراط مستقيم * انه غفور رحيم (ص)

*(وكن أخي للمبتدي مسامحا * وكن لإصلاح الفساد ناصحا
وأصلح الفساد بالتأمل * وإن بديهة فلا تبدل
إذ قيل كم مزيف صحيحا * لأجل كون فهمه قبيحا
وقل لمن لم ينتصف لمقصدي * العذر حق واجب للمبتدي
ولبني إحدى وعشرين سنة * معذرة مقبولة مستحسنة

(قوله وأن يثيبنا) قد عرفت أنه معطوف على قوله مغفرة تحيط الخ وقوله بجنة العلى أي جنة الدرجات العلى فالعلى صفة لموصوف محذوف كما قاله بعض المحققين وهو أولى من قول بعضهم انه من إضافة الموصوف للصفة ولا يخفى أن العلى جمع عليا بضم العين مع القصر بمعنى العليا بفتح العين مع المد (قوله فانه أكرم من تفضلا) علة لقوله المرتجي الخ وهذا يقتضي أن غيره تعالى تفضلا وكرما وهو كذلك بحسب الظاهر وأما بحسب الحقيقة فليس التفضل والكرم إلا له تعالى فكلام المصنف بالنظر للظاهر كما قاله بعضهم (قوله وكن أخي) أي في الإسلام وقوله للمبتدي مسامحا أي من الزلل الذي قد يظهر في هذا التأليف وقد تقدم أن المبتدي هو الآخذ في صغار العلم ولا يخفى ما في ذلك وما بعده من تواضع المصنف حيث جعل نفسه مبتدئا ولم يأمن من وقوع الزلل في تأليفه ا هـ باجوري

لاسيما في عاشر القرون * ذي الجهل والفساد والفتون
وكان في أوائل المحرم * تأليف هذا الرجز المنظم
من سنة احدى وأربعين * من بعد تسعة من المئين

لاشك ان مسامحة المبتدي والاعتذار له مما ينبغي لكل عاقل وذلك لقصور همته وعدم كمال عقله وتوغله في العلم وأنا أذنت لكل من رأى هذا الموضوع فوجد فيه خللا أن يصلحه ان كان أهلا لذلك بعد أن يتامل والافقد قيل كم من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم فاعذرني يا أخي وانظره بعين الرضا وانما ذكرت هذا تنبيها على شياطين الطلبة الذين يرفضون الصحيح ويصححون السقيم وما ذلك الا لعدم انصافهم وقلة تقواهم وعدم مراقبتهم للعليل الذي لا يخفى عليه شئ في الارض ولا في السماء ويعلم خائنة الاعين والمؤمن يلتمس العذر لاخيه وقد قال عليه الصلاة والسلام حسب المؤمن من الشر أن يحقر أخاه المسلم ويقال من ضاق صدره اتسع لسانه والحق لا يعرف بالرجال والمؤمن يقبل الحق ولو من الرعاة فضلا عن غيرهم واذا كان العذر من حق المبتدي في الزمان المتقدم فكيف في هذا الزمان الصعب الذي انقرض فيه أكابر العلماء ولم يبق فيه الا الحثالة الجهالة وغلبت العجمة على قلوب الانام حتى كاد العلم ينقرض بانقراض أهله فان قلت اذا كان الامر كما ذكرت فلم تجاسرت وتجرأت على شئ لا تقدر عليه قلت حملني على ذلك تفاؤلي ورجائي من الله عز وجل حصول المأمول من الفنون (قوله عاشر القرون) يعني من سني الهجرة وفي القرن أحد عشر قولا قيل لكل عقد من العشرة الى الثمانين فتلك ثمانية أقوال وقيل مائة وإياه أعني وقيل مائة وعشرة وقيل من عشرة الى مائة وعشرين وعاشر القرون هو قرننا هذا الذي ظهرت فيه الفتن واشتد فيه الباس وقوي فيه النحس واشتد فيه طغيان الكافرين وانتشر فيه ظلم الظالمين وكثرت فيه شرار الخلائق ولم يبق الا آثار الطرائق والناس فيه ساهون مهطعون لحطام الدنيا معرضون عن الدرجات العليا مسابقون فيه الى هواهم ليوقعهم في أهوى المهاوي وأسوأ المساوي وليس لهم تفكر في هادم اللذات ولا تأهب فيما بعد الممات كأنهم في الدنيا خالدون وهم للفناء مشاهدون يخدم الواحد منهم طول عمره على منفعة ساعة ويضيع منفعة الابد فيا أشنعها من اضاعة فلو استيقظ هذا النائم ونظر بعين قلبه وفكر في مآل أمره لسارع للطاعة واشتغل بالسنة والجماعة لكن كثر ذنبه وقسا قلبه وظهر عيبه فخذله ربه فلم تنفع فيه موعظة ولا اصار من أهل اليقظة ان كان قبل هذا الزمان عبدة الاوثان فاهل هذا الزمان عبدة الشيطان شاع الشر وانتشر اقترب هجوم الآيات الكبر اللهم وفقنا لما تحبه وترضاه ولا تجعلنا ممن اتخذ الهه هواه واحشرنا في زمرة أوليائك وجملة أصفيائك يوم لا يستغنى الا بك يوم لا ملجأ منك الا اليك يوم لا خير الا لديك وأعنا على هذا الزمان الصعب الذي كسفت فيه شموس الحق وشاع فيه ظلام الباطل بين الخلق وسد الافق دخان الهوى وانتشر في الاقاليم واستوى فلا حرص ولا حزن الا على الدنيا ترى الواحد اذا ضيع من الدنيا مثقال حبة تأسف عليه وتحير وتكدر قلبه وتغير ويضيع من خير الآخرة ما لا نسبة للدنيا بعشر معشار عشره فلا يخطر له ذلك ببال ومن ذلك الامن علامة الخذلان والضلال ومن علامات الخسران والنكال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم زماننا هذا هو الذي قال فيه عليه الصلاة والسلام لا يبقى من الاسلام الا اسمه ولا من القرآن الا رسمه اللهم وفقنا لاتباع السنة يا ذا الفضل والمنة وأسعدنا بلقائك بلا محنة وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

*(ثم الصلاة والسلام سرمدا * على رسول الله خير من هدى
وآله وصحبه الثقات * السالكين سبل النجاة
ما قطعت شمس النهار أبرجا * وطلع البدر المنير في الدجى)*

قد تقدم في الخطبة الكلام على ما يتعلق بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وقوله ما قطعت البيت ما مصدرية ظرفية ولفظ أبرج جمع قلة والمراد الكثرة لانها اثنا عشر برجا في كل برج ثلاثون درجة تقطع الشمس كل

(قوله لاسيما الخ) اعلم أن هذا التركيب يستعمل لافادة أولوية ما بعده مما قبله في الحكم لكن تارة يذكر بعده اسم نحو جاءني القوم لاسيما زيد والمعنى حينئذ لامثل الذي هو زيد موجود بين القوم الذين جاؤني بل هو الاخص منهم بالمجيء وتارة يذكر بعده جار ومجرور ومثاله نحو احب زيدا لاسيما على الفرس والمعنى حينئذ خصوصا على الفرس أي وأخصه بزيادة المحبة خصوصا على الفرس فلا سيما بمعنى خصوصا في محل نصب على أنه مفعول مطلق لفعل مقدر والواو الداخلة عليها في بعض المواضع على كل من الحالتين المذكورتين اعتراضية أفاده الرضي ملخصا وعلى الحالة الثانية تنزل عبارة المصنف فانه لم يذكر بعد لاسيما اسما بل جارا ومجرورا فهي نظير أحب زيدا لاسيما على الفرس فالمعنى خصوصا في عاشر القرون الخ اه باجوري

يوم درجة وتقطع الفلك في سنة ويكون طول الملوين وقصرهما بحسب الميل الشمالي والجنوبي لاتساع القوس وضيقه في الآفاق المائلة التي لها عرض وأما القمر فيقيم في كل برج ليلتين وثلثا ويقطع الفلك في شهر فسبحان مكون الأكوان تم بحمد الله وكفى والصلاة والسلام على مولانا محمد المصطفى ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

---

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد امام المتقين وعلى آله الطاهرين وصحابته أجمعين
أما بعد فقد تم بحمده تعالى طبع الكتابين الذين هما في بابهما ضياء به القاري يستبين وهما ايضاح
المبهم من معاني السلم للعلامة المحقق والفهامة المدقق الشيخ أحمد الدمنهوري وشرح العلامة
الفاضل والاستاذ الكامل الشيخ عبد الرحمن الاخضري على سلمه المذكور أعظم الله
للجميع الاجور وذلك بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة المحميه بجوار
سيدي أحمد الدردير قريبا من الجامع الازهر المنير ادارة
الفقير لعفو ربه القدير أحمد البابي الحلبي ذي
العجز والتقصير وذلك في صفر سنة
١٣٠٨ هجريه على صاحبها
أفضل الصلاة وأزكى
التحيه امين
آمين

## (فهرست ايضاح المبهم من معانى السلم للدمنهورى)

صحيفة



## *(فهرست شرح العلامة الاخضرى)*

صحيفة



*(تمت)*